الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

تعقُّبات العلَّامة المعلِّمي على الإمام الشَّوكاني

من خلال كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة –جمعاً ودراسةً–

مذكِّرة تخرُّج تدخل ضمن متطلَّبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية
–تخصُّص: الحديث وعلومه –

إعداد:
الطَّاهر عوينة
الجموعي بوزياني

إشراف:
د. نورالدين تومـي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمَّد رمضاني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
د. نورالدِّين تومي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا ومقررا
د. مصطفى حنانشة	أستاذ محاضر (ب)	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقـشا

السَّنة الجامعية: (1441هـ–1442هـ/ 2020م–2021م)

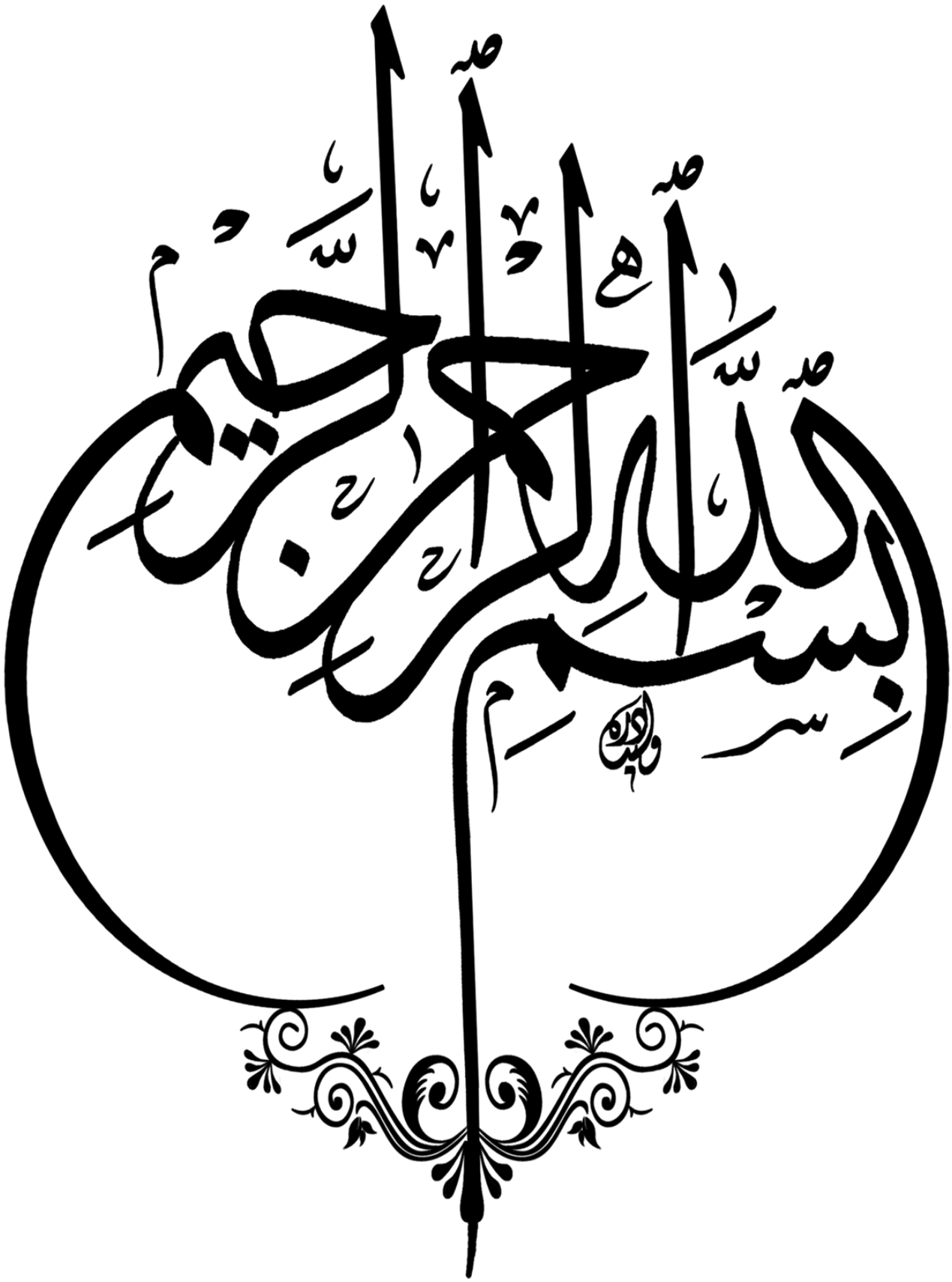
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أبي العطوف. . . . قدوتي، ومَثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمِّي الحنونة. . . لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقَّها، فهي ملحمة الحبِّ وفرحة العمر، ومثال التَّفاني والعطاء.

إلى إخوتي. . . . سندي وعضدي ومشاطري في أفراحي وأحزاني.

إلى أساتذتي ومشائخي. . . الذين أناروا ليَ دروب العلم، الذين تعلَّمنا من أدبهم قبل علمهم.

إلى جميع الأخلَّاء وكل الأصدقاء؛ جميعًا دون استثناء. . .

إلى كل طلَّابي بمدرسة عموري للقرآن الكريم. . . النُّجباء في الطلب الملتمسكين بزمام العلم والأدب.

إلى مدرستي التي تعدُّ بيتيَ الثاني. . . مدرسة عموري للقرآن الكريم – بالوادي – . . . وإلى كل مشائخها وطلبتها وموظفيها.

إلى طلبة العلم، وكل غيور على هذا الدين القويم. . .

أهدي لكم هذا العمل.

الجموعي بن إبراهيم بوزياني

الإهداء

إلى ذلك الرجل الشامخ الذي كان يوقظني لصلاة الفجر مذ أن كنت صغيرا ولا يزال أستاذي. . . أبي الغالي.

إلى من سهرت الليالي من أجلي. . .يا أول ما نطقته شفتاي، ويا نبع الحنان، يا رمز العطاء. . .أمِّي الغالية.

إلى إخوتي. . . . سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى زوجتي. . . . أسمى رموز الإخلاص والوفاء.

إلى جدِّي المجاهد عوينة عبد القادر الملقب بـ"دادي".

إلى خالي البروفيسور كيحول بوزيد الذي كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في مساعدتي لاختيار تخصص العلوم الإسلامية وبجامعة الوادي.

إلى كل الأساتذة الذين درسونا بجامعة الوادي كل باسمه وأَخصُّ بالذِّكر، الحبيب إلى القلب الدكتور عبد القادر مهاوات حفظه الله.

إلى خالتي التي هي بمثابة الأمِّ الثانية.

إلى من آنسني في دراستي وشاركني أفراحي ووقفوا معي في شدَّتي أصدقائي وإخوتي الذين لم تلدهم أمي.

إلى إخواني الجدد في مدينة الوادي وأخصُّ بالذكر عمِّي مبروك رحال.

الطاهر بن محمد السعيد عوينة

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا، والقائل في محكم تنزيله:

﴿ **وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ** ....﴾ [سورة إبراهيم : 07]

كما نتقدم بالشُّكر الخالص للأستاذ المشرف: " **د. نورالدين تومي**" حفظه الله، الذي تفَّضل بالإشراف على هذه المذكرة، بتصحيح الخطأ وتثمين الصواب، فكان لنا نعم المشرف؛ فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نشكر كل من ساعد على إخراج هذا العمل بأبهى حلته، من الأصدقاء والأساتذة الفضلاء.

والشكر أيضا موصول إلى أساتذة "معهد العلوم الإسلامية" على جهدهم المبذول طوال المشوار الدراسي وكل أساتذة جامعة حمه لخضر ــالوادي ــ، وإلى كل من وقع نظره من بعيد أو من قريب على هذا البحث المتواضع.

وفي الأخير نحمد الله جلّ وعلا الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل.

الملخَّص

يعتبر هذا العمل دراسة عملية لتعقُّبات المعلمي على الشوكاني من خلال كتاب "الفوائد المجموعة"، محاولين بذلك الإجابة على الإشكالات الآتية: " **ما هي المسائل المتعلِّقة بعلوم الحديث التي تعقَّبها المعلِّمي على الشَّوكاني؟، وما هي قيمتها في الميزان العلمي؟، وكم يبلغ عدد تعقباته عليه؟**

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه، قاعدة عملية للدعوة إلى الاجتهاد العلمي الصحيح بإعمال العقل، ونبذ التقليد الأعمى، وكذا بتعلُّقه بإمام علا كعبه في علوم الحديث وهو الإمام الشَّوكاني، وتعقَّبه علامة ناقد في هذا الزمان وهو المعلِّمي، فميزان الدراسة تقاس بميزان المدروس عليه.

ويهدف هذا الموضوع إلى الوقوف على تعقُّبات المعلِّمي على الشَّوكاني؛ من ناحية حصر العدد، ودراسة الأصوب –حسب بحثنا–، وذلك من خلال جمع الأقوال، مع المقارنة والترجيح.

وقد تناول هذا العمل على تعقبات المعلمي على الشوكاني في مبحثي الجرح والتعديل والحكم على أحاديث، تعقب عليه في سبعة رواة، وخمسة أحاديث بطريقة عرض الأقوال ثمَّ مناقشتها، ثم الترجيح بينها، وفق الأدلة والقرائن.

بلغ عدد الرُّواة الذين تعقَّب المعلِّميّ على الشَّوكاني في توثيقهم ثلاثة رواة، بينما بلغ عدد الرواة المتعقب على تضعيفهم أربعة رواة، أمَّا الأحاديث المتعقَّبة عليه فبلغت خمسة أحاديث إجمالا، وتعقَّبَ المعلِّميّ على غير الإمام الشَّوكاني في الكتاب في جملةٍ بلغت سبعةَ تعقُّبات، تعقَّب على السُّيوطي في ثلاثة أحاديثَ، وابن الجوزيّ، والصَّغاني في حديثٍ لكلٍّ منهما، وابن حجر في حديثين، وأصاب المعلمي في كل تعقُّباته، على الإمام الشَّوكاني وغيره.

Summary

This work is a practical study of Al-Maalami's tracks on Al-Shawkani through the book "Al-Fawa'id Al-Majma'", in which we tried to answer the following problems: What are the issues related to the sciences of hadith that Al-Maalemi tracked on Al-Shawkani? What is its value in the scientific balance? And how many tracks on him?

The importance of this topic is reflected in it's being a practical base for calling for correct scientific studiousness by implementing the mind and rejecting blind imitation, as well as its connection to an imam who has a great deal of knowledge in the sciences of hadith, who is al-Shawkani.

This topic aims to identify Al-Maalami's tracks on Al-Shawkani; In terms of counting the number, and studying the most correct, by collecting sayings, with comparison and weighting.

This work dealt with Al-Moalami's tracks on Al-Shawkani in the two topics of Al-Jarh and Ta'deel and Judgment on Hadiths, followed by seven narrators, and five hadiths in the manner of presenting the sayings and then discussing them, then weighing them according to evidence and presumptions.

The number of narrators that Al-Maalami tracked on Al-Shawkani in documenting them amounted to three, while the narrators were tracked for their weakness, and the hadiths traced to him reached five in total. Ali al-Suyuti in three hadiths, Ibn al-Jawzi and al-San'ani in a hadith for each of them, and Ibn Hajar in two hadiths. Al-Shawkani and others.

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا، ونشهد أن لَّا إله إلا الله، وحده لا شريك له، ونشهد أن محمَّدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبع هداه واستنّ بسنَّته واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ علماء الحديث النَّبويّ أفنوا أعمارهم في خدمة السنَّة النَّبوية، وبذلوا جهدهم في صيانتها، والذبِّ عنها، وقد تعدَّدت في ذلك مآربهم ومشاربهم، فصنَّفوا في شتَّى فنونها، وقاموا بشرحها وإيضاحها، وابتكروا قواعد لتمييز الغثِّ من الصَّحيح منها، فكثُرت بذلك التَّصانيف والتَّواليف.

ولأنَّ العقل البشري غير معصوم من الخطأ والزَّلل، فقد ظهرت مع مرِّ الأزمان أوهام وأخطاء، تعلو بصاحبها إلى مرتبة الكمال الإنساني، فالإنسان جُبِل على الخطأ والنِّسيان، والله أبى الكمال إلا له، والعصمة إلا لأنبيائه من بني الإنسان، قال ابن الوزير: "...فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كلام الله الحكيم، وكلام من شهد بعصمته القرآن الكريم؛ وكل كلام بعد ذلك، فله خطأ وصواب، وقشر ولباب. ولو أنَّ العلماء رضي الله عنهم تركوا الذبَّ عن الحقِّ خوفا من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيرا..."[1].

ولأنَّ الله قد تعهدَّ بحفظ هذا الدين، ولأنَّ حفظ السنَّة النَّبويّة من حفظه، فقد سخَّر الله رجالا، يصلحون ما وقع فيه الأئِمة من الأخطاء والأوهام، فظهرت بذلك الانتقادات والتَّعقُّبات، فتعقَّبَ الأئِمة بعضهم بعضا، وأصلحوا بذلك مكامن السَّهو والزَّلل في المصنَّفات، وذلك بالاعتماد على القواعد والأدِلَّةِ العلميَّة، متَّبعين في ذلك على الموضوعيَّة، بعيدا عن التعصُّبِ والأنانيَّة، متحلِّين في الردِّ بأحسن الأقوال وأجملها، وأرقى الأخلاق وأكملها، فأخرجوا لنا تراثا متكاملاً، غزيرا بالدُّرر والفوائد.

وقد جاءت الشريعة الإسلامية في عمومها داعيةً إلى إحقاق الحق، وإبطال الباطل، ذلك عن طريق التعقب والنقد السليم، كما جاء في الآية الكريمة في قوله تعالى: {**وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً**

[1] – العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، (ت 840هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط، نا: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: 03، ت ط: 1415 هـ - 1994م، ج1، ص24.

قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝} [سورة الأعراف: 28]، فالله عز وجل أقرَّ المشركين في الأولى وتعقب عليهم في الثانية؛ أما الأولى؛ قولهم: بأنهم قد وجدوا آبائهم على تلك الفواحش فأقرهم عليها؛ وأما الثانية: فقولهم أن الله أمرهم بها، فتعقب عليهم بأن الله لا يأمر بالفحشاء فهذا قول على الله بغير علم.

أمَّا في السنة النبوية فقد وردت أحاديث بهذا المعنى، كحديث فاطمة بنت قيس لما خطبها معاوية وأبو جهم بعد طلاقها، فرفعت أمرها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبٌ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ وَلَكِنْ أُسَامَةَ" الحديث.

ثم تبع الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المنهج، لأجل إحقاق الحق، فتعقبوا بعضهم بعضا، فمثلا تعقَّبت عائشة رضي الله عنها على الصَّحابة كأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما، ثمَّ تدرَّج بعد ذلك بين العلماء في كل قرن وفي كل فنٍّ، وكان لعلوم الحديث حظٌّ وافر منها، فعلماء الحديث تعقَّبَ بعضُهم على بعض، فنجد التعقُّبات في كل مباحث علوم الحديث تقريبا، فمثلا في باب الأحاديث الموضوعة تعقَّبَ الإمام السُّيوطي على ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وفي مصطلح الحديث، تعقبّ ابن حجر وغيره على ابن الصلاح في المصطلح وهكذا، إلى يوم النَّاس هذا.

ومن أبواب علوم الحديث الذي كثر فيها التعقبُّ باب الموضوعات، ومن العلماء الذين تُعقِّب عليهم الإمام الشَّوكاني في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ولكنَّه بطابع آخر، حيث تعقَّبَ عليه أحد العلماء المعاصرين وهو العلاَّمة المعلِّمي رحمهم الله أجمعين، ولا ضير في ذلك، فباب الاجتهاد مفتوح، وباب التعقُّب كذلك، إذا كان يخضع للقواعد العلميَّة الصَّحيحة، والأدب في النَّقد.

إشكالية البحث:

ممَّن اعتنى بكتاب الفوائد المجموعة للشَّوكاني، العلاَّمة المعلِّمي، فعمد إلى الكتاب فحقَّقه وأضاف فيه فوائدَ ودرراً، وتعقَّب عليه ما رأى أن الإمام الشَّوكاني أخطأ فيه، ثم لم يقتصر على الشَّوكاني فقط؛ بل تعقب على غيره، فتعقَّب على السُّيوطي وابن حجر وغيرهم.

ومن هنا تطرح الإشكاليَّة الآتية:

ما هي المسائل المتعلقة بعلوم الحديث التي تعقَّبها المعلِّمي على الشَّوكاني؟، وتندرج تحت هذه الإشكالِّية الرئيسة، أسئلةٌ فرعية، منها:

– ماهي قيمة هذه التعقبات في الميزان العلمي؟

– وهل وفِّق المعلِّمي في تلك التعقُّبات فكان الحق معه، أو مع المتعقب عليه؟

وللإجابة على كل هذه الأسئلة، جاء هذا العمل جمعا لشتات التعقُّبات في الكتاب مع تحليلها، ومناقشتها، والخلوص فيها إلى الحق الذي نراه صوابا، وقد عُنون بـ: "**تعقُّبات العلاَّمة المعلِّمي على الإمام الشَّوكاني من خلال كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة – جمعاً ودراسةً–**".

أسباب اختيار الموضوع:

ولعلَّ الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع تتجلَّى فيما يأتي:

– الرَّغبة في المشاركة ولو بالقليل في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلَّم لما في ذلك من الأجر الجزيل عند الباري سبحانه وتعالى، وهذا يعدُّ سبباً ذاتيًّا.

– تعلُّق الدِّراسة بالإمام الشَّوكاني، صاحب المكانة العلميَّة الرَّفيعة، وذهبيُّ العصر وخاتمة النُّقاد العلاَّمةُ المعلِّمي الذي يُعدُّ من المحقِّقين الأفذاذِ في هذا الزَّمان.

– عدم وجود دراسة مستقلَّة بموضوع هذا البحث، فأردنا بذلك إثراء المكتبةِ الإسلاميَّةِ بهذا الموضوع.

أهمية البحث:

وتتجلَّى أهمِّية الدِّراسة في النِّقاط الآتية:

– تخصُّص هذا البحث بإمام علاَ كعبه في كلِّ الفنون عموما وفي علوم الحديث خصوصا وهو الإمام الشَّوكاني، وعلاَّمة أُشتهر بالعلم الغزير والتَّحقيق في المسائل، والتَّخصُّص في علوم الحديث في هذا الزَّمن، وهو العلامة المعلِّمي.

– أهمية التعقبات في حفظ الدين عموما، وعلوم الحديث خصوصا من الأخطاء والأوهام.

أهداف البحث:

فأمَّا عن أهدافه فيهدف البحث إلى الوصول إلى نتائجٍ علميَّةٍ نذكر بعضاً منها:

– تسليطُ الضَّوء على المنهج الصَّحيح في التَّعامل مع أخطاء الغير، خصوصاً الأئِّمة وأهل العلم منهم، فيعدُّ منهجا عمليًّا للنَّقد الصَّحيح البنَّاء.

– فيه تعزيز للدعوة إلى الاجتهاد وفق القواعدَ العلميَّةٍ الصحيحة، ونبذ التقليد الأعمى.

– الوقوف على القيمة العلمية لتعقبات المعلِّمي على الشَّوكاني.

– التدرب على طريقة البحث الدقيق في المسائل الحديثية، والمقارنة بين الأقوال مع الترجيح.

صعوبات البحث:

واجهتنا بعض الصُّعوبات في إنجاز هذا البحث نذكر منها:

- ندرة المصادر والمراجع التي تتحدَّث في ترجمة الإمام الشَّوكاني، عن ثناء العلماء عليه مما، دفعنا إلى تتبُّع تحقيقات مؤلَّفاته والاستدلال بكلام المعاصرين.
- صعوبة التَّرجيح بين القولين، خصوصا وأنَّك بين جبلين كالإمام الشَّوكاني والعلاَّمة المعلِّمي.

الدراسات السابقة:

في الحقيقة لم نجد _على حدِّ علمنا وبحثنا المتواضع_ من درس هذا الموضوع دراسة مستوفاة من بدايته إلى نهايته ممَّا جعلنا نتتبَّع المادَّة العلميَّة من مصادر عامَّة اهتمت بالتعقُّبات متنوعةً بين كتب ودراسات أكاديمية وبحوث ومجلات نذكر هنا أهمها:

- النُّكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النُّقاد ذهبيُّ العصر العلاَّمة عبد الرحمن بن يحي المعلِّمي اليماني، لأبي أنس إبراهيم بن سعيد الصُّبيحي؛ وتقاطعت مع موضوعنا في ترجمة العلاَّمة

المعلِّمي، مبحث فيه الكلام عن تحقيقه للفوائد المجموعة فاستفدنا منها، وأضفنا عليه في هذا العمل جمع أقوال الأئمة مع المقارنة والترجيح.

- تعقبات المعلمي على محمد حامد الفقي في تعليقاته على بعض رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية للمعلمي؛ وتقاطعت مع موضوعنا في كونهما تعقبات وخصوصا أن المتعقِّب المعلمي، وخُصِّص هذا العمل بتعقباته على الشوكاني لا على حامد الفقي.

وبهذا نحسب أنفسنا أنناً قد أحرزنا السَّبقَ في دراسة هذا الموضوع من هذا الكتاب والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

حدود البحث:

سيكون هذا البحث مُنصبًّا على تعقُّبات المعلِّمي على الشَّوكاني في كتابه الفوائد المجموعة من أولِّه إلى آخره، وقد اقتصرنا فيه على مبحثين من مباحث علوم الحديث وهما الجرح والتعديل، والحكم على الأحاديث، وبما أنَّه يتعذَّر علينا تغيير العنوان وتقييده، لأن اللَّجنة العلميَّة الموقرة بعد الاجتماع وافقت على العنوان غير المقيد، فلا يسعنا تغيير العنوان، وبعد البدء في العمل تبيَّن لنا أنَّه يستحيل التَّطرق لكلِّ أنواع مباحث علوم الحديث؛ لأنَّ كمَّ صفحات المذكِّرة في مرحلة الماستر محدود ولا يسمح بذلك، فقمنا باستشارة المشرف د. نورالدين تومي حفظه الله، فوافق على تحديد الدِّراسة بمبحثي الجرح والتعديل والحكم على الأحاديث؛ والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وإتمامًا للفائدة، فقد أضفنا ملحقًا، في آخر هذا البحث، تناولنَا فيه تعقبات المعلِّمي على غير الشَّوكاني، حصرًا للعدد، ودراسةً للتعقبات، ثم الترجيح، ولكن اعتمدنا فيه على الاختصار، بعرض المسألة عموما ثم المناقشة مع الترجيح.

منهج البحث:

أما عن منهج البحث المتَّبع فاعتمدنا فيه على (المنهج الاستقرائي التحليلي)، ويتجلى في سبر الكتاب من أولِّه إلى آخره، مع جمع أقوال الإمام الشَّوكاني وتعقُّبات المعلِّمي عليها، ومن ثمَّ دراستها وتحليلها، ثم التَّرجيح بينها.

بالإضافة إلى المنهج الوصفيّ السردي ويتجلَّى في ترجمة الشَّوكاني والمعلِّمي، في وصف السيرة العلميَّة لكل منهما، مع سرد أعمالهما العلميَّة.

منهجية البحث:

- رتَّبنا البحث ترتيبا علميًّا منظمًّا.
- قمنا بتوثيق الأقوال إلى أصحابها ولا نتعرَّض بالنَّقل بالواسطة إلا عند التعذّر.
- عند التَّوثيق لأوَّل مرَّة نذكر: اسم الكاتب، اسم الكتاب. التَّحقيق إن وجد، (رقم الطبعة؛ مكان النَّشر: دار النَّشر، سنة النَّشر)، رقم الجزء إن وجد، رقم الصَّفحة.
- عند إعادة التَّوثيق من نفس المصدر السَّابق مباشرة نذكر: المصدر نفسه، رقم الجزء، رقم الصَّفحة.
- عند إعادة التَّوثيق مباشرة من نفس المصدر السابق ومن نفس الصَّفحة نذكر: المصدر نفسه.
- عند إعادة التَّوثيق من نفس المصدر لكن بعد التِّوثيق من مصادر مختلفة نذكر: اسم الكتاب، اسم الكاتب، مصدر سابق، رقم الجزء، رقم الصَّفحة.
- اعتمدنا عند التَّوثيق على الرموز الآتية: (تحقيق: "تحق"، النَّاشر: "نا"، الطَّبعة: "ط"، تاريخ الطَّبع: "ت ط"، الجزء: "ج"، الصَّفحة: "ص").
- عند التَّصرف في كلام الكاتب وعدم النَّقل المباشر نسبق العزو بكلمة "ينظر:".
- قمنا بكتابة الآيات القرآنية برواية ورش عن نافع بخطٍّ مغايرٍ لخطِّ كتابة متن البحث حتى يتميَّز عن غيره، مع ذكر رقم الآية واسم السُّورة بين حاضنتين [ ]، مثلا: [سورة النساء:7].
- قمنا بكتابة الحديث النَّبوي بخطٍّ ثخين تمييزا له عن متن البحث.
- قمنا بتخريج الأحاديث النبوية وعزوها إلى مصادرها الأصلية.
- عند التَّوثيق من مجلَّة علميّة نذكر: اسم ولقب المؤلف، "عنوان البحث أو المقال". اسم المجلَّة، مكان صدورها: دار النَّشر، العدد: رقم العدد، تاريخ النَّشر، رقم الصَّفحة.
- قمنا بشرح الألفاظ الغريبة في الهامش.
- لا نترجم للأعلام المشهورين، وإنَّما نترجم لبعض الأعلام عند الحاجة.

خطة البحث:

بعد جمع المادَّة العلميَّة ودراستها قمنا بتقسيم هذه الدِّراسة تقسيما منهجيا منظما، يحتوي **مبحثا تمهيديًّا**، وفصلين، وملحق مرتَّبة على الشَّكل الآتي:

المقدمة: وتحتوي على جملة من العناصر:

1-إشكاليَّة البحث 2-أسباب اختيار الموضوع

3-أهّمية البحث 4-أهداف البحث

5- صعوبات البحث 6-الدِّراسات السابقة

7-حدود البحث 8-منهج البحث

9- منهجية البحث 10- خطة البحث

المبحث التمهيدي: التعريف بمصطلحات البحث

وعرَّفنا فيه بجملة من مصطلحات البحث مع مدخل للموضوع وقسَّمناه إلى مطلبين رئيسين:

- المطلب الأول: تعريف التعقُّبات
- المطلب الثاني: تعريف الحديث الموضوع

الفصل الأول: القسم النظري

تناولنا من خلال هذا الفصل التعريف بالإمام الشَّوكاني والعلاَّمة المعلِّمي، وعرجنا على التعريف بالكتاب محلَّ الدِّراسة "الفوائد المجموعة"، ومنهج المؤلِّف فيه وفق الترتيب الآتي:

المبحث الأول: ترجمة العلاَّمة المعلِّمي رحمه الله

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الشَّوكاني رحمه الله

المبحث الثالث: التَّعريف بالكتاب ومنهج المؤلِّف فيه

الفصل الثاني: تعقبات المعلِّمي في الجرح والتعديل والحكم على الحديث

وهذا الفصل يعدُّ صلب موضوع الدِّراسة، جمعنا فيه تعقُّبات المعلِّمي على الشَّوكاني، وقمنا بترتيبها وتحليلها ودراستها، وفق مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: تعقُّباته في الجرح والتَّعديل.

تناولنا في هذا المبحث تعقُّبات المعلِّمي على الشَّوكاني في الحكم على الرُّواة – الجرح والتعديل –، استهللنا بتوثيق الرَّاوي ثمَّ التَّضعيف على النحو الآتي:

- المطلب الأول: توثيق الرَّاوي.
- المطلب الثاني: تضعيف الرَّاوي.

المبحث الثاني: تعقُّباته في الحكم على الحديث.

قمنا من خلال هذا المبحث بدراسة الأحاديث التي تُعُقِّبت على الشَّوكاني في حكمه عليها، مقسَّمةً هي أيضا على مطلبين:

- المطلب الأول: الحكم على الحديث بالوضع.
- المطلب الثاني: الحكم على الحديث بالصِّحة والحسن.

ملحق: تعقُّبات المعلِّمي على غير الشَّوكاني.

بعد دراسة التعقُّبات أضفنا ملحقاً يُعنى بدراسة تعقُّبات المعلِّمي على غير الشَّوكاني من الأئِّمة، كالإمام السُّيوطي وابن الجوزي وغيرهما وفق الترتيب الآتي:

- أولا: تعقُّبه على الإمام السُّيوطي رحمه الله.
- ثانيا: تعقُّبه على الإمام ابن حجر رحمه الله.
- ثالثا: تعقُّبه على الإمام ابن الجوزي رحمه الله.
- رابعا: تعقُّبه على الإمام الصَّغاني رحمه الله.

الخاتمة: وفيها أهم ما توصلنا إليها من النَّتائج والتَّوصيات.

وفي الأخير هذا جهد بشر، لا يخلوا من الخطأ والزلل، فما كان فيه من سقم أو خطأ أو سهو فمن هذه الأنفس الضَّعيفة ومن الشَّيطان، وما كان فيه من صواب وتسديد فمن الله وحده، فإنَّه أبى الكمال المطلق إلا له والعصمة إلا لأنبيائه، والله لولا توفيقه وتسديده لما كتبنا فيه جرَّة قلم.

والله لـــــولا الله مـــــا اهتـــــدينا *** ولا تصـــــــــدقنا ولا صـــــــــلينا

فله الحمد أولا وآخرا وله الحمد ظاهرا وباطنا، وله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والحمد لله رب العالمين.

المبحث التمهيدي

التَّعريف بمصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريف التعقبات

المطلب الثاني: تعريف الحديث الموضوع

يُعرّف هذا المبحث بأهم مصطلحات هذا البحث، وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للتعقب، وكذا الحديث الموضوع، ثم أسباب الوضع في الحديث، وأخيرا نعرج إلى أهم المؤلفات في الحديث الموضوع.

المطلب الأول: تعريف التعقبات

أولا: لغة

إنَّ المتصفِّح لكتب اللُّغة والمعاجم يقف على معاني كثيرة لجذر عقب (العين والقاف والباء) فهي تحمل معاني كثيرة يصعب حصرها في هذا المطلب؛ ولكن مادة **عقَّب** بتثقيل العين التي مفرد لجمع التَّعقُّبات وهي تطلق على عموم التَّتبُّع والتَّفحُّص، قال الزمخشري: "...وتعقَّبت ما صنع فلان: تتبعته. ولم أجد عن قولك معقّباً أي متفحّصاً يعني أنه من السَّداد والصَّحة بحيث لا يحتاج إلى تعقُّب. وتعقَّبت الخبر إذا سألت غير من كنت سألت أول مرة."[1].

وقال ابن فارس: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدلُّ على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة... ويقال: استعقب فلان من فعله خيراً أو شراً، واستعقب من أمره ندماً، وتعقَّب أيضا. وتعقَّبت ما صنع فلان، أي تتبعت أثره. ويقولون: ستجد عقب الأمر كخيرٍ أو كشرٍ، وهو العاقبة..."[2].

وتطلق أيضا على التَّعليق على الكلام ببيان محاسنه وعيوبه فيقال عقَّب على قوله أي "بيَّن ما فيه من عيوبٍ أو محاسنَ، علَّق عليه فإمَّا أن ينقضه أو يردَّ عليه أو يؤيِّده"[3]، وهذا الأقرب إلى مرادنا في هذا العمل.

---

[1] – أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تحق: محمَّد باسل عيون السُّود، نا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:01، ت ط: 1419 هـ -1998 م، ج1، ص667.

[2] – معجم مقاييس اللُّغة لابن فارس، تحق: عبد السَّلام محمَّد هارون، نا: دار الفكر؛ ط: 1399هـ -1979م.، ج4، ص79.

[3] – معجم اللُّغة العربيَّة المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، نا: عالم الكتب، ط: 1، ت ط:(1429 هـ -2008)، ج2، ص1524.

ثانيا: اصطلاحا

هو ما يثبته بعد التتبُّع من إصلاح الخطأ أو سدِّ الخلل[1].

وهو محور الدِّراسة في هذا العمل إذ من خلاله يمكن الوقوف على ما تتبَّعه العلَّامة المعلِّمي على الإمام الشَّوكاني في حكمه على الأحاديث الموضوعة في كتابه إبراز مكامن إصلاح الخطأ فيها وسدِّ الخلل عما غفل فيه عليهم رحمة الله عليهم وعلى جميع المسلمين فالله عز وجل أبى العصمة إلا لأنبيائه وأبى الكمال إلا له سبحانه تعالت أسماؤه وتقدَّست صفاته.

المطلب الثاني: تعريف الحديث الموضوع

إنَّ الكلام عن تعريف الحديث الموضوع كمصطلح مركب ينبغي فيه الوقوف على تعريف كل مصطلح على حدة ومن ثم الخلوص إلى تعريفه كونه علَمًا عليه.

أولا: تعريف الحديث

1- **لغة:** ويطلق على معنيان، أولهما: ضد القديم قال صاحب القاموس: "...حَدَثَ حُدوثاً وحَداثَةً: نَقيضُ قَدُمَ..."[2]، والمعنى الثاني: بمعنى الخبر وقال صاحب القاموس أيضا: "...والحَديثُ: الجديدُ، والخَبَرُ، كالحِدِّيثى، ج: أحاديثُ..." [3] وهذا الأخير هو المعنى المقصود من الدِّراسة إذ أنه عبارة هن دراسة للأخبار المرويَّة عن سيد الخلق محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

2- **اصطلاحا:** يطلق الحديث عند أهل الفنِّ عن كلِّ ما أضيف إلى النبي-- صلَّى الله عليه وسلَّم -- من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلقيةٍ أو خُلقيةٍ.

---

[1] – معجم لغة الفقهاء، محمَّد رواس قلعه جي-حامد صادق قنيبي، نا: دار النفائس بيروت – لبنان، ط:02، ت ط: 1408 هـ -1988 م، ج1، ص164.

[2] – القاموس المحيط، مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحق: مكتب تحقيق التُّراث في مؤسَّسة الرِّسالة، نا: مؤسَّسة الرِّسالة للطِّباعة والنَّشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط:8، ت ط: 1426 هـ -2005 م، ص167

[3] – المصدر نفسه.

ثانيا: تعريف الحديث الموضوع

هو المختلق المصنوع المفترى على رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-"[1]، وعرَّفه الصَّنعاني بـ:" ما نسب إلى الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم اختلاقاً وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو يقره"[2].

وسِمّي بذلك لأن الأحاديث التي اختلقها الفسقة ساقطة ومنحطة عن رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- إذ هي كلام غيره، وقد استَنكر العلماء على الخطَّابي وابن الصَّلاح قولهما إنه شرُّ الأحاديث الضعيفة، الموضوع شرُّ الأحاديث، فهم بهذه العبارة يجعلون الموضوع من الحديث، واستنكر عليهما؛ لأن الموضوع ليس من الحديث النبوي، وأفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه، وقد أجيب بأنَّهما لم يقصدا بالأحاديث الأحاديث النَّبويَّة، بل مرادهما ما هو أعمُّ من ذلك، وهو ما يتحدَّث به، وما يتحدَّث به يشمل ما يضاف إلى النَّبي -عليه الصَّلاة والسَّلام-، وما يضاف إلى غيره، أو سِمّي بذلك تجاوزاً حسب دعوى من اختلقه.

وقد أجمع العلماء على أنه لا تحلُّ روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه، والتَّحذير منه، وذلك لما اشتهر من الحديث عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: "**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ**[3]"[4].

وقد يكون الحديث الموضوع من قبيل الخطأ والوهم، ولا يلزم فيه تعمُّد الكذب دائما؛ وهذا ما نبَّه إليه المعلِّمي في مقدمة تحقيقه لكتاب "الفوائد المجموعة"، فقال: "إذا قام عند النَّاقد من

---

[1] - علوم الحديث: لابن الصلاح ص 89، منهج النَّقد في علوم الحديث، نور الدِّين عتر، نا: دار الفكر دمشق-سورية؛ ط:03، ت ط:1418هـ -1997م، ص301.

[2] - توضيح الأفكار: للصَّنعاني (الحاشية) ج2، ص 68.

[3] - أخرجه مسلم في صحيحه (8/1)، وابن ماجه في سننه (14/1)، ح38، والترمذي في جامعه (333/4)، ح2662، عن علي بن أبي طالب وعن المغيرة بن شعبة وعن سمرة بن جندب مرفوعًا. مقدمة الجامع الصحيح، مسلم بن الحجَّاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، نا: دار إحياء التُّراث العربي – بيروت، ج1، ص8. سنن الترمذي، محمَّد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، تحق: بشَّار عوَّاد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ت ط: 1998 م، ح2662، ج4، ص333.سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمَّد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)، تحق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، نا: دار إحياء الكتب العربيَّة، ح38، ج1، ص14.

[4] - ينظر: منهج النَّقد في علوم الحديث، نورالدِّين عتر، مرجع سابق، ص 301.

الأدلَّة ما غلب على ظنِّه معه بطلان نسبة الخبر إلى النَّبيّ صلَّى الله عليه وسلم، فقد يقول "باطل"، أو "موضوع"؛ وكلا اللَّفظين يقتضي أن الخبر مكذوبٌ عمداً أو خطأً، إلا أنَّ المتبادر من الثاني الكذبُ عمدًا، غير أنَّ هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعوا كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدَّليل على بطلانه، وإن كان الظَّاهر عدم التَّعمد"[1].

ثالثا: أسباب الوضع في الحديث

ومن تتبَّع تاريخ الكذَّابين وما وضعوا من الأحاديث تبين أن أسباب الوضع كثيرة ومتنوعة، منها[2]:

1- **غفلة المحدِّث:** أو اختلاط عقله في آخر حياته أو التكبُّر عن الرُّجوع إلى الصَّواب بعد استبانة الخطأ لسهوٍ؛ وهذا يدلُّ على أنَّ الموضوع يكون بسب الخطأ والوهم من الرَّاوي لا التَّعمد وحده.

2- **ظهور الخلاف بين المسلمين:** وذلك بسبب الفتنة وما أعقبها من تصدُّع الجماعة الإسلاميَّة إلى فرق مختلفة، حيث راح أصحاب كلِّ فرقةٍ يضعون الأحاديث انتصارا لمن يزعمون أنَّه أحقُّ بالخلافة، ولما يبتغونه من المآرب.

3- **الكيد للإسلام والتَّشكيك به:** كما صدر من الزَّنادقة، إذا وضعوا أحاديث في الصِّفات، يقول الإمام ابن الجوزي رحمه الله: "لقد أدخل جماعة من الزَّنادقة في أحاديث الصِّفات أشياء يقصدون بها عيب الإسلام، وإدخال الشَّك في قلوب المؤمنين"[3].

ومن تلك الأحاديث الموضوعة ما رواه أيوب بن عبد السَّلام: أن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته"

---

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، تحق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، نا: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مقدمة التحقيق، ص7.

[2] – ينظر: الوضع في الحديث، عمر بن حسن عثمان فلاتة، نا: مؤسسة مناهل العرفان، بيروت- لبنان، ت ط: 1401هـ- 1981م، ج1، ص218. وعلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النُّقاد، حمزة المليباري، نا: دار ابن حزم، ط:01، ت ط:1463هـ، 2003م، ص175.

[3] – الموضوعات، جمال الدِّين عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد الجوزي (ت 597هـ)، تحق: عبد الرَّحمن محمَّد عثمان، نا: محمَّد عبد المحسن صاحب المكتبة السَّلفية بالمدينة المنوَّرة، ط: 01، ت ط: 1388 هـ -1968 م، ج1، ص126.

قال أبو حاتم ابن حبَّان: "كان أيوب بن عبد السَّلام هذا زنديقاً، ولا يحلُّ ذكر مثل هذا الحديث ولا كتابته إلا في مثل هذا المكان لبيان الطَّعن في رواته، وما أراه إلا دهرياً يوقع الشَّكَّ في قلوب المسلمين بمثل هذه الموضوعات"[1].

4-**الانتصار للفرق**: سياسيةً كانت أو مذهبيةً؛ مثل: "حديث: (أبو بكر يلي أمتي بعدي)، وحديث: (علي خير البشر فمن أبي فقد كفر)، وحديث (الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية)"[2].

5-**التَّرغيب في فضائل الأعمال**: قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروَزِي: من أين لك عن عكرمة عن ابن عبَّاس في فضائل القرآن سورةً سورةً، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: "إنِّي رأيت النَّاس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة"[3].

وقيل لمحمد بن أحمد بن غالب غلام الخليل: هذه الأحاديث التي تحدِّث بها من الرَّقائق؟ فقال: "وضعناها لنرَقِّقَ بها قلوب العامَّة"[4].

6-**نيل المنافع الشَّخصية**: كالتَّقرب من الأمراء، أو الاستجداء من العوام، كما كان يفعل القصَّاص، يقول ابن قتيبة: "ومن شأن العوام القعود عند القاصِّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن فطر العقول، أو كان رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون. فإذا ذكر الجنة قال: فيها الحوراء من مسك أو زعفران ..." إلى أن قال: "وكلَّما كان من هذا أكثر كان العجب أكثر، والقعود عنده أطول، والأيدي بالعطاء إليه أسرع"[5].

---

[1] – الموضوعات، ابن الجوزي، مرجع سابق، ج1، ص126.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص17.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص41.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص40.

[5] – تأويل مختلف الحديث، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت 276هـ)، نا: المكتب الإسلامي –مؤسَّسة الإشراق، ط: 02–، ت ط: (1419هـ –1999م)، ص405.

رابعا: المؤلفات في الحديث الموضوع:

ظهرت كتب كثيرة للتَّعريف بالأحاديث الموضوعة، وكثرت الأبحاث لمعالجة آثار الوضع على العلوم الشَّرعية، والمجتمع الإسلامي، ولذلك فإني اختصرت الكلام حول هذا الموضوع الذي نال اهتمام العلماء السَّابقين والمعاصرين على حدٍ سواء.

ومن تلك الكتب:

كتاب "**الأباطيل**" للجوزقاني، وكتاب "**الموضوعات**" لابن الجوزي، وكتاب "**تنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأحاديث الشَّنيعة الموضوعة**" لعلي بن محمد بن عراق الكناني، و"**المنار المنيف في الصحيح والضعيف**" لابن قيم الجوزية، وكتاب "**المصنوع في الحديث الموضوع**" للحافظ على القارئ، وكتاب "**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**" لمحمد بن علي الشَّوكاني الذي هو محلُّ دراستنا، وكتاب "**الوضع في الحديث**" للشيخ عمر فلاته، و"**معرفة التَّذكرة في الأحاديث الموضوعة**" لابن الطاهر وغيرها كثير[1].

[1] – ينظر: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النُّقاد، حمزة المليباري، مرجع سابق، ص179.

الفصل الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: ترجمة العلامة المعلمي

- المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته
- المطلب الثاني: رحلاته العلمية
- المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
- المطلب الرابع: ثناء العلماء والفضلاء عليه
- المطلب الخامس: آثاره العلمية ووفاته

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الشوكاني

- المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته
- المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه
- المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية
- المطلب الرابع: آثاره العلمية ووفاته

المبحث الثالث: التعريف بكتاب الفوائد المجموعة ومنهج المؤلف فيه

- المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته وموضوعه
- المطلب الثاني: موارده في الكتاب
- المطلب الثالث: منهج الإمام الشوكاني في الكتاب

المبحث الأول: ترجمة العلَّامة المعلِّمي رحمه الله

يُعرّف هذا المبحث بالإمام عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني، وذلك من خلال حياته الشَّخصية بذكر اسمه ومولده ونشأته، وكذا حياته العلمية، بذكر شيوخه وتلاميذه، ورحلاته، وما خلَّفه من ثروة علمية، ثم مكانته وثناء العلماء عليه، وختاما وفاته.

المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته

هو: العلَّامة المحدِّث، النَّاقد شيخ الإسلام عبد الرَّحمن بن يحيى بن علي بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن حسن المعلِّمي العُتْمي اليماني.

والمعلِّمي: بفتح العين وتشديد اللام المكسورة وكسر الميم، آخره ياء، نِسبةً إلى أحد أجداده؛ ونسب آل المعلِّمي يرجع إلى قبيلة بجيلة، وقد صرَّح بهذا الإمام المعلِّمي فقال رحمه الله: "بجيلة عك: بطنٌ من بني عبس بن سمارة بن غالب بن عبد الله بن عك، منهم كما في "طرفة الأصحاب": محمد بن حسين البجلي الصالح، وهو مشهور جدًّا في اليمن، يقال للمنتسبين إليه "بنو البجلي". وله أخ اسمه"علي" وكان أبوهما "حسين" يعرف بـ "المعلِّم"؛ لكثرة تعليمه النَّاس، وإلى علي بن حسين هذا ينتسب جدُّنا محمد بن الحسن المعلِّمي، الذي ينتسب إليه عشيرتنا بنو المعلِّمي"[1].

والعُتْمِي: نسبة إلى "عُتْمة" بضم العين وسكون المثناة من فوق ثم ميم مفتوحة، وهو حصن في جبل وُصاب من أعمال زبيد[2].

---

[1] – النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، نا: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: 01، ت ط: 1431 هـ – 2010، ج1، ص23.

[2] – آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، نا: دار عالم الفوائد؛ لا م.ط؛ ط:1، ت ط: 1434هـ، ج1، ص41.

أما وقت ولادته ومكانها فقد قال الشَّيخ في ترجمته: "وُلدت في أواخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة وألف، بقرية المحاقرة من عُزلةِ الطُّفَن من مخلاف[1] رازح من ناحية عُتْمة من قضاء آنِس التابع لولاية صنعاء في اليمن[2].

ونشأ الشَّيخ نشأة صالحة في بيت صلاح وعلم، وبيئة صالحة؛ فقال رحمه الله: "ربّيتُ في كفالة والديَّ، وكانا من خيار تلك البيئة، وهي بيئة يغلب عليها التديُّن والصَّلاح"[3].

قرأ القرآن على رجل من عشيرته، وعلى والده، وكانت طريقة القراءة: تحفيظ القرآن في اللَّوح حفظًا موقتًا، أي أن يحفظ الدَّرس في اليوم الأوَّل ثم يعيد حفظه في اليوم الثَّاني، ثم لا يُسأل عنه بعد ذلك؛ إلا الالتزام بتلاوة القرآن في المصحف كل يوم صباحًا ومساءً لكل أحد، حتى بعد الكبر. وكانت قراءته متقنة من جهة القراءة والكتابة.

وكان يذهب مع أبيه إلى بيت الرَّيمي حيث كان يمكث أبوه يعلِّم أولادهم ويصلِّي بهم.

ثم سافر إلى الحِجَرية حيث كان أخوه الأكبر محمد بن يحيى رحمه الله كاتبًا في المحكمة الشَّرعية. وهناك أدخلُ في مدرسة للحكومة كان يعلَّم فيه القرآن والتَّجويد والحساب واللُّغة التُّركية.

ثم بدأت المرحلة الثَّانية من طلبه للعلم من حين قدوم والده إلى الحجريَّة وتوجيهه لدراسة النَّحو، وتُعدُّ هذه المرحلة من أهمِّ مراحل نشأة الشَّيخ وتكوينه العلمي.

ثم انتقل الشَّيخ بعد هذه المرحلة التأسيسيَّة إلى مرحلة جديدة من العلم، وهي الانتقال إلى قراءة علم الفقه والفرائض، وقد وُفِّق حين درس على الشَّيخ أحمد بن محمد بن سليمان المعلِّمي، وقد وصفه الشَّيخ بالتبحّر في العلم وقد انتفع المعلِّمي بشيخه أحمد بن محمد المعلِّمي، وقد أجازه إجازةً عامَّة في الحديث وغيره من كتب العلم سنة 1335هـ، وعمره ثلاثة وعشرون عامًا، فهذه هي المراحل التي مرّ بها الشَّيخ في نشأته باليمن وتلقيه أنواع العلوم من تعلُّم القراءة والكتابة، والقرآن والتَّجويد، وعلم الحساب، ثم النَّحو والاهتمام به وحذقه إياه في أقرب مدَّة

---

[1] – بمعنى قرية بلغة اليمن؛ ينظر: النكت الجياد، الصبحي، مرجع سابق، ج1، ص23.

[2] – ينظر: الشَّيخ عبد الرَّحمن المعلِّمي وجهوده في السُّنَّة ورجالها، منصور بن عبد العزيز السماري، نا: دار ابن عفان؛ م ط: المملكة العربية السُّعودية، ط:1، ت ط: (1418هـ، 1998م)، ص8.

[3] – آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ج1، ص45.

وبراعته فيه، ثم الفقه الشَّافعي، والفرائض وإتقانه لها وحلِّه لمسائلها، ثم ولعه بكتب الأدب وقرضه للشِّعر.

وقد اعتنى رحمه الله باللُّغة والأدب والشِّعر، وعليه فإن فنون العربية بأنواعها كانت محلَّ اهتمام الشَّيخ وعنايته، وقد برع فيها وأصبح ذا مَلَكة قوية وهو لم يزل بعدُ في سن مبكرة، مع تفننه في العلوم الأخرى كالفقه والفرائض والحساب وغيرها[1].

[1] – ينظر: النُّكت الجياد، الصُّبيحي، مرجع سابق، ص20–24، جهود الشَّيخ المعلِّمي في خدمة السُّنَّة وعلومها، منصور بن عبد العزيز السماري، مرجع سابق، ص9، آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص44.48.

المطلب الثاني: رحلاته العلمية

ارتحل الشَّيخ رحمه ثلاث رحلات رئيسةً، الأولى رحلته إلي **الإدريسي**، والثَّانية إلى **الهند**، والثَّالثة رحلته إلى مكَّة المكرَّمة واستقراره بها، وقد تخلَّل ذلك انتقاله إلى **عدن وإندونيسيا**، وهذا تفصيل خبرها.

1) الرحلة إلي الإدريسي[1]:

لما استحكمت قبضة الرَّافضة في اليمن، لم يستطع الشَّيخ البقاء فيها لما لحقه من المضايقات من طرف الرَّوافض فقرَّر الخروج منها متوجِّها إلى عسير وهي مدينة بين الحجاز واليمن؛ وقد عبَّر الشَّيخ عما كان يلقاه أهل السنة على يدي الرَّوافض فقال:

هـم أخـذوا الأحـرار منـا رهائنـا *** وهـم أخـذوا الأمـوال بـلا عقـد
هـم ظلمـونا واسـتباحوا محارمـا *** وأصـبح الليـث منـا يخضـع للقـرد
فهـم عـاملونا بالقسـاوة *** وهـم كفّـرونا إن وقفنـا علـى الرشـد

ولم يمض شهران على رسالة الإدريسي هذه حتَّى قوي عزم الشَّيخ المعلِّمي على الارتحال عن بلدته إلى الحضرة الإدريسيَّة؛ ثم توجَّه في أول سنة 1337هـ إلى الإدريسي. والإدريسيُّ وإن كان حاكمًا فهو أيضًا معدود في العلماء، وكان الشَّيخ المعلِّمي يعظِّمه ويجلُّه ويخلع عليه لقب "الإمام المجتهد"، فنزوله عليه للتَّلقي والطَّلب من أغراض رحلة الشَّيخ، فاستقرَّ به المقام لدى الحضرة الإدريسية، ولم يكن سفره ولا استقراره لديه لأجل وظيفة أو جاه أو منصب؛ ومكث الشَّيخ فيها دارساً ومحاسباً في الجمارك ثم قاضياً فرئيساً للقضاءِ، وقد لُقِّب الإدريسي شيخنا **(بشيخ الإسلام)**[2].

---

[1] – هو: محمَّد بن علي بن محمَّد ابن السيد أحمد ابن إدْرِيس: مؤسِّس دولة الأدارسة في صبيا وعسير (باليمن). أصله من فاس. أقام جده السيِّد أحمد في صبيا، فولد فيها، وتعلَّم في الأزهر (بمصر) وطمح إلى السِّيادة، فنشر في صبيا طريقة جده (أحمد بن إدريس) فاتَّبعه كثيرون، فوثب بهم على حكومتها، فجهزت حكومة التُّرك الجيوش لقتاله، فلم تفلح. وامتلك بلاد (عسير) واتسع نطاق سلطانه، وتعاقد مع الملك عبد العزيز آل سعود على تأمين مصالح الجانبين وكان مدبَّرًا حكيماً شجاعاً جواداً. ينظر: الأعلام للزركلي ج6، ص303.

[2] – ينظر: النُّكت الجياد للصبيحي، ص26، آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، ج1، ص55.

أ–الانتقال إلى عدن:

بقي الشَّيخ على هذه الحال إلى حين وفاة السَّيد الإدريسي في الثَّالث من شعبان من عام 1341، فتولَّى بعده ابنه الأكبر السَّيد علي بن محمَّد وكان عمره دون العشرين، بعد أن وقع نزاع على السُّلطة بينه وبين عمه الحسن انتهى باستقرار الإمارة في يد علي بن محمَّد الإدريسي، إلَّا أن هذا الأمير الشَّاب لم يَسِر سيرةَ أبيه في الحكم من الحنكة والتَّدبير والاعتماد على رجال الدَّولة، وذوي العلم والخبرة، فعزم أن يبعد كبار المسؤولين أيام إمرة أبيه. وكان حقه أن يستفيد منهم ويعتمد عليهم كما كان يفعل أبوه.

وربَّما اجتمع مع عدم الحنكة ما رآه من وقوف جماعة منهم مع عمِّه الحسن وقت النِّزاع بينهما في تولي الإمارة، فأراد أن ينتقم منهم بمشورةِ ومساعدةِ أعوانه الجدد.

لم يطل مكث الشَّيخ في عدن، إذ لم يبق فيها إلَّا نحو سنتين أو أقلَّ، اشتغل فيها بالتَّدريس والوعظ والتَّأليف، فقد ألَّف في هذه الفترة رسالته في "الوتر"، و"الردُّ على حسن الضَّالعي"، وانتقل في أثناء ذلك إلى مدينة (زنجبار[1])[2].

ب– الانتقال إلى إندونيسيا:

إنّ مكث الشَّيخ في عدن قد عرَّفه إلى جماعة من أهل الفضل والتُّجار هناك ممن لهم علاقة بإندونيسيا، فارتحل الشَّيخ إلى هناك في عام 1344 وبقي بها مدَّة من الزَّمن يسيرة لا تزيد على عام واحد، والشَّيخ على دأبه أينما حلَّ وارتحل لا ينقطع عن العلم والاشتغال به، ففي هذه المدَّة في إندونيسيا في مدينة سواربايا ألَّف الشَّيخ كتابه "تحقيق الكلام في المسائل الثلاث"[3].

2)الرِّحلة إلى الهند:

بعد مكث الشَّيخ مدة من الزَّمن بإندونيسيا، قرَّر الرَّحيل إلى الهند، فرحل إليها سنة 1345 وبدأ في هذه السنَّة عمله في دائرة المعارف العثمانيَّة في حيدراباد الدكن.

[1] – وهي مدينة بالقرب من عدن.

[2] – ينظر: آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ج1، ص55.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص73.

تمكَّن الشَّيخ بفضل الله ثم بفضل مواهبه المتعددة وعلومه المتنوِّعة وذكائه المفرط من إتقان هذه الصنعة في أقرب وقت، بل صار هو العَلَم المشار إليه في الدائرة في تصحيح الكتب وحلِّ مشكلات التَّحقيق خاصَّة فيما يتعلق بكتب الحديث والرِّجال؛ واشتغل الشَّيخ فيها على التَّأليف والتَّحقيق، وقد بلغت الكتب التي حقّقها استقلالاً أو بالاشتراك إبَّان إقامته في الهند نحو أربعين مجلّدًا، ويمكن تمييزها عن الكتب التي حقَّقها بعد ذلك بتاريخ الطَّبع، فما كان قبل 1371 فهو من أعماله في الهند. فقد ألَّف الشَّيخ عددًا من الكتب في هذه المرحلة من حياته، بل أهمُّ مشاريعه العلمية ابتدأها وأتمَّ مسوَّداتها في الهند ثم بيَّضها في مكَّة، مثل "التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" و"العبادة"، وكثير من رسائل الفقه كرسالته في الفرائض في الردِّ على الجيراجي، وجواب الاستفتاء في حقيقة الرِّبا، ورسالة كشف الخفا عن حكم بيع الوفا وغيرها، وعددٍ من الرسائل الحديثيَّة، والردِّ على أحد شرّاح سنن الترمذي، والردِّ على عبد الحميد الفراهي، وغير ذلك.[1]

3)رحلته إلى مكَّة المكرَّمة:

حينما تهيَّأت الظروف للتَّحول من حيدراباد إلى مكَّة حزم الشَّيخ أمتعة السَّفر إلى جدَّة في ذي القعدة من سنة 1371هـ، ولم يصطحب معه زوجته ولا ولده عبد الله، أما زوجته فيبدو أنَّها كانت مريضة مرضًا مقعدًا كما تقدم في الكلام على أسرته، وأما ابنه فإنه لا يزال يكمل تعليمه هناك.

نزل الشَّيخ في جدّة أول الأمر، وعيّن مدرِّسًا في مدرسة الأنجال لبعض الوقت براتب مجزئ، لكنه لم يستمرَّ طويلا وطلب وظيفة أخرى أقرب إلى نفسه التَّواقة إلى العلم والتَّحقيق والبحث والمطالعة، فعُيِّن أمينًا لمكتبة الحرم المكِّي الشَّريف.

قضى الشَّيخ في مكَّة خمسة عشر عامًا متفرّغًا للبحث والتَّأليف والتَّحقيق والتَّدريس، قائمًا بوظيفته في مكتبة الحرم خير قيام من مساعدة الباحثين وتدبير شؤون المكتب؛ أما جانب التَّأليف: فقد بيَّض فيها عددًا من كتبه الكبار التي ألفها في الهند كـ "التَّنكيل"، و"العبادة"،

[1] – ينظر: آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص74.

وألَّف عددًا من الكتب والرسائل الحديثيَّة والفقهية منها: "رسالة تأخير المقام"، و"رسالة توسعة المسعى"، و"قيام الليل"، و"صيام الستِّ من شوَّال"، و"التأويل"، و"الأنوار الكاشفة".

وفي جانب التَّحقيق: أصدر ستة مجلدات من كتاب "الأنساب" للسمعاني إلى حرف الزاي، وستة مجلدات من "الإكمال" لابن ماكولا إلى حرف العين، و"الفوائد المجموعة" للشوكاني، و"الموضح لأوهام الجمع والتَّفريق"، و"بيان خطأ محمد بن إسماعيل"، و"تذكرة الحفَّاظ" وغيرها، بما مجمُوعُه واحدٌ وعشرون مجلدًا.

أمَّا جانب التَّدريس: فقد كان للشَّيخ درس بعد صلاة الفجر في حَصوة باب السَّلام يحضره عدد من الطَّلبة، وكانت له دروس بعد العصر يحضرها خاصَّته من طلبة العلم، يدرِّس فيها النَّحو والبلاغة والفقه والفرائض.

إضافةً إلى القيام بوظيفته في مكتبة الحرم المكيّ الشريف من إعانة الباحثين عن العلم والمعرفة، وفهرسة المكتبة، والكتابة إلى الجهات المختلفة لتزويدها بمختلف الكتب.

بقي الشَّيخ رحمه الله ممتَّعًا بعزيمة قوية وجَلَدٍ على البحث والتَّنقيب والتَّحقيق مع كِبر سنه وضعف قوَّته، وشاهِدُ ذلك أن الأجزاء الأخيرة من تحقيقه للأنساب والإكمال إنما طبعت بعد وفاته بأشهر، مما يعني أن الانتهاء منها كان قبل وفاته بأشهر قليلة[1].

[1] – ينظر: آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص83.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

أولا: شيوخه[1]

لم يشتهر العلَّامة المعلِّمي رحمه الله بكثرة الشُّيوخ؛ فقد تلقَّى العلم على مشايخ قلَّة من خلال رحلاته السَّالفة الذكر وهذا ما ذكره المحققون والمألفون لترجمته رحمه الله، فقد قال جاء في الآثار عنه قولهم:" لم نقف إلا على القليل من شيوخ العلامة المعلِّمي، وهذا القليل هو مَن نصَّ على التتلمذ عليهم ووصَفَهم بكونهم من شيوخه. ولا أعتقد أن للشَّيخ شيوخًا كثيرين، بدليل أنَّه هو مَن أرَّخ لفترة طلبه للعلم باليمن إلى حين ارتحاله للإدريسيّ"[2].

إلا أنهم وقفوا على عدد من المشايخ سواءً ممن صرَّح بهم رحمه الله بتلقيهم العلم على يدهم أو ممن ذكره غيره عنه ولنذكر هنا هؤلاء الشُّيوخ مرتَّبين على حسب تلقيه العلم عنهم:

1 -والده الفقيه العلامة **العماد يحيى بن علي المعلِّمي** (ت1361هـ).

2 -أخوه العلامة **محمد بن يحيى بن علي المعلِّمي** (ت 1341هـ). وقد درس عليه النَّحو، وتذاكر معه في الفقه.

3 -الفقيه العلامة **أحمد بن محمد بن سليمان المعلِّمي** (ت 1341هـ). درس عليه الفقه والفرائض والنَّحو وغيرها من الفنون، وقد أثنى عليه الشَّيخ كثيرًا، وأجازه إجازةً عامة بكل مروياته سنة 1335 وعمره 23 سنة، وقد سقنا الإجازة برمّتها عند الكلام على نشأته وطلبه للعلم.

4 -**الإمام السَّيد محمد بن علي الإدريسي** (ت 1341هـ)، درس عليه بعض الفنون، ولا سيما النَّحو والحديث، وقد قيد جملةً من الدُّروس والفوائد مما ألقاه الإدريسي، وهي موجودة في مجاميعه منسوبةً إلي الإدريسي، وربما جمعت بينهما مذاكرة فيقيِّد الشَّيخ خلاصتها في أوراقٍ ويزيدها بحثًا وتقريرًا.

5 -**الشَّيخ سالم بن عبد الرحمن باصهي** (ت 1366هـ).

---

[1] - ينظر: جهود الشَّيخ المعلِّمي في خدمة السُّنَّة وعلومها للشيخ لمنصور بن عبد العزيز السماري ص23، آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، ج1، ص101.

[2] - آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ج1، ص101.

6 -**الشَّيخ محمد عبد القدير الصديقي القادري** (ت 1381هـ)، شيخ الحديث بكلية الحديث في الجامعة العثمانية بالهند، قرأ عليه في الهند بعض "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم"، وأجازه بروايتهما، وأجازه أيضًا بـ "جامع الترمذي" و"سنن أبي داود" و"سنن ابن ماجه" و"سنن النسائي" و"الموطأ".

ثانيا: تلاميذه[1]

تصدَّر الشَّيخ لتدريس الطُّلَّاب وإقراء العلم مبكرًا، فقد كان له عدة دروس أيام مقامه عند الإدريسي وهو في سنِّ الخامسة والعشرين، واستمر الشَّيخ في التَّعليم ونشر العلم في كل بلد ينزل فيه، سواء في عدن أو الهند أو حين استقرَّ به المقام في مكَّة المكرَّمة. وكان الشَّيخ يعقد درسه في المسجد الحرام في حصوة باب السَّلام بعد صلاة الفجر لمجموعة محدودة من طلبة العلم الشريف. هذا غير الدُّروس التي كان يلقيها على بعض الطُّلَّاب بعد صلاة العصر.

وكان الشَّيخ صبورًا على الطَّلبة لا يسأم من تعليمهم والإعادة لهم وتفهيم مَن أشكلت عليه؛ إلا أن غالب طلَّابه كانوا بفترة إقامته بمكَّة لأنه لم يُنقل عنه التَّدريس قبل تلك المرحلة لاشتغاله بالتَّأليف والتَّدريس، ومن أشهر تلاميذه:

1 -**أحمد صالح دحوان الآنسي**. أرسل للشيخ رسالةً يقول فيها: "حضرة الوالد الشَّيخ العلامة الورع شيخنا عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي" والرسالة مؤرّخة في 26/ رمضان/ 1373هـ.

2 -**أحمد بن سالم باسويدان**. جاء ذكره في رسالة من عبد الله بن أحمد بن مذحج إلى الشَّيخ المعلِّمي. ووصفه بأنه تلميذ للشَّيخ.

3 -**أحمد بن محمد المعلِّمي**، قرأ عليه في النَّحو "الآجرومية"، وتدرّب عليه بإعراب جزءٍ من القرآن من سورة النَّاس إلى فصلت.

4 -**أبو تراب الظاهري عبد الجميل بن عبد الحق الهاشمي** (ت 1423هـ). وقد درَس على الشَّيخ علم الفرائض، قرأ عليه كتاب "السراجية" للسجاوندي الحنفي. وقد ذكره الشَّيخ في مقدمته لكتاب "الإكمال" فقال: "العالم الفاضل".

5 -**عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم المعلِّمي**، لازمه ثلاث سنين، فقرأ عليه في النَّحو "الآجرومية" ثم "الألفية"، وقرأ عليه في الفقه الشافعي.

6 -**عبد الرحمن بن حسن بن محمد شجاع الدين**، قرأ عليه "الآجرومية".

[1] – ينظر: آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص104.

7 -**عبد الكريم الخراشي**، مدرِّس بالمدرسة الرحمانية المتوسطة سابقًا، ومدير مكتبة مكَّة المكرَّمة في الفترة المسائية لاحقًا، واستعمله الشَّيخ في نسخ كتاب "الغيلانيات"، وكتاب "مجمع البحرين" للهيثمي.

8 -**عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلِّمي**، لازمه عشر سنوات. وقرأ عليه "شرح ابن عقيل" و "النَّحو الواضح" في المرحلة الابتدائية والثانوية، وقرأ عليه "الرحبية"، ومصطلح الحديث "الكفاية"، والحساب، كما علَّمه الشَّيخ كيفية التعامل مع المعاجم العربيَّة وكيفية كتابة التَّرجمة.

9 -**عبد الله بن محمد الحكمي**، لازم الشَّيخ عدة سنين إبّان عمله في مكتبة الحرم المكِّي إلى حين وفاته، وعُيّن موظفًا في المكتبة، ثم انتقل إلى المكتبة العامة بالزاهر بمكَّة، وقد دفع إليه الشَّيخ المعلِّمي "ديوان شعره".

10 -**محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم المعلِّمي**، كتب إليّ يقول: "الفترة التي عشتها مع الشَّيخ عبد الرحمن بن يحيى سنتين من أول سنة واحد وسبعين 1371 على صاحبها أفضل الصَّلاة والتسليم إلى آخر سنة 1372 عامين كاملين ثم دعت الظروف بالعودة إلى اليمن مع والدي ... ". وقرأ عليه "قطر الندى" و"شرح ابن عقيل" وشرح "الآجرومية" وفي الفرائض شرح "الرحبية". وعند مغادرته مكَّة طلب من الشَّيخ أن يكتب له وصية جامعة، فكتبها الشَّيخ بناء على طلبه وأثنى عليه في أولها. وغيرهم كثير.

المطلب الرابع: ثناء العلماء والفضلاء عليه[1]

أثنى على الشَّيخ المعلِّمي كثير من العلماء الفضلاء، من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، نسوق هنا طائفة من كلماتهم:

1 -قال والده **الشَّيخ يحيى المعلِّمي** (ت 1361هـ): "الولد الأجل الأمجد العلامة القاضي عبد الرحمن ... حرسه الله تعالى ووفقه لرضاه"[2].

2 -**الإمام محمد بن علي الإدريسي** (ت 1341هـ): "محبّنا الأجل العالم العامل الأمثل وجيه الإسلام عبد الرحمن المعلِّمي"[3].

3 -**الحسن بن علي الإدريسي**: "محبّنا الفقيه العلامة وجيه الإسلام عبد الرحمن. المعلِّمي"[4].

4 -**القاضي عبد الله العمودي** (ت 1398هـ): "حضرة أخينا ومحبّنا الهمام وجيه الإسلام قاضي القضاة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي".

5 -ناظم دائرة المعارف **السَّيد هاشم الندوي**: "حضرة العلامة الجليل والفهامة النبيل مولانا الشَّيخ عبد الرحمن اليماني"، "الأستاذ الفاضل العلامة مولانا الشَّيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي ولله دره، قد اجتهد في تصحيح الأسماء والأنساب والمشتبهات، واستوعب النَّظر في الاختلافات من حيث علم الرجال ونقد الرِّوايات من جهة الجرح والتَّعديل".

6 -**الأستاذ فؤاد سيّد** (ت 1387هـ): "أستاذنا الجليل العلامة الشَّيخ عبد الرحمن المعلِّمي. متّعه الله بالصحة والعافية والهناء".

7 -**الشَّيخ محمد بن سالم البيحاني** (ت 1391هـ): "حضرة المحترم الشَّيخ العلامة الجليل بقيّة المحققين عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي".

8 -**الشَّيخ محمد بن عبد الرحيم المعلِّمي**: "كوكب الأدباء، وتاج النُّجباء، من تسنَّم قُنَن المعالي، وناطح بهمته كل عالي، سليل الأكارم، ... الآخذ بمجامع القلوب بلا مرا الشَّيخ

---

[1] - ينظر: آثَار الشَّيخ العَلاّمَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص114_120.

[2] - ذُكر أنه كان عمر الشَّيخ حينها 31 عامًا.

[3] - كان عمره 24 عامًا.

[4] - كان عمره حينها 25 عامًا.

العلامة القاضي عبد الرحمن بن يحي المعلِّمي أدام الله معاليه وخلد لياليه، وحفظ ذاته من كل سوء وصرف عنه الشرور ... ".

9 -**الشَّيخ فضل الله الجيلاني** (ت 1399هـ): "جامع الفضائل والعلوم مولانا الشَّيخ عبد الرحمن اليماني".

10 -**الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي** (ت 1413هـ): "حضرة العالم الخبير الناقد البصير العلامة الشَّيخ عبد الرحمن بن يحي المعلِّمي".

وقال: "كان أوحد عصره في أسماء الرجال، وَسِيع المعرفة بالمخطوطات في ذلك الفن وما يناسبه ... ".

11 -**العلامة أحمد محمد شاكر** (ت 1377هـ): "وقد كان حقق -يعني: التاريخ الكبير للبخاري -مصححه العلامة الشَّيخ عبد الرحمن بن يحي المعلِّمي".

14 -**العلامة محمد ناصر الدين الألباني** (ت 1420هـ): "هذا كلام جيد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف، يعرف قدر كتب السنة وفضلها، وتأثيرها في توحيد الأمة".

وقال في مقدمته لكتاب "التَّنكيل": "تأليف العلامة المحقق الشَّيخ عبد الرحمن بن يحي بن علي اليماني رحمه الله بيَّن فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجني الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته ... مبرهنًا عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم بأسلوب علمي متين، لا وهن فيه ولا خروج عن أدب المناظرة وطريق المجادلة بالتي هي أحسن، بروح علمية عالية، وصبر على البحث والتَّحقيق كاد أن يبلغ الغاية إن لم أقل: بلغها، كل ذلك انتصارًا للحق، وقمعًا للباطل، لا تعصبًا للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلف، وجزاه عن المسلمين خيرًا"[1].

15 -**العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد** (ت 1429هـ): "العلامة المعلِّمي رحمه الله تعالى له جهود في خدمة السنة وعلومها كما في "التَّنكيل" و"طليعته" وفي تحقيقاته الحافلة في كتب

[1] - التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرَّحمن بن يحي بن علي بن محمَّد المعلِّمي اليماني (ت1386هـ)، تحق: محمَّد ناصر الدِّين الألباني وآخرون، نا: المكتب الإسلامي، ط: 02، ت ط: 1406 هـ - 1986 م، ج1، ص171.

الرجال والأنساب والموضوعات أبدى يراعُه فيها براعةً ودررًا في أصول التخريج وقواعد الجرح والتَّعديل، في جهود انتشرت الاستفادة منها في كتب المعاصرين".

وقال: "ذهبي عصره العلامة المحقق المعلِّمي عبد الرحمن بن يحيى". ثم قال في الحاشية: "تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع، ويكفيه فخرًا كتابه التَّنكيل".

24 - **الدكتور عبد الوهاب بن عبد اللطيف** في تقديمه لكتاب "الفوائد المجموعة" للشوكاني: "الأستاذ الشَّيخ عبد الرحمن اليماني لا يجهل علمه باحث في علوم الحديث، وله منّة على الباحثين بما يحققه من الكتب الحديثيَّة التي نشرت في الهند، وهو ذو باع طويل في علم رجال الأثر، وقد اجتهد في تحقيق هذا الكتاب ونقد رواياته ورواته، معتمدًا على أوثق المصادر، حتى إنه صحح كثيرًا من أغاليط المؤلفات في هذا الفن، وهو بذلك جدير، وكان في علمه أمينًا رزينًا إذا لم يعلم يقول في الراوي المجهول: لم أجده، لا أعرفه، وفيمن لم يتبين له أمره: لم يتبين لي حاله، بعبارة ضابطة محققة".

25 -**العلامة حمد الجاسر** (ت 1420هـ): "علامة جليل، وباحث صَرَف كلَّ جهده وكل عمله لكي يخرج الكتاب (الإكمال لابن ماكولا) في أصحّ صورة وأجملها من حيث الكمال والجمال، هو شيخنا العلامة التقي الورع الجليل الشَّيخ عبد الرحمن ... المعلِّمي أمين مكتبة الحرم المكي".

المطلب الخامس: آثاره العلميَّة ووفاته

إنَّ العلَّامة المعلِّمي رحمه الله يعدُّ من المكثرين من التَّأليف، وممن تبحَّر في الكتابة في شتَّى الفنون والعلوم؛ فقد تجاوز عدد مؤلَّفاته مئةً وعشرين كتابًا ورسالة، متفاوتة الحجم ما بين رسالة لطيفة وكتاب في مئات الصَّفحات. وقد رتبنا الكتب في هذا المطلب على الفنون، فبدأنا بالعقيدة، ثم التفسير، ثم الحديث، ثم الفقه، ثم أصول الفقه، ثم اللُّغة؛ ثم عرجنا في الأخير إلى تحقيقاته.

أولاً: مؤلفاته[1]

1- **العقيدة:** يحتوي هذا القسم (14) كتابًا ورسالة.

* **كتب العقيدة:** رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله والفرق بين التوحيد والشركِ بالله، تحقيق الكلام في المسائل الثلاث، عِمارة القبور في الإسلام (المبيَّضة والمسوّدة)، يُسْر العقيدة الإسلامية

* **مجموع رسائل العقيدة؛** وفيه عشر رسائل:

- حقيقة التَّأويل، حقيقة البِدْعة، صَدْع الدُّجُنَّة في فَصْل البِدعة عن السُّنَّة، الحنيفيَّة والعرب، عقيدة العَرَب في وثنيَّتهم، الردّ على حسن الضالعي، ما وقع لبعض المسلمين من الرياضة الصُّوفية والغلوّ فيها، رسالة في الشفاعة، التفضيل بين الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، رسالة تعلّق العقائد بالزمان والمكان.

2-التفسير: ويحتوي على (18) كتابًا ورسالة.

***مجموع كتب التفسير:** التعقيب على تفسير سورة الفيل للمعلم عبد الحميد الفراهي.

* **مجموع رسائل التفسير:** تفسير البسملة، تفسير سورة الفاتحة، تفسير أول سورة البقرة (1 - 5)، ارتباط الآيات في سورة البقرة، تفسير أول سورة المائدة، تفسير قوله تعالى: {**كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ** ...} الآية [سورة الأنعام: 141]، تفسير قوله تعالى: {**وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ** ...}[سورة "ص": 34] ،تفسير قوله تعالى: {**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسول فَخُذُوهُ** ...}[سورة الحشر:

[1] - -ينظر: آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص127.

07]، ومعنى "أهل البيت"، إعراب قوله تعالى: {**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**}[سورة النَّجم: 39]، إعراب قوله تعالى: {**أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ**}،[سورة القلم: 14]، إعراب قوله تعالى: {**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**}[سورة الحاقة: 01]، رسالة في تفسير آيات خلق الأرض والسماوات، معنى قوله تعالى: {**أَغْنَى عَنْهُ**}[سورة المسد: 02]، بحث حول تفسير الفخر الرازي وتكملته...

3-الحديث وعلومه: ويحتوي على (21) كتابًا ورسالة.

***الكتب الحديثيَّة:** طليعة التَّنكيل، تعزيز الطليعة، شكر الترحيب، التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الأنوار الكاشفة على ما في كتاب "أضواء على السنة" من الخلل والتضليل والمجازفة، كتاب الوُحدان، تراجم منتخبة من التهذيب والميزان.

***الرسائل الحديثيَّة:** فيه أربع عشرة رسالة في مباحث حديثية مختلفة؛ وهي كالآتي:

الاستبصار في نقد الأخبار، رسالة في أحكام الجرح والتَّعديل، إشكالات في الجرح والتَّعديل، الحاجة إلى معرفة علم الجرح والتَّعديل، الأحاديث التي استشهد بها مسلم في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء، رسالة في الصيغ المحتملة للتدليس، أظاهرةٌ هي في السماع أم لا؟، فوائد في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم؟، أحكام الحديث الضعيف، محاضرة في علم الرجال وأهميته، مُلَخّص طبقات المدلِّسين، تنزيه الإمام الشافعي عن مطاعن الكوثري، شرح حديث: "آية المنافق ثلاث ... "، التعليق على "الأربعين في التصوف" للسلمي، صفة الارتباط بين العلماء في القديم.

4-الفقه: ويحتوي على (38) رسالة؛ نذكر بعضا منها:

القِبْلة وقضاء الحاجة، فائدة في السِّواك، مسألة بطلان الصَّلاة بتغيير الآيات في القراءة، هل يدرك المأموم الركعة بإدراكه الركوع مع الإمام؟، بحث في حديث قيس بن عمرو في صلاة ركعتي الفجر بعد الفرض، إعادة الصَّلاة، بحث في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في صلاته بقومه، حقيقة الوتر ومسمَّاه في الشرع، مبحث في الكلام على فرضية الجمعة وسبب تسميتها، سنة الجمعة القبلية، بحث في وقت تشريع ونزول آية صلاة الخوف، قيام رمضان، مسألة اشتراط الصوم في الاعتكاف، مقام إبراهيم عليه السَّلام، رسالة في توسعة المسعى بين

الصفا والمروة، رسالة في سير النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – في الحج، والكلام على وادي محسِّر، فلسفة الأعياد في الإسلام، توكيل الولي غير المجبر بتزويج موليته، الحكم المشروع في الطلاق المجموع، رسالة في المواريث، مسألة منع بيع الأحرار، أسئلة وأجوبة في المعاملات، الإسلام والتسعير ونحوه (أو) حول أجور العقار، مناقشة لحكم بعض القضاة في قضية تنازع فيها رجلان، مسائل القراءة في الصَّلاة والردِّ على أحد شرَّاح الترمذي، مسألة في إعادة الإمام الصَّلاة دون من صلَّى وراءه في الجماعة، صيام ستة أيام من شوال، جواب الاستفتاء عن حقيقة الربا...

5–أصول الفقه: ويحتوي هذا القسم على خمس رسائل:

رسالة في فَرْضيّة اتباع السنة والكلام على تقسيم الأخبار وحجية أخبار الآحاد، رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه، إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامِه، رسالة في أصول الفقه، رسالة في التعصُّب المذهبي.

6–قسم النَّحو واللُّغة: وفيه ثلاث عشرة رسالة:

اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النَّحوية، حقائق في النَّحو مستقربة، نظم قواعد الإعراب الصغرى، طرائف في العربية، الكلام على تصريف (ذو)، إشكال صرفيٌّ وجوابُه، ضبط فعلين في متن الأزهار، واعتراض وانتقاض، اختصار كتاب: "درة الغواص في أوهام الخواص" للحريري، فوائد لغوية منتقاة من كتاب: "الكنز المدفون والفلك المشحون"، مناظرة أدبيَّة بين المعلِّمي والسنوسي، مختصر متن الكافي في العروض والقوافي، نظم بحور العروض، معجم الشواهد الشعرية.

وغيرها من الكتب والرسائل التي يطول المقام بذكرها، فاكتفينا ببعضها مخافة الطول وبسطنا ما يمكن بسطه في هذه النقاط المعدودات.

ثانيا: تحقيقاته[1]: وهي على نوعان؛ فيها ما استقل المعلِّمي رحمه الله بتحقيقها وفيها ما شارك فيها غيره بالتَّحقيق.

[1] – ينظر: آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص194.

أ– ما استقلَّ المعلِّمي بتحقيقه؛ وهي كالآتي:

التاريخ الكبير للإمام البخاري، كتاب الكنى، للإمام البخاري. طبع سنة 1360، المعاني الكبير لابن قتيبة الدينوري، تاريخ جرجان للحافظ حمزة بن يوسف السهمي، كشف المخدَّرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات للإمام زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله البعلي الحنبلي، الجرح والتَّعديل للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمَّد بن علي الشَّوكاني(**وهو محل دراستنا**)، بيان خطأ محمَّد بن إسماعيل البخاري في تاريخه للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الردِّ على الإخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب للحافظ الأمير ابن ماكولا، الأنساب للإمام السمعاني، المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن القيم الجوزية.

ب– ما شارك غيره في تصحيحه وتحقيقه؛ وهي كالآتي:

1 –تنقيح المناظر، طبع في دائرة المعارف العثمانية (1) سنة 1347هـ –1348هـ.

2 –الأمالي الشجرية، سنة 1349هـ.

3 –الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر. سنة 1349هـ –1350هـ.

4 –نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، لعبد الحي الحسني الندوي، المجلد الثاني، سنة 1350هـ.

5 –معجم الأمكنة لنزهة الخواطر، لمعين الدين الندوي. سنة 1350هـ.

6 –السنن الكبرى، للإمام البيهقي، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني.

وقد شارك الشَّيخ في التَّحقيق من بداية الجزء الرابع (وقد طبع سنة 1351هـ) إلى نهاية الجزء العاشر .

7 –صفة الصفوة لابن الجوزي، سنة 1355هـ –1356هـ.

8 –مفتاح السعادة لطاش كبري زاده، سنة 1356هـ.

9 –أمالي اليزيدي، سنة 1357هـ.

10 -الكفاية في علم الرواية، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، طبع سنة 1357هـ.

11 -المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، الأجزاء 5 -10، في السنوات 1357هـ -1359هـ.

12 -عمل اليوم والليلة لابن السني، سنة 1358هـ.

13 -الاعتبار في النَّاسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي، سنة 1359هـ.

14 -إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، سنة 1360هـ.

15 -مسند أبي عوانة، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. طبع سنة 1362هـ.

16 -المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، سنة 1363هـ.

17 -دلائل النبوة لأبي نعيم، سنة 1369هـ.

18 -موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للحافظ نور الدين الهيثمي.

19 -الجواب الباهر في زوّار المقابر، لشيخ الإسلام ابن تيمية. وقد اشترك معه في تحقيقه الشَّيخ سليمان الصنيع.

20 -عمدة الفقه، للإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي. طبع في المطبعة السلفية -القاهرة.

ثالثا: وفاته[1]

وبعد رحلة طويلة زاخرة بطلب العلم والتَّعليم والتَّأليف توفي الشَّيخ العلَّامة رحمه الله يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة وستَّةٍ وثمانين (1386هـ)، وذلك بعد أن أدَّى صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد إلى مكتبة الحرم حيث كان يقيم، فتوفي على سريره، وشُيِّعت جنازته من الحرم المكّيّ ودفن بالمعلاة، فرحم الله رجالا صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

[1] - ينظر: آثَار الشَّيخ العَلّامَة عَبْد الرَّحمن بْن يحْيَي المعَلّمِيّ اليَماني، مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ج1، ص200.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الشَّوكاني رحمه الله

يُعرّف هذا المبحث بالإمام أبي عبد الله الشَّوكاني، وذلك من خلال حياته الشَّخصية بذكر اسمه ومولده ونشأته، وكذا حياته العلمية، بذكر شيوخه وتلاميذه، وما خلَّفه من ثروة علمية، ثم مكانته وثناء العلماء عليه، وختاما وفاته.

المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته

أولا: اسمه ونسبه وكنيته

هو أَبُو عبد الله[1] مُحَمَّد بن على بن مُحَمَّد بن عبد الله[2] بن الْحسن بن مُحَمَّد بن صَلَاح بن على بن عبد الله الْيُمْنَي، القاضي بصنعاء [3]، الْحَافِظ الْعَلامَة الشهير بالشَّوكاني ثم الصَّنعاني[4]،

(1) _ هديَّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمَّد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (ت1399هـ) ، نا: دار إحياء التُّراث العربي بيروت – لبنان، ج2،ص365. والرِّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرَّفة، أبو عبد الله محمَّد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتَّاني (ت 1345هـ)، تح: محمَّد المنتصر بن محمَّد الزمزمي، نا: دار البشائر الإسلاميَّة، ط:6، ت ط: 1421هـ-2000م، ص152.

(2) _ فتح القدير، محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (ت1250هـ) ، نا: دار ابن كثير، دار الكلم الطيِّب – دمشق، بيروت، ط1: 1414هـ، ج1،ص5. وهديَّة العارفين، البغدادي، ج2/ص365. والرِّسالة المستطرفة، الكتَّاني، ص152. والبدر الطَّالع بمحاسن من بعد القرن السَّابع، محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (ت 1250هـ)، نا: دار المعرفة – بيروت، ج2، ص214. والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيِّب محمَّد صدِّيق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت 1307هـ)، نا: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة، قطر، ط1: 1428هـ -2007م، ص436. والفتح الرَّبَّاني من فتاوى الإمام الشَّوكاني، محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (ت1250هـ)، تح: أبو مصعب «محمَّد صبحي» بن حسن حلاق، نا: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن، ج1، ص23.

(3) _ هديَّة العارفين، البغدادي، المرجع السابق، ج2، ص365.

(4) _ فتح القدير، الشَّوكاني، المرجع السابق، ج1، ص5. الفتح الرَّبَّاني، الشَّوكاني، المرجع السابق، ج1، ص23. وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمَّد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمَّد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتَّاني (ت 1382هـ)، تح: إحسان عبَّاس، نا: دار الغرب الإسلامي -بيروت ص. ب: 5787/113، ط2، ت ط: 1982، ج2، ص1083.

الشَّوكاني: نسبة إلى «عدني شوكان» أو إلى «هجرة شوكان»، وهما اسمان لقرية واحدة بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم، وإليها نسب والده، والصَّنعاني: نسبة إلى صنعاء، إذ فيها نشأ، وفيها توفي ودفن رحمه الله تعالى[1].

ثانيا: مولده ونشأته

ولد العلامة اليمني بهجرة شوكان يوم الإثنين 28 من شهر ذي القعدة سنة 1173هـ[2]، نشأ على يد والده بصنعاء وكان أبوه قاضيا وعالما، ومعروفا بالطيبة والصلاح، فتربّى الابن على العفاف والطَّهارة، والتفرّغ لطلب العلم، مكفيّا في بيت أبيه من جميع أسباب الحياة ووسائل الرزق، وفيها كانت خطواته الأولى في طلب العلم، فبدأ بحفظ القرآن الكريم على يد ثلة من مشايخ صنعاء، ثم إلى مرحلة إتقان التلاوة، وتلتها مرحلة حفظ المتون العلمية "كالأزهار" للإمام مهدي في الفقه، و "مختصر الفرائض" للعصيفري، و "الملحة" للحريري، و "الكافية" و "الشافية" لابن الحاجب، و "التهذيب" للتفتازاني، و "التخليص" في علوم البلاغة للقزويني ... وغيرها. وبعدها بدأ مرحلة عالية في الطلب بقراءة الكتب والسماعات على يد المشايخ في بلده[3].

وعلى خلاف عادة طلاب العلم في الرحلة والطلب، منع الإمام الشَّوكاني من قبل والديه من الخروج من صنعاء، فعوّضها برحلة علميّة حافلة بلقاء علماء صنعاء، والتّجوّل بين الصّفحات في بطون الكتب، فتنوعت بذلك مشاربه في طلب العلوم والفنون والتّمكن منها، وبها نشر علمه وأدبه، بين أهلها وطلّاب العلم بها والرّافدين إليها، وقد اشتهر بالجد والمثابرة، والحيوية والنشاط، والذكاء الفطريّ، وقد ظهر هذا في اتّساع ثقافته وعمق تفكيره، إلى جانب إتقانه للحديث وعلومه، والقرآن وعلومه، والفقه وأصوله، على الاتجاه نحو الاجتهاد وخلع ربقة التقليد، وهو دون الثلاثين[4].

---

(1) _ فتح القدير، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص5. الفتح الرَّبَّاني، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص23.

(2) _ فهرس الفهارس، الكتَّاني، مرجع سابق، ج2، ص1083. الفتح الرَّبَّاني، الشَّوكاني، المرجع السابق، ج1، ص24.

(3) _ فتح القدير، الشَّوكاني، المرجع السابق، ج1، ص5.

(4) _ المرجع نفسه، ج1، ص6.

وقد كان من دعاة التجديد ونبذ التقليد والجمود والتعصب، وهذا الموقف العلمي المتميّز أكسبه تحفزا زائدا واستحضارا دائما في مواجهة تحدّي الشانئين له من المقلدين والحاسدين، وجعله في طليعة المجدّدين المجتهدين، الذين أسهموا في إيقاظ الأمّة الإسلامية من سباتها العميق، في العصر الحديث[1].

كما شغل مناصب عدة في الدولة، فاشتغل بالقضاء العام في صنعاء، وهو في السادسة والثلاثين من عمره، ثم جمع بين القضاء والوزارة، فأصبح متوليا شؤون اليمن الداخلية والخارجية، وسار في النَّاس بأحسن سيرة، ممتعا بشخصية قوية، وسمعة طيبة، مضيفا إلى أمجاد أمته المسلمة تجربة فريدة فذة، تجمع بين العلم والعمل، والحكم والعدالة[2].

(1) _ ينظر: فتح القدير، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص6.

(2) _ ينظر: المرجع نفسه.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

أولا: شيوخه[1]

تتلمذ الإمام أبي عبد الله الشَّوكاني على عدد من شيوخ زمانه، الذين كانوا سبباً في بلوغه المكانة التي بلغها من العلم، حتى ظهر أثرهم عليه في أسلوبه ومنهجه واضحاً جلياً، ومن بين هؤلاء الشُّيوخ أذكر ما يلي:

1. والده علي بن محمد الشَّوكاني، المتوفى سنة 1211 هـ.
2. السَّيد عبد الرحمن بن قاسم المداني، المتوفى سنة 1211 هـ.
3. العلامة أحمد بن عامر الحدائي، المتوفى سنة 1197 هـ.
4. السَّيد العلامة إسماعيل بن الحسن بن أحمد ابن الإمام القاسم بن محمد، المتوفى سنة 1206هـ.
5. العلامة القاسم بن يحيى الخولاني، المتوفى سنة 1209 هـ.
6. العلامة عبد بن إسماعيل النهمي، المتوفى سنة 1208 هـ.
7. العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي، المتوفى سنة 1208 هـ.
8. السَّيد الإمام عبد القادر بن أحمد الكوكبائي، المتوفى سنة 1207 هـ.
9. السَّيد العلامة علي بن إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن أحمد بن عامر، المتوفى سنة 1207 هـ.
10. السَّيد العارف يحيى بن محمد الحوثي، المتوفى سنة 1247 هـ.
11. القاضي عبد الرحمن بن حسن الأكوع، المتوفى سنة 1206 هـ.
12. علي بن هادي عرهب (1164هـ -1236هـ).
13. هادي بن حسن القاربي (1).
14. يوسف بن محمد بن علاء المزجاجي (1140هـ -1213هـ) (2).
15. أحمد بن أحمد بن مطهر القابلي (1158هـ -1227هـ) (3).
16. عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسن بن علي ابن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم (1165هـ -1210هـ)

(1) _ فتح القدير، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص7-8. الفتح الرَّبَّاني، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص28-29.

ثانيا/ تلاميذه[1]

إنّ المكانة العلميّة التي بلغها الإمام أبي عبد الله الشَّوكاني– وطبيعة نشأته وبيئته، جعلت منه قطباً يتوافد إليه طلّاب العلم، فكثر تلاميذه ومريدوه، وأصبحوا فيما بعدُ من كبار أهل العلم، وفي هذا أصدق دليل على قيمة هذا الإمام العَلَم وعُلّو كعبه في العلم ورسوخه فيه، ومن تلاميذه نذكر ما يلي:

1. السَّيد محمد بن محمد بن زبارة الحسني اليمني الصَّنعاني، المتوفى سنة 1281 هـ.
2. محمد بن أحمد السودي، المتوفى سنة 1226 هـ.
3. محمد بن أحمد مشحم الصعدي الصَّنعاني، المتوفى سنة 1223 هـ.
4. السَّيد أحمد بن علي بن محسن بن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم، المتوفى سنة 1223 هـ.
5. السَّيد محمد بن محمد بن هاشم بن يحيى الشامي ثم الصَّنعاني، المتوفى سنة 1251 هـ.
6. عبد الرحمن بن أحمد البهكلي الضمدي الصبياني، المتوفى سنة 1227 هـ.
7. أحمد بن عبد الله الضمدي، المتوفى سنة 1222 هـ.
8. علي بن أحمد هاجر الصَّنعاني، المتوفى سنة 1235 هـ.
9. عبد الله بن محسن الحيمي ثم الصَّنعاني، المتوفى سنة 1240 هـ.
10. القاضي محمد بن حسن الشجني الذماري، المتوفى سنة 1286 هـ.
11. القاضي أحمد بن محمد الشَّوكاني (1229 -1281 هـ) وهو ابن الإمام الشَّوكاني.
12. أحمد بن ناصر الكبسي (1209 -1271هـ).
13. أحمد بن حسين الوزان الصَّنعاني (1186 -1238هـ).
14. المتوكل على الله رب العالمين أحمد ابن الإمام المنصور علي ابن الإمام المهدي لدين الله العباس ابن الإمام المنصور بالله حسين ابن الإمام المتوكل على الله القاسم ابن الحسين بن أحمد بن حسين ابن الإمام القاسم (1170 -1221 هـ).
15. أحمد بن لطف الباري بن أحمد بن عبد القادر الورد (1191 -1282هـ).
16. أحمد بن علي محسن بن أحمد الطشي الصعدي أصلا، والرداعي مولدا (1190 -1279 هـ).

(1) _ فتح القدير، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص8. الفتح الرَّبَّاني، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص29-35.

17. أحمد بن محمد بن أحمد بن مطهر القابلي الحرازي نسبة والده، الزماري مولدا، ولد في 1158هـ.

18. السَّيد العلامة أحمد بن محمد بن حسين بن علي بن حسن ابن الإمام المتوكل على الله إسماعيل ابن الإمام القاسم عليهم السَّلام. ولد في عام 1210 هـ.

19. أحمد بن يوسف الرباعي، ولد في صنعاء عام 1150هـ.

20. القاضي العلامة أحمد بن علي العودي.

21. السَّيد العلامة إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن يوسف ابن الإمام المهدي محمد بن الحسن ابن الإمام القاسم (1165 -1237 هـ).

22. القاضي العلامة إبراهيم بن أحمد بن يوسف الرباعي، ولد عام 1199 هـ.

23. أحمد بن علي بن محمد بن أحمد الطشي المعدي (1190 -1279 هـ).

24. السَّيد إسماعيل بن إبراهيم (1165 -1237 هـ).

25. القاضي العلامة الحسين بن قاسم المجاهد (1190 -1276هـ).

26. حسن بن أحمد بن يوسف الرباعي الصَّنعاني. ولد تقريبا على رأس القرن الثاني عشر وتوفي عام 1276هـ.

27. القاضي العلامة الحسن محمد بن صالح السحولي (1190 -1234هـ).

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية

إنَّ واحداً كالإمام الشَّوكاني، صاحب التَّصانيف المختلفة، والآثار النَّافعة، يعدُّ من الرَّاسخين في العلم في معظم الفنون والعلوم؛ لذلك أثنى عليه القاصي والدَّاني من العلماء والمجتهدين والمحقيقين وهذه جملة من أقوالهم للتمثيل لا للحصر:

قال خير الدين الزَّركلي: "فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء..."[1]

وقال عنه كحالة: " مفسِّر محدِّث، فقيه أصوليّ مؤرّخ أديب نحويّ منطقيّ متكلِّم حكيم صارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع النَّاس بها بعد وفاته، وتفسيره "فتح القدير" و "نيل الأوطار" في الحديث من خير ما أخرج للنَّاس كما يلاحظ أن الشَّوكاني يدخل في المناقشات الفقهيَّة ويذكر أقوال العلماء وأدلَّتهم في تفسير كل آيةٍ تتعلق بالأحكام "[2].

قال عنه العلامة عبد الحي الكتَّاني: "هو الإمام خاتمة محدِّثي المشرق وأثريّه ، العلَّامة النظار الجهبذ القاضي محمد بن علي الشَّوكاني ثم الصَّنعاني ... وقد كان الشَّوكاني المذكور شامةً في وجه القرن المنصرم ، وغرَّة في جبين الدَّهر ، انتهج من مناهج العلم ما عميَ على كثير ممن قبله، وأوتي فيه من طلاقة القلم والزَّعامة مالم ينطق به قلم غيره ، فهو من مفاخر اليمن بل العرب ، وناهيك في ترجمته يقول الوجيه عبدالرحمن الأهدل من "النفس اليماني" لما ترجم شيخهما عبدالقادر الكركباني : "وممن تخرج بسيدي الإمام عبدالقادر بن أحمد . ونشر علومه الزَّاهرة، وانتسب إليه وعوّل في الاقتداء في سلوك منهاج الحق عليه. إمام عصرنا في سائر العلوم. وخطيب دهرنا في إيضاح دقائق المنطوق والمفهوم، الحافظ المسند الحجَّة، الهادي في إيضاح السُّنن النَّبوي إلى المحجَّة، عزّ الإسلام محمد بن علي الشَّوكاني:

إن هزَّ أقلامَهُ يوماً ليعملها *** أنساك كلَّ كميٍّ هزَّ عاملَهُ

وإن أقرَّ على رَقٍّ أناملَهُ *** أقرَّ بالرِقّ كُتّاب الأنام لهُ

---

[1] – الأعلام، خير الدِّين بن محمود بن محمَّد بن علي بن فارس، الزَّركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، نا: دار العلم للملايين، ط: 15، ت ط: 2002 م، ج6، ص298.

[2] – معجم المؤلِّفين، عمر بن رضا بن محمَّد راغب بن عبد الغني كحالة الدِّمشقي (ت 1408هـ)، نا: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التُّراث العربي بيروت، لا. ط، لا ت ط، ج11، ص 53.

فإن هذا المذكور من أخصُّ الآخذين عن شيخنا الإمام عبد القادر. وقد منح الله هذا الإمام ثلاثة أمورٍ لا أعلم أنّها في هذا الزمن الأخير جمعت لغيره:

الأول: سعة التَّبحر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها

الثاني: كثرة التَّلاميذ المحققين أولي الأفهام الخارقة الحقيق أن ينشد عند جمعهم الغفير:

إني إذا حضرتني ألفُ محبرةٍ *** نقــولُ أخــبرني هــذا وحــدثني

صاحتْ بعقوتها الأقلامُ قائلةً *** هــذي المكــارمُ لا قعبــانِ مــن لــبنِ

الثالث: سعة التَّأليف المحررة، ثم عدد معظمها كالتَّفسير ونيل الأوطار وإرشاد الفحول والسَّيل الجرَّار، ثم نقل أنَّ مؤلَّفاته الآن بلغت مائة وأربعة عشر تأليفاً مما قد شاع ووقع في الأمصار الشاسعة الانتفاع بها فضلاً عن القريبة، ثم أنشد:

كلّنا عالمٌ بأنك فينا *** نعمــةٌ ســاعدتْ بهــا الأقــدارُ

فوَقَتْ نفسَكَ النفوسُ من الشرّ *** وزيــدتْ في عمــرك الأعمــار[1]

وقال عنه العلامة: صدِّيق حسن خان: " ... أحرز جميع المعارف، واتَّفق على تحقيقه المخالف والمؤالف وصار المشار إليه في علوم الاجتهاد بالبَنَان، والمجلي في معرفة غوامض الشَّريعة عند الرِّهان. له المؤلَّفات الجليلة الممتعة المفيدة النَّافعة في أغلب العلوم، منها: "نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار لا بن تيمية"، لم تكتحل عين الزَّمان بمثله في التَّحقيق، ولم يسمح الدَّهر بنحوه في التدقيق، أعطى المسائل حقَّها في كل بحث على طريق الإنصاف، وعدم التَّقيُّد بالتقليد ومذهب الأخلاف والأسلاف، وتناقله عنه مشايخه الكرام فمن دونهم من الأعلام، وطار في الآفاق في زمن حياته، وقرىء عليه مراراً، وانتفع به العلماء"[2].

وقال عنه العلامة حسن بن أحمد البهكلي: "السنة الخمسون بعد المائتين والألف... وفيها في شهر جمادى الآخرة كانت وفاة شيخنا " محمد بن علي الشَّوكاني " وهو قاضي الجماعة، شيخ الإسلام، المحقِّق العلَّامة الإمام، سلطان العلماء، إمام الدنيا، خاتمة الحفَّاظ بلا مراء، حجَّة النُّقاد، عليُّ الإسناد، السَّابق في ميدان الاجتهاد" ... وعلى الجملة: فما

[1] _ فهرس الفهارس، الكتَّاني، مرجع سابق، ج2، ص1083_ 1083.

[2] – التَّاج المكلَّل، محمَّد صدِّيق خان (ت 1307هـ)، مرجع سابق، ص444.

رأى مثل نفسه، ولا رأى من رآه مثله علماً وورعاً، وقياماً بالحق، بقوة جنان، وسلاطة لسان"[1].

وقال عنه الدكتور محمد حسن بن أحمد الغماري: " ...كان محمد بن علي الشَّوكاني على مبلغٍ عظيم من العلم شهد له بذلك علماء عصره ومن أتى بعده بسعة علمه وغزارة مادَّته في مختلف الفنون، وامتدحه النَّاس شعراً ونثراً وكاتبه الملوك والعلماء من مختلف الأقاليم وألَّف في شتَّى العلوم في التَّفسير والحديث وعلومهما والفقه والنَّحو والمنطق والتَّاريخ والأصول والأدب وله الشِّعر الرائق والنثر البليغ، صارت مؤلَّفاته منتجع العلماء وسار بها الرُّكبان في حياته، وانتفع بها النَّاس بعد وفاته.

ألف "نيل الأوطار" فأبدع وأودع فيه الفرائد، وصنَّف تفسيره العظيم فكان جامعاً لما تفرق في غيره وترجم لأعيان من بعد القرن السَّابع فأتى بالعَجبِ العُجاب وأنه ليعجَبُ النَّاظر كيف تهيَّء له أن يلمَّ بتراجم أعيان ستَّة قرون كأنه عاش معهم مع أن الكثير منهم لم يكونوا من أبناء اليمن الذي عاش الشَّوكاني فيه ترجم لكل واحد منهم بإنصافٍ ونزاهة.

وألَّف في الفقه "**الدَّراري المضيئة**" فأبدع فيه وأحسن وألَّف "**السَّيل الجرَّار**" الذي لم تخط بنات الأفكار بمثله أقام الدَّليل وزيف الرأي المحض وألَّف "**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**" واستدرك على ابن الجوزي والسُّيوطي وابن العراقي كثيراً مما فاتهم ونبَّه على أوهامهم في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع.

وأما أصول الدِّين فهو فارس مَيْدانِها وحامل مشعلها فقد حارب الشِّرك والبدع وأبلى في سبيل العقيدة الإسلامية بلاءً حسناً اقتداء بالأنبياء والمرسلين والدُّعاة المخلصين ... "[2].

قال العلّامة المعلِّمي اليماني: "...الإمام المجتهد القاضي محمد بن علي الشَّوكاني..."[3].

---

[1] – الدِّيباج الخسرواني في أخبار أعيان المخلاف السِّليماني، الحسن بن احمد عاكش الضَّمدي (ت 1218هـ)، تحق: إسماعيل بن محمَّد البشري، نا: دارة الملك عبد العزيز، ت ط: لا ت، ص318.

[2] – الإمام الشَّوكاني مُفَسِّرًا، محمَّد حسن بن أحمد الغماري، رسالة دكتوراه، إشراف: السيد أحمد صقر، كلية الشريعة الدراسات الإسلاميَّة بمكة المكرمة، ت ط: 1400هـ، 1980م، ص .

[3] – مقدمة المحقِّق، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق، ص3.

المطلب الرابع: آثاره العلمية ووفاته

أولا: آثاره العلمية

بعد الرِّحلة العلميَّة التي قام بها الإمام أبي عبد الله الشَّوكاني، حيث التقى بالمشايخ يأخذ عنهم العلوم والفنون، استقرَّ وعكف على التَّأليف والتَّدريس، فنشر علمه وأدبه بين أهلها وطلَّاب العلم فيها والرّافدين إليها، فجمع رحمه الله تعالى في شخصيته العلمية الفذَّة ثلاثة أمورٍ، رشَّحته إلى أن يعدَّ من أعلام المسلمين، ومن المجددين، الذين يبعث الله على رأس كل قرن واحدا منهم، يحفظ للأمَّة دينها، ويجدد روح العزَّة والمجد فيها، وهذه الأمور الثَّلاثة هي:

- سعة التَّبحر في العلوم على اختلاف أجناسها.
- كثرة التَّلاميذ المحققين الذين يحيطون به، ويسجِّلون كلامه، ويتناقلون كتبه وأفكاره.
- سعة التَّأليف في مختلف العلوم والفنون.

ولعلي أذكر جملة من مؤلفاته على اختلاف علومها ومواضيعها [1]:

1. الدراري المضيَّة شرح الدُّرر البهيَّة في المسائل الفقهيَّة. مجلدان.
1. وبل الغمام على شفاء الأوام. مجلدان.
2. أدب الطَّلب ومنتهى الأرب.
3. فتح القدير الجامع بين فنَّي الرِّواية والدِّراية من علم التفسير. عشرة مجلدات.
4. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار. ستة عشر مجلدا.
5. السَّيل الجرَّار المتدفق على حدائق الأزهار. ثلاثة مجلدات.
6. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول. مجلد.
7. البدر الطَّالع بمحاسن من بعد القرن السَّابع. مجلد.
8. تحفة الذَّاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيِّد المرسلين. مجلد.
9. قطر الولي على حديث الولي، أو ولاية الله والطريق إليها. مجلد.
10. درُّ السَّحابة في مناقب القرابة والصَّحابة. مجلدان.
11. ديوان الشَّوكاني. إسلاك الجوهر والحياة الفكرية والسِّياسة في عصره.

(1) _ الفتح الرَّبَّاني، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص36. فتح القدير، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص8-9.

12. الفتح الربَّاني من فتاوى الإمام الشَّوكاني.
13. إرشاد الثِّقات إلى اتِّفاق الشَّرائع على التَّوحيد والمعاد والنُّبُوات.
14. القول المفيد في أدلَّة الاجتهاد.
15. تحفة الذَّاكرين في شرح عدة الحصن الحصين للإمام الجزري.
16. الدُّرُّ النَّضيد في إخلاص كلمة التَّوحيد.
17. شرح الصُّدور بتحريم رفع القبور ورفع الرِّيبة فيما يجوز وما لا يجوز من الغيبة والدواء العاجل في دفع العدو الصَّائل القاهرة.
18. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، وهو الكتاب محل الدراسة.
19. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار.

ثانيا: وفاته

بعد مسيرة حافلة قضاها الإمام الشَّوكاني بين الطَّلب والعطاء، توفي– 26 جمادى الآخرة سنة 1250هـ خمسين وَمِائَتَيْنِ وألف ودفن بصنعاء رحمه الله وأسكنه فسيح جنَّاته[1].

(1) _ فتح القدير، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص10. الفتح الرَّبَّاني، الشَّوكاني، مرجع سابق، ج1، ص6. هديَّة العارفين، البغدادي، مرجع سابق، ج2، ص365.

المبحث الثالث: التَّعريف بالكتاب ومنهج المؤلِّف فيه

إنَّ السُّنَّة النَّبويَّة مع تعاقب الأزمان واختلاف العصور تعرَّضت للتَّشويه ودسِّ ما ليس منها إليها، فظهرت الأحاديث الضَّعيفة والمكذوبة والموضوعة عنه صلَّى الله عليه وسلَّم؛ وفي الجهة المقابلة انبرى علماء الإسلام في الذَّبِّ والمحافظة عليها بشتَّى الوسائل، وأُلِّفت فيها كتب وتصانيف باختلاف أنواعها، فمنهم من ألَّف في الصَّحِيح ومنهم من ألف في الجرح والتَّعديل ومنهم من خُصَّ بتأليف الموضوعات، فألَّف في هذا الفنِّ خلقٌ كثيرٌ؛ ككتاب "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" لأبي عبد الله الجورقاني (ت543هـ)، وكتاب "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" لابن الجوزي (ت597هـ)، و"الموضوعات للصَّغاني الحنفي (ت650هـ)، و"المقاصد الحسنة" للسَّخاوي (ت902هـ)، و"اللَّآلئ المصنوعة" لجلال الدِّين السُّيوطي (ت911هـ)، و"تذكرة الموضوعات" لمحمد الطَّاهر الفتني (ت986هـ)، "تمييز الطَّيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة النَّاس من الحديث" لابن الدبيع الشَّيباني (ت1537هـ).و ولعلَّ من أهمِّ ما أُلِّف في هذا الباب كتاب "**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**" للإمام الشَّوكاني أبو عبد الله (ت1250هـ)؛ وبعد أن عرَّفنا بالإمام الشَّوكاني في المبحث السَّالف، سنقف على تعريفٍ للكتاب والمنهج الذي اتبعه مؤلِّفه فيه.

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته وموضوعه

أولا: اسمه

لقد اتفق كل من تكلم أو ذكر عن هذا الكتاب من العلماء والباحثين والمحققين أن اسمه الكامل "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، ولعل هذا يرجع إلى تصريح المؤلف نفسه بهذه التسمية في مقدمة الكتاب قائلا: " ...ودفعت ما يستحق الدفع منها، وأهملت ما لا يتعلق به فائدة، وسميت هذا الكتاب "**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**... ""[1].

ثانيا: نسبته

وكما لم اتفق العلماء في اسم الكتاب؛ لم يرد الشَّك أيضا أو أيُّ خلاف بين المؤرخين في نسبة الكتاب إلى الإمام الشَّوكاني وقد دلَّ على ذلك أمورٌ عديدةٌ منها:

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني (ت 1250هـ)، مرجع سابق، ص4.

- تصريح الإمام بنسبة الكتاب إليه في مقدِّمته باستعماله لضمير المتكلم (جمعته، واختصرت، وسميته...)، فهذا يُعَدُّ تصريحاً منه بنسبة الكتاب إليه.
- شهرة نسبة الكتاب واستفاضته بين العلماء والدَّارسين والمحقِّقين قديماً وحديثاً إلى الإمام الشَّوكاني رحمه الله.
- النَّقل والاستفادة من الكتاب ونسبته للإمام الشَّوكاني عند من جاء بعده.
- لم يخالف أحد من العلماء في نسبة الكتاب إليه فهو شبه إجماع عليه.

ثالثا: موضوعه

أما عن موضوع الكتاب فهو جمع للأحاديث الموضوعة التي نسبت للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم كذباً، وقد جاء الكتاب متوسطاً، حيث بلغت عددُ أحاديثه أكثر من 1400 حديثاً، استهل كتابه بمقدمةٍ بيَّن فيها الكُتب التي استفاد منها وتَسميَة كتابه وبعض النِّقاط المنهجيَّة في كتابه حتى يسهل لطلَّاب العلم فهمه، ثم بدأ بسرد الأحاديث مبوَّبةً على الأبواب الفقهية مقدما مسائل الفقه ثم الفضائل ثم الصِّفات ثم الإيمان وختم ذلك كله بكتابٍ لأحاديثٍ معينَّة لا توضع تحت باب معيَّن، وكذا اعتنى بتبيان مسألة الكذب في ادِّعاء الصُّحبة وَوَضعها تحت بابِ فضائل الصَّحابة وأورد لذلك أمثلةً كثيرةً وسمَّاه **"بحث فيمن ادَّعى الصُّحبة كذباً"**، قال رحمه الله: " بحث فيمن ادَّعى الصُّحبة كذاباً: منهم: مكلبة بن ملكان الخوارزمي.

زعم أن له صحبة، وأنه غزا مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أربعًا وعشرين غزوةً. وكان في حدود أربعين ومائة.

قال الدَّارقطني، وابن حجرٍ وغيرهما: إنَّه شخصٌ كذَّابٌ، أو لا وجود له. وقال ابن الجوزي في جامع المسانيد: أعجوبةٌ من العجائب: مكلبة ابن ملكان. أمير خوارزم بعد الثَّلاثمائة بقليل ادَّعى الصُّحبة، وأنَّه غزا مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أربعًا وعشرين غزوة. فإن كان قد صحَّ السَّند إليه بهذه الدعوى. فقد افترى في هذه الدعوى، وإن لم يكن السَّند إليه

صحيحًا _ وهو الأغلب على الظَّن _ فقد ائتفكه بعض الرُّواة، ولم يرو عنه إلا المظفَّر بن عاصم العجلي، ولست أعرفه، والغالب أنه نكرة لا يعرف"[1].

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق، ص421.

المطلب الثاني: سبب تأليف الكتاب

إنَّ للعلماء في تصانيفهم ومؤلَّفاتهم أسباباً ودوافعَ في تأليفها؛ فمنهم من صنَّف امتثالا لأمر شيخه مثل الإمام البخاري في تصنيفه للجامع الصَّحيح، ومنهم من صنَّف تلبية لرغبة تلاميذه مثل الإمام مسلم في تأليف الصَّحيح، وتختلف دوافع التَّأليف باختلاف مشارب الإمام وظروفه الاجتماعيَّة، وتختلف أيضا معرفة العلماء بأسباب التَّأليف باختلاف منهجيَّة الإمام في كتابه؛ إذ أنَّ منهم من يصرّح بها في مقدِّمة كتابه، ومنهم من ينقُل عنه تلاميذه، ومنهم من يشير إليها إشارةً بالتَّلميح دون التَّصريح، ومنهم من يستخرجها العلماء من بعده اعتمادا على صنيعه في كتابه.

ولعلَّ الإمام أبا عبد الله الشَّوكاني رحمه الله قد أشار إلى سبب تأليفه إشارةً في مقدِّمة كتابه؛ تنمُّ على أن المراد والمقصَد من تأليف الكتاب هو جمعُ الأحاديث المنصوص عليها من بعض أهل العلم بأنَّها موضوعةٌ؛ فقال رحمه الله في مقدمة كتابه: "... وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للأحاديث الموضوعة وهتكوا أستار الكذَّابين، ونفوا عن حديث رَسُولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلَّم انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المزوِّرين، وهم رحمهم الله تعالى قسمان. قسم: جعلوا مصنَّفاتهم مختصة بالرجال الكذَّابين والضُّعفاء، وما هو أعمُّ من ذلك. وبيَّنوا في تراجمهم ما رووه من موضوع، أو ضعيف، كمصنَّف ابن حبان، والعقيلي، والأزدي في الضُّعفاء، وأفراد الدَّارقطني، وتاريخُ الخطيب، والحاكم، وكامل ابن عديّ، وميزان الذَّهبي. وقسم: جعلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالأحاديث الموضوعة. كموضوعات ابن الجوزي والصَّغاني، والجوزقاني والقزويني؛ ومن ذلك: مختصر المجد صاحب القاموس، ومقاصد السَّخاوي، وتمييز الطَّيب من الخبيث للدّيبع، والذيل على موضوعات ابن الجوزي للسُّيوطي، وكذلك كتاب الوجيز له، واللَّآلئ المصنوعة له، وتخريج الإحياء للعراقي، والتَّذكرة لابن طاهر الفتني.

وها أنا بمعونة الله وتيسيره، أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمنته هذه المصَّنفات من الأحاديث الموضوعة..."[1]

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق، ص4.

وقد صرَّح العلَّامة المعلِّمي في مقدِّمة تحقيقيه للكتاب بهذا السَّبب فقال: "...ولما نظرت في الكتاب، وجدت جامعه رحمه الله **قصد** كما تنبئ عنه مقدِّمته إلى جمع الأحاديث التي نصَّ بعض أهل العلم أنَّها موضوعة؛ مبوبةً على سبيل الاختصار، مع تنبيهات منها ما هو مأخوذ عن بعض الكتب التي أخذ منها... ومنها ما هو مبنيٌّ على بعض القواعد الأصوليَّة..."[1].

المطلب الثالث: موارده في الكتاب

إنّ الإمام الشَّوكاني عليه رحمة الله قد استفاد ممن سبقه في هذا الفنّ؛ فجمع الشَّتات المتناثر بين الكتب المؤلَّفات، وعلَّق على ما يمكن التَّعليق عليه، وزاد عليها غُررًا وفوائدَ مما فتح الله عليه، وتعدُّ موارده جزءا من منهجه في الكتاب، ذلك لأنَّها تبيِّن طريقة الإمام الشَّوكاني وأدلَّته في إيراد الأحاديث الموضوعة والحكم عليها، وقد قسَّمها على قسمين:

القسم الأول: كتب الجرح والتَّعديل

1- "**التَّقاسيم والأنواع والمشهور بصحيح ابن حبَّان**": لأبي حاتم محمد بن حبّان البستي (ت354هـ).

2- "**الضُّعفاء الكبير**": لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العقيلي المكِّي (ت322هـ).

3- "**الضُّعفاء**": لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي الأزدي (ت374هـ).

4- "**الأفراد**": لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدَّارقطني (ت 385).

5- " **تاريخ بغداد أو تاريخ مدينة السَّلام**": لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب البغدادي.

6- " **تاريخ نيسابور**": لأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النّيسابوري (ت405هـ).

7- " **الكامل في ضعفاء الرِّجال**": لأبي أحمد ابن عدي الجرجاني المشهور بابن عدي (365هـ).

8- " **ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال**": لأبي عبد محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدِّين الذهبي (ت748هـ).

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، مقدِّمة التَّحقيق، الشوكاني، مرجع سابق، ص3.

قال الإمام الشَّوكاني رحمه الله: "...قسم: جعلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالرِّجال الكذَّابين والضُّعفاء، وما هو أعمُّ من ذلك. وبيَّنوا في تراجمهم ما رووه من موضوع، أو ضعيف، كمصنف ابن حبَّان، والعقيلي، والأزدي في الضُّعفاء، وأفراد الدَّارقطني، وتاريخ الخطيب، والحاكم، وكامل ابن عدي، وميزان الذَّهبي..."[1].

القسم الثَّاني: الكتب الخاصَّة بالأحاديث الموضوعة

1- "**الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**": لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الجورقاني (ت543هـ).

2- "**الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**": لأبي الفرج عبد الرَّحمان بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت597هـ).

3- "**الموضوعات**": لرضي الدِّين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصَّغاني الحنفي (ت650هـ).

4- "**تخريج أحاديث إحياء علوم الدِّين**": لأبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحيم العراقي (ت826هـ).

5- "**المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة**": لألي الخير محمد بن عبد الرحمان السَّخاوي (ت902هـ).

6- "**اللَّآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، النُّكت البديعات على الموضوعات، التَّعقبات على الموضوعات**": لأبي بكر عبد الرحمن بن محمد سابق الدين خضر الخضيري الأسيوطي المشهور بجلال الدِّين السُّيوطي (ت911هـ).

7- "**تذكرة الموضوعات**": لمحمد الطَّاهر بن علي الهندي الفتني (ت986هـ).

8- "**تمييز الطَّيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة النَّاس من الحديث**": لابن الديبع الشَّيباني (ت 1537هـ).

فقال رحمه الله: "... وقسم: جعلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالأحاديث الموضوعة. كموضوعات ابن الجوزي والصَّغاني، والجوزقاني والقزويني؛ ومن ذلك: مختصر المجد صاحب القاموس، ومقاصد

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق، ص4.

السَّخاوي، وتمييز الطَّيب من الخبيث للدّيبع، والذيل على موضوعات ابن الجوزي للسُّيوطي، وكذلك كتاب الوجيز له، واللَّآلئ المصنوعة له، وتخريج الإحياء للعراقي، والتَّذكرة لابن طاهر الفتني... وها أنا بمعونة الله وتيسيره، أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمَّنته هذه المصنَّفات من الأحاديث الموضوعة..."[1].

المطلب الرَّابع: منهج الإمام الشَّوكاني في الكتاب

أولا: منهجه في ترتيب الأحاديث في الكتاب

ذكر الإمام الشَّوكاني رحمه الله أنَّ الأحاديث في كتابه مرتَّبة على التَّبويب الفقهي؛ مقدِّما لمسائل الفقه ثم ذكر بعد ذلك ما تبقَّى من الموضوعات، ثم أردفه بذكر أبوابٍ في مناقب الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة، ثم الصِّفات ثم الإيمان، وذكر في الأخير أحاديث متفرِّقة لا تخص بباب معين؛ وسنبيِّن كيفية ترتيبه للكتب وعدد الأبواب في كل واحد منها.

يحتوي كتاب الفوائد على 18 كتابا مرتباً على النَّحو الآتي:

كتاب الطَّهارة، كتاب الصَّلاة (ويحتوي على ثلاثة أبواب)، كتاب صدقة الفرض والتَّطوع والهديَّة والقرض والضيافة، كتاب الصِّيام، كتاب الحجّ، كتاب النِّكاح، كتاب الطَّلاق، كتاب المعاملات، كتاب الأطعمة والأشربة، كتاب اللِّباس والتَّختُّم (ويحتوي على بابين)، كتاب القضاء، كتاب الحدود، كتاب الجهاد، كتاب الأدب والزُّهد والطِّب وعيادة المريض، كتاب الفضائل (ويحتوي على سبعة أبواب)، كتاب الصِّفات، كتاب الإيمان، خَاتِمَةٌ فِي ذِكْرِ أَحَادِيثَ متفرِّقة لا تختص بباب معين.

وقد أشار في مقدمته إشارةً مجملة حول ترتيب الكتاب فقال رحمه الله: "وقد قدمت الأحاديث الموضوعة في مسائل الفقه، مبوباً ذلك على الأبواب ثم ذكرت بعد ذلك سائر الموضوعات، وقد ذكرت في أخريات مناقب الخلفاء الأربعة وسائر الصَّحابة ومن بعدهم أبحاثاً مفيدةً، في ذكر النُّسخ الموضوعة، ومن هو مشهور بالوضع، والأسباب الحاملة على الوضع، وكذلك ذكرت في آخر باب فضائل القرآن الكتب الموضوعة في التَّفسير، فليراجع ذلك من

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق، ص4.

احتاج إليه، وأسأل الله الإعانة على التَّمام، وأن يجعله من الأعمال المبلَّغة إلى دار السَّلام، والموجبة بالفوز بحسن الختام"[1].

ثانيا: منهجه في ترتيب الأحاديث في الكتاب أو في الباب

قال الإمام الشَّوكاني عليه رحمة الله: " وقد أذكر ما لا يصحُّ إطلاق اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفا ضعفاً خفيفاً، وقد يكون أعلى من ذلك، والحامل على ذكر ما كان هكذا، التَّنبيه على أنه قد عدَّ ذلك بعض المصنفين موضوعاً كابن الجوزي، فإنه تساهل في موضوعاته حتى ذكر فيها ما هو صحيح، فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف. وقد تعقَّبه السُّيوطي بما فيه كفاية، وقد أشرت إلى تعقُّباته: تارةً منسوبةً إليه. وتارة منسوبةً إلى كتبه، واختصرتها اختصاراً لا يخِلُّ بالمراد، ودفعت ما يستحقُّ الدَّفع منها، وأهملت ما لا يتعلق به فائدة، وسمَّيت هذا الكتاب "**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** "، فمن كان عنده هذا الكتاب، فقد كان عنده جميع مصنَّفات المصنِّفين في الموضوعات. مع زيادات وقفت عليها في كتب الجرح والتَّعديل، وتراجم رجال الرِّواية، وتخريجات المخرِّجين، وتصنيفات المحقِّقين وقد اقتصرت على قولي: حديث كذا، فيما كان قد رفعه واضعه إِلَى النَّبِيّ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلَّم. فإن كان الواضع وضعه على صحابي أو من بعده اقتصرت على لفظ: قول فلان كذا، ثم أذكر من روى ذلك الموضوع من المصنِّفين في الجرح والتَّعديل والتأريخ، فإن لم أجده إلا في كتب المصنِّفين في المتون الموضوعة، اقتصرت على عزوه إلى من أورده في مصنَّفه، وأسأل الله الإعانة على التمام، وأن يجعله من الأعمال المبلغة إلى دار السَّلام، والموجبة للفوز بحسن الختام"[2].

ونستخلص من ثنايا كلام الإمام رحمه الله أن منهجه في ترتيب الأحاديث يكون عبر النِّقاط الآتيَة:

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق ، ص5.

[2] – المرجع نفسه، ص4_5.

● اعتمد الإمام الشَّوكاني على منهج الاختصار وذكر متن الحديث مع كلمة (حديث) ويذكر المتن دون ذكر الإسناد، هذا فيما قد رُفع إلى النَّبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، أما إذا وقف على صحابيّ أو من بعده فيقتصر على قوله (قول فلان كذا).

مثال ذلك قوله: " حديث: "**لا بَأْسَ بِبَوْلِ الْحِمَارِ وَكُلِّ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ**". أما في الموقوف فقوله:" **قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو: ماء البحر لا يجزي مِنْ جَنَابَةٍ، وَلا يُتَوَضَّأُ مِنْهُ؛ لأَنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا. حَتَّى عَدَّ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ وَسَبْعَ نِيَارٍ**"[1].

● بعد ذكره للحديث الموضوع يذكر من روى ذلك من المصنِّفين في كتب الجرح والتَّعديل مع ذكر أقوالهم فيه، فإن لم يجد يكتفي بعزوه إلى كتب المصنِّفين الموضوعة.

ومثاله: " قول أبي هريرة: {**مَاءَانِ لا يُجْزِيَانِ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؛ مَاءُ الْبَحْرِ وَمَاءُ الْحَمَّام**}.

قَالَ الْجَوْزَقَانِيُّ: بَاطِلٌ تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ أَيْضًا، وَكَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَاسْتَدْرَكَهُ السُّيُوطِيُّ بِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مصنفه، بإسناد ليس فيه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عبد الرزاق من قول عبد الله بن عمرو ابن العاص."[2].

"حديث: {**إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا وَنِصْفًا إِلَى ذِرَاعَيْنِ فَصَلُّوا الظُّهْرَ**}. رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا وَفِي إِسْنَادِهِ الأَصْرَمُ بْنُ حَوْشَبٍ وضاع"[3].

● **تنبيه:** يذكر المؤَلِّف رحمه الله أحيانا أحاديث لا تصحُّ إطلاق وصف الوضع عليها، قد تكون ضعيفةً أو ضعيفة ضعفاً خفيفاً، أو حسنةً وأحياناً تكون صحيحةً، ولعلَّ غرضه في هذا التَّنبيه على أن هناك من الأئمَّة من حكم عليه بالوضع كابن الجوزي مثلاً الذي عرف بنوع تساهل في الموضوعات.

وقد أشار إلى ذلك بقوله رحمه الله: "وقد أذكر ما لا يصحُّ إطلاق اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفا ضعفاً خفيفاً، وقد يكون أعلى من ذلك، والحامل على ذكر ما كان هكذا، التَّنبيه على أنه قد عدَّ ذلك بعض المصنفين موضوعاً كابن

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق، ص6.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه، ص15.

الجوزي، فإنه تساهل في موضوعاته حتى ذكر فيها ما هو صحيح، فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف. وقد تعقَّبه السُّيوطي بما فيه كفاية، وقد أشرت إلى تعقُّباته: تارةً منسوبةً إليه. وتارة منسوبةً إلى كتبه، واختصرتها اختصاراً لا يخِلُّ بالمراد، ودفعت ما يستحقُّ الدَّفع منها، وأهملت ما لا يتعلق به فائدة..."[1].

ومثال ذلك: إيراده للحديث الصَّحيح: " حديث: {**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ**}.

قال القزويني: موضوع"[2].

ومن المعروف لدى القاصي والداني أنّ هذا الحديث صحيحٌ بل هو مرويٌّ في الصَّحيح.

قال العلَّامة المعلِّمي: "بل هو بهذا اللَّفظ عينه في مواضع من صحيح البخاري، منها تفسير البقرة، باب (**يَاأَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ**) وبمعناه في صحيح مسلم من حديث حارثة بن وهب، ومن حديث أبي هريرة، وصاحب هذه الدَّرجة لا يكون إلا من أعلم النَّاس بالله عزَّ وجل، وأخشاهم له، وأتبعهم لسنَّة رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم، ثمَّ الله تعالى رقيب عليه، فلا يقسم إلَّا حيث يريد الله تعالى إيراده"[3].

ثالثا: عدد أحاديث الكتاب

قد سبق لنا وأن ذكرنا أنَّ المصنَّف يحوي على ثمانية عشر كتاباً؛ مقسَّمة وفق تبويبٍ منظَّم حيث بلغت الأحاديث كلها في الكتاب قرابة 1432 حديثاً وهذا بيان تفصيلها:

- كتاب الطَّهارة: يحوي على 40 حديثاً.
- كتاب الصَّلاة: يحوي على 131 حديثاً.
- كتاب صدقة الفرض والتَّطوع والهديَّة والقرض والضِّيافة: يحوي على 76 حديثاً.
- كتاب الصِّيام: يحوي على 42 حديثاً.
- كتاب الحجّ: يحوي على 36 حديثاً.
- كتاب النِّكاح: يحوي على 74 حديثاً

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني، مرجع سابق، ص4.

[2] – المرجع نفسه، ص254.

[3] – المرجع نفسه.

- كتاب الطَّلاق: يحوي على ثلاثة أحاديث.
- كتاب المعاملات: يحوي على 54 حديثاً.
- كتاب الأطعمة والأشربة: يحوي على 76 حديثاً.
- كتاب اللباس والتَّختُّم: يحوي على 43 حديثاً
- كتاب القضاء: يحوي على سبعة أحاديث.
- كتاب الحدود: يحوي على 30 حديثاً.
- كتاب الجهاد: يحوي على 34 حديثاً.
- كتاب الأدب والزهد والطِّبِّ وعيادة المريض: يحوي على 203 حديثاً.
- كتاب الفضائل (ويحتوي على سبعة أبواب): يحوي على 411 حديثاً.
- كتاب الصِّفات: يحوي على 26 حديثاً.
- كتاب الإيمان: يحوي على 11 حديثاً.
- خَاتِمَةٌ فِي ذِكْرِ أَحَادِيثَ متفرِّقة لا تختص بباب معين: يحوي على 135 حديثاً.

الفصل الثاني: تُّعقبات المعِّلمي في الجرح والتَّعديل والحكم على الأحاديث

- **المبحث الأول: تعقباته في الجرح والتعديل**
  - المطلب الأول: تعقباته في توثيق الراوي.
  - المطلب الثاني: تعقباته في تضعيف الراوي.
- **المبحث الثاني: تعقباته في الحكم على الحديث**
  - المطلب الأول: الحكم على الحديث بالوضع.
  - المطلب الثاني: الحكم على الحديث بالحسن والصحة.

المبحث الأول: تعقُّباته في الجرح والتَّعديل

يعالج هذا المبحث تعقُّبات المعلِّمي على الشَّوكاني في الجرح والتَّعديل، من ناحية توثيق الرَّاوي وتضعيفه أو جهالته، يتمُّ فيه عرض رأي الإمام الشَّوكاني، ثم تعقُّب المعلِّمي عليه، ومن ثُمَّ المناقشة، وتكون بسرد أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في الرَّاوي وتخريج الحديث المروي من طرفه ونقل أقوال الأئمة عن الحديث، وفي الأخير؛ من خلال النَّظر إلى تلك الأقوال والتَّدبر في الحديث يتمُّ ترجيح الحكم الذي نرجو أن يكون صواباً في الرَّاوي، ومعالجة صحَّة تعقُّب المعلِّمي من عدمه.

المطلب الأول: توثيق الرَّاوي

تعريف التوثيق: هو "وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته"[1].

الفرع الأول: حيَّان بن عبيد الله

هذا الراوي وثَّقه الشَّوكاني، فقال فيه: " لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"[2]؛ وذَكر أنه لم يُتَابع على الزيادة المذكورة أي قوله "إلا المغرب"، وكان كلامه على الراوي في معرض كلامه عن حديث "بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلاةٌ إِلا الْمَغْرِبَ"، فتعقبه المعلِّمي بأن هذا الرواي قد اختلط فقال: "ولكنَّه اختلط"، ولعلَّ هذه الزيادة "إلا المغرب" تعتبر من تخاليط وأوهام هذا الراوي[3].

- **المناقشة:**

حيَّان بن عبيد الله بن حيَّان العدوي البصري أبو زهير: يروي عن أبي مجلز، وعنه مسلم، وموسى التَّبوذكي[4]، وقد اختَلف أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي بين موثِّق ومضعِّف، ولكَّن نصَّ أكثر واحد من أهل العلم على أنَّه اختلط؛ فوثَّقه إسحاق بن راهويه، فقال: "ثنا روح بن

---

[1] – ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، نا: دار العبيكان للنشر– المملكة العربية السعودية، ط:04، ت ط:1434هـ – 2013م

[2] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص19.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – ينظر: التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، ج3، ص58.

عبادة، ثنا حيَّان بن عبيد الله -وكان رجلاً صدوقًا-"[1]، وقال البزار: "بصري مشهور، لا بأس به"[2]،

وقال أبو حاتم: "صدوق"[3]، وذكره ابن حِبَّان في "الثِّقات"[4]، وقال الذهبي: " جائز الحديث"[5]، فيما خالف في ذلك بعض الأئمة فضعَّفه البخاري فقال: "ذكر الصَّلت منه الاختلاط"[6]، وذكره العقيلي في الضعفاء[7]، وقال الدَّارقطني: "ليس بقوي"[8]، وذكره ابن عدي

---

[1] -لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحق: دائرة المعرف النظامية – الهند، نا: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط: 02، ت ط: 1390هـ /1971م، ج2، ص370.

[2] – اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1417 هـ - 1996م، ج2، ص14.

[3] – الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، نا: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -بحيدر آباد الدكن – الهند، ط: ذ، ت ط:1271 هـ 1952 م، ج3، ص246.

[4] – الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت 354هـ)، نا: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: 01، ت ط: 1393 هـ - 1973م، ج6، ص230.

[5] – ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: حماد بن محمد الأنصاري، نا: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، ط: 2، ت ط: 1387 هـ -1967 م، ص108.

[6] – الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت 841هـ)، تحق: علاء الدين علي رضا، نا: دار الحديث – القاهرة، ط: 1، ت ط:1988م، ص101، لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحق: دائرة المعرف النظامية – الهند، نا: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط: 2، ت ط: 1390هـ، 1971م، ج2، ص370.

[7] – الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت 322هـ)، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي، نا: دار المكتبة العلمية – بيروت، ط: 1، ت ط:1404هـ -1984م، ج1، ص319.

[8] – موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين، نا: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان، ط: 1، ت ط:2001 م، ج1، ص232.

في الضُّعفاء وقال: "عامَّة ما يرويه إفرادات ينفرد بها"[1]، وقال الهيثمي: "فيه حيان بن عبيد الله ... وقيل إنه اختلط"[2].

وحديث حيان هذا رواه البزَّار في مسنده[3]، من طريق عَبْد الْوَاحِد بْن غياث، عن حَيَّان بْن عُبَيْد اللَّه، عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَن أَبِيه، ورواه غيره من الأئمة دون زيادة "إلا المغرب"، فروي هذا الحديث باختلاف يسير في اللفظ من ثلاث طرق (الجريري، وكهمس بن الحسن وحسين المعلم)، كلهم عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ**".

فأما طريق كهمس: فرواه البخاري[4] عن عبد الله بن يزيد، عنه، به، ورواه ومسلم[5]، والتِّرمذي[6] وابن ماجه[7] عن وكيع عنه به، والنَّسائي[8] عن يحيى بن سعيد، عنه، به، وأحمد[9] عن (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ووَكِيعٌ، ومُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) عنه، به.

---

[1] – الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، تحق، عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، نا: الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1418هـ1997م، ج3، ص347.

[2] – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نا: دار الفكر، بيروت –1412 هـ، ج2، ص485.

[3] – البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت 292هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، نا: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: 01، ت ط: 2009م، ح7434، ج14، ص28.

[4] – الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نا: دار طوق النجاة، ط: 1، ت ط: 1422هـ، ح627، ج1، ص128.

[5] – الجامع الصحيح، مسلم، مصدر سابق، ح838، ج1، ص573.

[6] – سنن الترمذي، الترمذي، مصدر سابق، ح185، ج1، ص256.

[7] – سنن ابن ماجه، ابن ماجة، مصدر سابق، ح1162، ج1، ص368.

[8] – المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، نا: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط:2، ت ط: 1406 – 1986، ح682، ج2، ص28.

[9] – مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نا: مؤسسة الرسالة، ط: 1، ت ط: 1421 هـ -2001 م، ح20561، ج34، ص176.

وأما طريق الجُريري: فرواه البخاري[1] عن إسحاق الواسطي، عن خالد، عنه، به، ومسلم[2] عن أبي بكر بن شيبة، عن عبد الأعلى، عنه، به، وقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: "لِمَنْ شَاءَ"، وأبو داود[3] عن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيُّ، عن ابْنُ عُلَيَّةَ، عنه، به، أحمد[4] عن يزيد، عنه، به،

وأمَّا طريق حُسَيْن المُعَلِّم: فرواه البخاري[5]، وأبو داود[6]، وأحمد[7]، من طرق عن عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عنه، به.

ومن خلال جمع الطرق والمقارنة بينها نلاحظ أن هناك موافقة ومخالفة؛ فالموافقة كانت بين تلاميذ عبد الله بن بريدة وهم: (كهمس بن الحسن وحسين المعلم وسعيد الجُريري) فروَوا الحديث عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن المغفل، مرفوعًا، وخالفهم حيَّان بن عبيد الله، فرواه عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، مرفوعا مع زيادة لفظ "إلا المغرب"؛ فوقعت بذلك المخالفة في السند والمتن معًا.

وقد حكم غيرُ واحدٍ من أهل العلم على شذوذ هذه الزيادة في الحديث، وقالوا: هي من خطأ حيَّان بن عبيد الله، وكذا تفرده ومخالفته للثقات في رواية الحديث عن غير عبد الله بن المغفل؛ قال البيهقي: "وَرَوَاهُ حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، **وَأَخْطَأَ فِي إِسْنَادِهِ**، وَأَتَى بِزِيَادَةٍ لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهَا، وَفِي رِوَايَةِ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ مَا يُبْطِلُهَا وَيَشْهَدُ بِخَطَئِهِ فِيهَا"[8].

---

[1] – ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، المصدر السابق، ح624، ج1، ص127.

[2] – ينظر: الجامع الصحيح، مسلم، المصدر السابق، ح838، ج1، ص537.

[3] –ينظر: السنن، أبو داود، مصدر سابق، ح1283، ج2، ص26.

[4] – ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، المصدر السابق، ح20574، ج34، ص183.

[5] – ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، مصدر سابق، ح1183، ج2، ص59.

[6] – ينظر: السنن، أبو داود، مصدر سابق، ح1281، ج2، ص26.

[7] – ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ح20552، ج34، ص171.

[8] – السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، تحق: محمد عبد القادر عطا، نا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط: 03، ت ط: 1424 هـ -2003 م، ج2، ص666.

وقال السُّيوطي: "وَفِي صَحِيح الْبُخَارِيّ من طريق كهمس، عَنْ عَبْد اللَّه بْن بُرَيْدَة، عَنْ عَبْد اللَّه بْن مُغفل، أَنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: بَين كل أذانين...وقَالَ ابْن خُزَيْمة: حَيَّان بْن عُبَيْد اللَّه هَذَا قَدْ أَخطَأَ فِي الْإِسْنَاد، لِأَن كهمس بْن الْحَسَن وَسَعِيد بْن إِيَاس الجُرَيْري وَعبد الْمُؤمن الْعَتكِي رووا الْخَبَر عَنِ ابْن بُرَيْدَة، عَنْ عَبْد اللَّه بْن مُغفل لَا عَنْ أَبِيه، وَهَذَا علمي مِنَ الْجِنْس الَّذِي كَانَ الشّافعيّ يَقُولُ: أَخَذَ طَرِيق المجرة[1]، فَهَذَا الشَّيْخ لما رَأَى أَخْبَار ابْن بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ **توهم** أَن هَذَا الْخَبَر هُوَ أَيْضا عَنْ أَبِيهِ، وَلَعَلَّه لما رَأَى الْعَامَّة لَا تصلي قبل الْمغرب توهم أَنَّهُ لَا يُصَلِّي قبل الْمغرب، فَزَاد هَذِهِ الْكَلِمَة فِي الْخَبَر..."[2].

وقال ابنُ الطاهر: "... فِيهِ حَيَّان بن عبيد الله كَذَّاب، أخرجه البزَّار: وَقَالَ تفرد بِهِ حَيَّان وَهُوَ بَصرِي مَشْهُور لَيْسَ بِهِ بَأْس، قيل لكنه اخْتَلَط، والْحَدِيث فِي البُخَارِيّ بِلَا زِيَادَة إِلَّا الْمغرب وَعِنْدِي أَنَّ حَيَّان **وهم فِي زِيَادَته**، وَيُمكن أَن لَا وهم فَإِن الزِّيَادَة الْمَذْكُورَة لَا تنافى أصل الحَدِيث"[3].

أمَّا إطلاق الكذب (والله أعلم) على حيانٍ هذا كما ذكر ابن الطاهر مجانب للصواب، فإنَّ جلَّ الأئمة اتفقوا على صدقه وإن اختلفوا في ضبطه من عدمه، بل نصَّ غير واحد منهم على وثاقته، ولكن اختلاطه هو الذي أورده لتلك الأوهام، وهذه الإشارة هي التي ذكرها ابن الطاهر عن البزار في قوله: "وعندي أنَّ ابن حيان وهم في زيادته"، وهذا الظاهر من كلامه والله أعلم.

وحمل ابن خزيمة أيضا الزيادة على أنها من وهم حيان هذا وبين أن السبب الرئيسي له هو سلوكه الجادة، فقال: " ...وازدد علما بِأَن هَذِه الرِّوَايَة خطأ أَن ابْن الْمُبَارك قَالَ فِي حَدِيثه عَن كهمس: فَكَانَ ابْن بُرَيْدَة يُصَلِّي قبل الْمغرب رَكْعَتَيْنِ، فَلَو كَانَ ابْن بُرَيْدَة قد سمع من أَبِيه عَن

---

[1] – ويقصد به سلوك الجادة.

[2] – اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص14.

[3] – تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (ت 986هـ)، نا: إدارة الطباعة المنيرية، ط: 1، ت ط: 1343 هـ، ص36.

النَّبِي صلى الله عليه وسلم هَذَا الِاسْتِثْنَاء الَّذِي زَاد حَيَّان فِي الْخَبَر لم يكن يُخَالف خبر النَّبِي صلى الله عليه وسلم"[1].

وقال النَّسائي: "...وَرَوَاهُ حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ **وَأَخْطَأَ فِي إِسْنَادِهِ**، وَأَتَى **بِزِيَادَةٍ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا**، وَفِي رِوَايَةِ حُسَيْنٍ **الْمُعَلِّمِ مَا يُبَطِلُهَا وَيَشْهَدُ بِخَطَئِهِ فِيهَا**..."[2].

- **الخلاصة والترجيح:**

اتفق علماء النَّقد على اختلاط حيَّان بن عبيد الله؛ إلا أنهم اختلفوا في الحكم عليه، فجمعٌ وثَّقه، وجمعٌ ضعَّفه، ولكن لا بد أن ننبِّه أن إطلاق لفظ "صدوق" عند المتقدمين من الأئمة النقَّاد، إنما يُراد به غالباً على العدالة الدينية دون ضبط المروي[3]، وبهذا الاعتبار، وبجمع كلام الأئمة يترجح أن درجته لا ترتقي إلى الوثاقة، وهي إلى الضعف أقرب، علاوةً على ذلك، فقد نصُّوا على اختلاطه، ونصوا أيضا على أن الزيادة في الحديث السالف الذكر من أوهامه وتخاليطه وحكموا عليها بالشذوذ.

فحيان بن عبيد الله خالف الثقات الحُفَّاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة، فحُكم على روايته بالشذوذ بقرينتين؛ أولها: مخالفته للثقات مع الحكم عليه بالضعف والاختلاط، أمَّا ثانيها: فهي قرينة العدد، فحيَّان خالف عُصبة من أصحاب عبد الله بن بريدة ولم يتابعه أحدٌ على هذه الزيادة.

هذا في السند، أمَّا الخطأ في المتن ففي رواية ابن المبارك، عن كهمس، أن ابن بريدة نفسه كان يصلي قبل المغرب ركعتين.

---

[1] – تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت 963هـ)، تحق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 1، ت ط: 1399 هـ، ج2، ص99.

[2] – السنن الكبرى، النسائي، مصدر سابق، ج2، ص474.

[3] – ينظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (ت 1386هـ)، مصدر سابق، ج1، ص449.

وفي الأخير فحديث حيان هذا لَا يَثْبُتُ كما قال ابن الجوزي، وَحَيَّانُ مَعْدُودٌ فِيمَنِ اخْتَلَطَ وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ ثَلَاثٌ ثِقَاتٌ: الْجُرَيْرِيُّ، وَكَهْمَسٌ، وَحُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ، عَلَى خِلَافِ مَا رَوَاهُ حَيَّانُ، وَالْأَحَادِيثُ الْأُوَّلُ أَصَحُّ[1].

الفرع الثاني: عُمَر بنُ رَاشِد اليَمَامِي

نَقل الشَّوكاني في هذا الرواي قولين: أحدهما يوحي بتضعيفه، وهو قوله: "قيل ليس بشيء"، والثاني توثيقه بقوله: "ورد بأنه قَدْ وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ". وهذا من خلال كلامه على حديث: " إِذَا بَعَثْتُمْ إِلَيَّ بَرِيدًا فَابْعَثُوا حَسَنَ الْوَجْهِ، حَسَنَ الاسْمِ"[2]. الذي أخرجه الطبراني والعقيلي عن أبي هريرة مرفوعا وفي إسناده هذا الراوي، فتعقَّبه المعلِّمي بأن عمر بن راشد لم يوثقه أحدٌ، إلَّا العجلي، وذكر أن العجلي متساهل في الحكم على الراوي، وأن هذا الرواي جرَّحه أكثر أئمَّة الجرح والتعديل، وذَكر جملة منهم، وحكم على الحديث بأنه من أوهام عمرٍ هذا[3].

[1] – ينظر: إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحق: أحمد بن عبد الله العماري الزهراني، نا: ابن حزم، بيروت – لبنان، ط: 01، ت ط: 1423 هـ – 2002 م. ص197.

[2] – أخرجه البزار في "المسند" (278/10)، بإسناده عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً. والطبراني في الأوسط (367/7)، بلفظ (رسولا)، وأبو نعيم في تاريخه (393/1)، بلفظ (وافدا)، من طريق عُمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا والعقيلي من طريق إِسْمَاعِيلَ الْبَجَلِيُّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرو عَنْ عَطَاءٍ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مرفوعا. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج5، ص172. والمعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نا: دار الحرمين – القاهرة، ح7747، ج7، ص367.ومسند البزار، البزار، مصدر سابق، ج10، ص278. وتاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)، تحق: سيد كسروي حسن، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 1، ت ط: 1410 هـ-1990م، ج1، ص393.

[3] - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مصدر سابق، ص220.

- **المناقشة:**

لم نقف في حدود عِلْمِنَا على من وثَّقه من الأئمَّة، إلَّا ما كان من العجلي في قوله: "لا بأس به"[1]، وقد نُقل تضعيفه عن أكثر أهل العلم فمنهم:

يَحْيى بْنُ مَعِين حيث قال: "عُمَر بْن راشد اليمامي ضعيف"[2]، وقال أيضا: " ليس بشَيْءٍ"[3].

وقال أحمد بن حنبل: " عُمَر بْن راشد اليمامي حديثه لا يسوى شيء"[4]، وقَالَ البُخارِيّ: "عُمَر بْن راشد أَبُو حفص اليمامي، عَن يَحْيى بْن أبي كَثِيرٍ مضطَّرب فِي حديث يَحْيى"[5]. وَقَالَ النَّسائِيُّ، فيما أخبرني مُحَمد بن العبَّاس، عَنْهُ: عُمَر بْن راشد اليمامي ليس بثقة[6]، وقال أَبُو زرْعَة: "ليِّن"[7]. قال ابن حبَّان: "كان ممَّن يروى الاشياء الموضوعات عن ثقات أئمَّة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التَّعجب"[8]، وذكره الدَّارقطني في الضُّعفاء[9].

وقال ابنُ عدي: " ...ولعمر بْن راشد غير مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ وَعَامَّةُ حديثه وخاصَّة، عَن يَحْيى بْن أبي كَثِيرٍ لا يوافقه الثِّقات عليه وينفرد، عَن يَحْيى بأحاديث عداد، وَهو إِلَى الضُّعف

---

[1] – تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (ت 261هـ)، نا: دار الباز، ط: 1، ت ط: 1405هـ-1984م، ص375.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، تحق: محمد كامل القصار، نا: مجمع اللغة العربية – دمشق، ط: 1، ت ط: 1405هـ، 1985م، ج1، ص53.

[4] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج6، ص27.

[5] – المصدر نفسه، ج6، ص30.

[6] – المصدر نفسه.

[7] – اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص103.

[8] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت 354هـ)، تحق: محمود إبراهيم زايد، نا: دار الوعي – حلب، ط: 1، ت ط: 1396هـ، ج2، ص82.

[9] – الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحق: عبد الرحيم محمد القشقري، نا: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ت ط: 1404 هـ، ج2، ص164.

أقرب منه إِلَى الصِّدق"[1]، وقال الذهبي: "واهٍ"[2]، وقال أيضا: "ضعفوه"[3]، وقال ابن شاهين: "... لا يسوي حديثه شيئاً"[4]، وقال ابن القيسراني: "وَعمر هَذَا مَتْرُوك الحَدِيث"[5].

والحديث روي عن (أبي هريرة، وابن عباس، وبريدة)؛ فأمَّا حديث أبي هريرة فرواه الطبراني[6]، والبزار[7]، والعقيلي[8] من طريق عمر بن راشد، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه وقد تقدم ذكرنا لعمر بلينه"[9]، وقال العقيلي: "وَلَا يُتَابِعَهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلَهُ"[10]، وقال الطبراني: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِلَّا عُمَرُ بْنُ رَاشِدٍ "[11].

---

[1] – – الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، مصدر سابق، ج6، ص30.

[2] – المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: محمد صالح عبد العزيز المراد، نا: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:1، ت ط: 1408هـ، ج1، ص192.

[3] – ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي، مصدر سابق، ص291.

[4] – تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط: 1، ت ط: 1409هـ/1989م، ص121.

[5] – ذخيرة الحفاظ، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ)، تحق: عبد الرحمن الفريوائي، نا: دار السلف – الرياض، ط: الأولى، ت ط: 1416 هـ -1996م، ج2، 636.

[6] – المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ح7747، ج7، ص367.

[7] –مسند البزار، البزار، مصدر سابق، ح8630، ج15، ص217.

[8] – الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج3، ص175.

[9] – مسند البزار، البزار، المصدر السابق، ج15، ص217.

[10] – الضعفاء الكبير، العقيلي، المصدر السابق، ج3، ص175.

[11] – المعجم الأوسط، الطبراني، المصدر السابق، ج7، ص367.

وقد روي الحديث من طريق يحي بن كثير مرسلا من غير طريق عمر بن راشد، فقد روى ابن أبي شيبة[1]، عن وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأُمَرَائِهِ: «إِذَا أَبَرَدْتُمْ إِلَيَّ بَرِيدًا فَأَبْرِدُوهُ حَسَنَ الْوَجْهِ حَسَنَ الِاسْمِ».

فالملاحظ أنَّ في هذه الرواية إعلال لرواية عمر بن راشد، فيحي بن كثير يعدُّ من الرُّوَّاة الذين تدور عليهم الأسانيد، فرواية عمر بن راشد عن يحي بن أبي كثير للحديث مرفوعاً دون أصحاب يحي بن أبي كثير تعدُّ منكرة، وعلى سبيل الافتراض أنَّ هذا الحديث لم يروه أحدٌ من أصحاب يحي، فكيف وقد رواه هشام الدستوائي مرسلا، وهو أوثق الناس فيه، كما عند ابن أبي شيبة.

وأما حديث ابن بريدة فرواه أحمد[2]، والبزار[3] من طريق قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا بَرَّدْتُمْ إِلَيَّ بَرِيدًا» الحديث.

قَالَ الْبَزَّارُ: "لا نَعْلَمُ رَوَاهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ إِلا قَتَادَةُ"[4].

قال الترمذي: "قال بعض أهل العلم لا نعرف لقتادة سماعا من عبد الله بن بريدة"[5].

ورواة إسناد الحديث ثقات، إلَّا ما نُقل عن الأئمة من اختلافٍ في معاذ بن هشام، فوثقه جمعٌ من الأئمة، كابن المديني[6]، بينما ضعَّفه آخرون، كابن معين والحميدي[7]، ولا نَخَال هذا الحديث

---

[1] – الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت 235هـ)، تحق: كمال يوسف الحوت، نا: مكتبة الرشد – الرياض، ط: 01، ت ط: 1409، ح33008، ج6، ص470.

[2] – مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ح22946، ج38، ص34.

[3] – كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت 807هـ)، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي، نا: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، ت ط: 1399 هـ -1979 م، ح1986، ج2، 412.

[4] – كشف الأستار، الهيثمي، المصدر السابق، ج2، 412.

[5] – جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت 761هـ)، تحق: حمدي عبد المجيد السلفي، نا: عالم الكتب – بيروت، ط:02، ت ط: 1407 – 1986، ص255.

[6] – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: علي محمد البجاوي، نا: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: 01، ت ط: 1382 هـ - 1963 م، ج4، ص133.

[7] – المصدر نفسه.

إلا من أوهام معاذٍ هذا، فقد قال فيه ابن عدي: "ولمعاذ عَن أَبِيه، عَن قَتَادَة حَدِيث كثير، وَله عَن غير أَبِيه أَحَادِيث صَالِحَة، وَهُوَ رُبمَا يغلط فِي الشَّيْء بعد الشَّيْء، وَأَرْجُو أَنه صَدُوق."[1]، ولعلَّ هذا الحديث من أوهامه، فقتادة لم يثبت له سماع من عبد الله بن بريدة والله أعلم.

وأما حديث ابن عباس، فرواه ابن عدي[2] من طريق النَّضْرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَجَلِيّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرو، عَنْ عَطَاءٍ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مرفوعا.

وقد سُئل أبو زرعة عن الحديث بهذا الطريق فقال: " هُوَ: طلحةُ، عَنْ عَطاء، مُرسَلٌ"[3].

- **التحليل والتَّرجيح:**

عمر بن راشد اليمانيّ ضعَّفه أكثر الأئمَّة، ضعفَّه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، والبخاريّ، والنَّسائي، وابن حبّان، والدَّارقطني، وابن عديّ، والذهبيّ، وابن شاهين، وابن القيسرانيّ؛ ويكاد أن يكون شبه إجماع على تضعيفه، ولم يخالف في ذلك إلا العجلي، فذكره في "الثِّقات"، والعجلي معروف بتساهله، وأمَّا الحديث فالصحيح فيه الإرسال، وحكم الأئمة على الروايات المرفوعة بالضعف، فرواية الرفع رواها عمر بن راشد وقتادة، والخلل في رواية عمر بن راشد هو نفسه، أمَّا رواية قتادة فالخلل فيها من معاذ بن هشام كما سبق وبيناه، وعليه فبالجمع بين حكم النُّقاد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه على عمر بن راشد وروايته، يتبين أن رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم خطأٌ منه، والصحيح إرساله عن يحيى بن أبي كثير كما نبَّه إلى ذلك الإمام أبو زرعة.

---

[1] – – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي، مصدر سابق، ج4، ص133.

[2] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج5، ص172.

[3] – العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، تحق: فريق من الباحثين، نا: مطابع الحميضي، ط: 01، ت ط: 1427 هـ -2006 م، ج6، ص246.

الفرع الثالث: الوليد بن الوليد العنسي الدمشقي

لم يجزم الإمام الشَّوكاني بدرجة هذا الراوي، بل تردد فيه، فنقل في الحكم عليه قولان، ولم يجزم بينهما أيهما الأصوب؛ فنقل أنَّه لا يحل الاحتجاج به، وهذا تضعيف واضح ولم يعقب عليه ثم نقل توثيقه بقوله: "وقيل صدوق"، وهذا من خلال تناوله لحديث: "ما من مولود إلا مكتوب في تشبيك رأسه خمس آيات من فاتحة سورة التغابن"[1].

فتعقَّبه المعلِّمي بأن هذا الرواي متروك الحديث، وأن إطلاق لفظ "الصدوق" عليه قول من لم يخبر بحاله[2].

- **المناقشة:**

الوليد بن موسى العنسيّ، القرشي، الدمشقي، حدث عن: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وسعيد بن بشير. وروى عنه: العبَّاس بن الوليد بن صبح، وأحمد بن أبي الحواري...[3].

قال أبو حاتم: "هو صدوق، ما بحديثه بأس، حديثه صحيح"[4]،

وَقَالَ ابْن حبَان: " لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ فِيمَا يروي"[5]، وقال أيضا: " الْوَلِيد بن الْوَلِيد الْعَنسِي من أهل الرِّقة يروي عَن بن ثَوْبَان وثابت بن يزِيد الْعَجَائِب"[6]. وقال الدَّارقطني وغيره: "متروك"[7].

---

[1] – أخرجه الطبراني في الأوسط (212/2)، وابن الجوزي في الموضوعات (152/1)، من طريق الْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مرفوعا. ينظر: المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ح1763، ج2، ص212. الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان، نا: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط:1، ت ط:1388 هـ -1968م، ج1، ص152.

[2] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص451.

[3] – ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحق: الدكتور بشار عوّاد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي، ط: 01، ت ط: 2003 م، ج5، ص476.

[4] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج9، ص19.

[5] – المجروحين، ابن حبان البستي، مصدر سابق، ج3، ص81.

[6] – المصدر نفسه.

[7] – ميزان الاعتدال، الذهبي، مصدر سابق، ج4، ص349.

وقال أيضا: "مُنكر الحَدِيث"[1]، وقال ابن الجوزي: " منكر الحديث"[2]، وقال ابن القيسراني: " وَالْوَلِيدُ هَذَا يَرْوِي الْعَجَائِبَ، لا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِهِ"3، وقال الفقيه نصر المقدسي: "وقد تركوه"4.

وهذا الحديث أخرجه الطبراني[5]، من طريق الْوَلِيدِ بْنِ الْوَلِيد، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، مرفوعا، وقال الهيثمي: "وفيه الوليد بن الوليد وثقه أبو حاتم وابن حبان وتركه جماعة وبقية رجاله ثقات"[6].

قلنا: إن إطلاق توثيق الوليد عن ابن حبان كما ذكر الهيثمي مُستغرب منه، كيف وقد ذكره في المجروحين وذكر أنه لا يجوز الاحتجاج بمروياته، ولم يذكر له ترجمة في كتابه الثقات، فأين وثقه؟

ورواه البخاري[7] من طريق عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ عن مُعَاوِيَةُ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلا مَكْتُوبٌ فِي تَشْبِيكِ رَأْسِهِ آيَاتٌ مِنْ فَاتِحَةِ سُورَةِ التَّغَابُنِ.

- **التحليل والتَّرجيح:**

هذا الراوي الوليد بن الوليد ضعفه أكثر الأئمَّة، فضعَّفه ابن حبَّان، والدَّارقطني، وابن الجوزيّ، والذهبي وغيرهم من أئمَّة النَّقد ولم يخالف فيه إلا الإمام أبو حاتم الرَّازي الذي قال عنه: "صدوق". كما أسلفنا النَّقل عنه، ولا شك أن كلام الإمام أبو حاتم الرازي ــ والله أعلم ــ

---

[1] – موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ج2، ص700.

[2] – العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحق: إرشاد الحق الأثري، نا: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط: 2، ت ط: 1401هـ/1981م، ج2، ص46.

[3] – تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، مرجع سابق، ص280.

[4] – سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، نا: مؤسسة الرسالة، ط: 3، ت ط: 1405 هـ / 1985 م، ج17، ص568.

[5] – المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ج2، ص212.

[6] – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، مصدر سابق، ج7، ص20.

[7] – التاريخ الكبير، البخاري، مصدر سابق، ج1، ص445

مرجوح، لمخالفته المشهور من كلام الأئمة النُّقاد، ولم نقف على كلام الأئمة قبل الإمام أبي حاتم، فهو تفرَّد بهذا الحكم، والله أعلم.

وعليه فبالجمع بين أقوال الأئمة، يترجَّح والله أعلم أن الوليد بن موسى منكر الحديث، له أحاديث منكرة، وقد حكم الأئمة أيضا الحديث بالضعف فلا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبما أن رجال الإسناد كلهم ثقات يتبين لنا أن الوهم من طرف الوليد بن الوليد لمغمزٍ للعلماء فيه.

المطلب الثاني: تضعيف الرَّاوي

تعريف التضعيف: "وهو وصف الرَّاوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردها"[1].

الفرع الأول: دَاودُ بن الحُصَين

حكم الإمام الشَّوكاني على هذا الراوي بالضَّعف بقوله: "فِيهِ دَاوُدُ بْنُ الحصين، ضعيف".

وذلك عند الكلام على الحديث الذي رواه البيهقي مرفوعا: "السَّخَاءُ: شَجَرَةٌ مِنْ شَجَرِ الْجَنَّةِ أَغْصَانُهَا مُتَدَلِّيَاتٌ فِي الأَرْضِ فَمَنْ أَخَذَ بِغُصْنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا قَادَهُ ذَلِكَ الْغُصْنُ إِلَى الْجَنَّةِ وَالْبُخْلُ شَجَرَةٌ مِنْ شَجَرِ النَّارِ أَغْصَانُهَا مُتَدَلِّيَةٌ فِي الدُّنْيَا فَمَنْ أَخَذَ بِغُصْنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا قَادَهُ ذَلِكَ الْغُصْنُ إِلَى النَّارِ"[2]؛ وحكم على إسناده بالضَّعف لضعف ذاك الراوي، فتعقبه المعلِّمي بأن داود بن الحصين ثِقةٌ، ووافقه في ضَعفِ الإسناد، واختلف معه في سببه، فقرر المعلِّمي أنه من عبد العزيز بن عمران وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وهما ضعيفان[3].

- **المناقشة:**

داود بن الحصين هو المدني، مولى عمرو بن عثمان الأمويّ، روى عن عكرمة وأبي سفيان مولى أبي أحمد، سمع منه مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير.

وذكره البخاري في التَّاريخ ولم يذكر له جرحا ولا تعديلا.

وأخرج له أصحاب الكتب السِّتة، وأخرج له الشيخان عن غير عكرمة، وثَّقه يحي ابن معين مطلقا[4]، (وابن إسحاق، وأحْمَد بن صَالح)[5]، وأبو خيثمة[6]، وابن حبَّان[7]، والعجلي[8]،

---

[1] – ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مرجع سابق، ص23،

[2] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني مرجع سابق، ص78.

[3] – المصدر نفسه.

[4] – المصدر نفسه، ج8، ص280.

[5] – ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مصدر سابق، ج6، ص106.

[6] – تهذيب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ج3، ص157.

[7] – ينظر: الثقات، ابن حبان، مصدر سابق، ج6، ص.284.وتهذيب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 528)، الطبعة الاولى 1404 هـ -1984 م، ج3، ص157.

[8] – ينظر: تاريخ الثقات، العجلي، مصدر سابق، ص147.

وابن سعد[1]، وابن شاهين[2]، والذهبي[3]، وابن حجر[4]، ووثقه علي بن المديني إلَّا في عكرمة، وروى عنه مالك[5]، وقال فيه سفيان بن عيينة: "كنَّا نتَّقي حديث داود بن حصين"[6]، وقال النَّسائي: "ليس به بأس"[7]، قال عنه أبو حاتم، وأبو زرعة: "لين الحديث"[8]، وقال أبو داود: "أحاديثه عن شيوخه مستقيمة وأحاديثه عن عكرمة مناكير"[9].

وقال أبو حاتم: "ليس بقويٍّ لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه"[10]. وقال الجوزجاني: "لا يحمدون حديثه"[11]. وقال السَّاجي: "منكر الحديث متَّهم برأي الخوارج"[12].

وأمَّا هذا الحديث فقد رُوي من عدة طرق؛ فقد روي عن الحسن بن علي، وأبي سعيد الخدري، وجابر، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين.

---

[1] – الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230هـ)، تحق: زياد محمد منصور، نا: مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة، ط: 2، ت ط: 1408 هـ، ص317.

[2] – تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحق: صبحي السامرائي، نا: الدار السلفية – الكويت، ط: 1، ت ط: 1404 – 1984، ص81.

[3] – ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي، مصدر سابق، ص124.

[4] – تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، نا: دار العاصمة، ص305.

[5] – المصدر نفسه.

[6] – المصدر نفسه، ج1، ص40.

[7] – المصدر نفسه.

[8] – الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج3، ص409.

[9] – سير أعلام النبلاء، الذهبي، المصدر السابق، ج6، ص106.

[10] – التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت 474هـ)، تحق: أبو لبابة حسين، نا: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط: 1، ت ط: 1406 – 1986، ج2، ص 556.

[11] – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، نا: دار المعرفة – بيروت، ت ط: 1379، ج1، ص401.

[12] – المصدر نفسه.

أما حديث الحسن بن علي رضي الله عنه[1]، ففيه سعيد بن مسلمة؛ ليس بشيء، ضعفه ابن معين والبخاري وقال: "منكر الحديث"، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، والذهبي[2].

وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه[3]، ففيه محمد بن مسلمة الواسطي ضعيف جدًّا؛ ضعفه اللالكائي وَأَبُو مُحَمَّد الْخلال جدا، وقَالَ الذَّهَبِيّ: "أَتَى بِخَبَر بَاطِل اتهمَ بِهِ وَفِي تَارِيخ الْخَطِيب حَدِيث لَهُ مَوْضُوع سوى محمد بن مسلمة"، وقال الخطيب: "أحاديثه مناكير بأسانيد واضحة"[4].

وأما حديث جابر رضي الله عنه[5]، ففيه عاصم بن عبد الله، وقد ضعفوه؛ ضعفه يحي بن معين[6] والبخاري[7] وغيرهم.

---

[1] – أخرجه ابن الجوزي (182/2)، والبيهقي (13 /307)، من طريق سعيد بن مسلمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعا، ينظر: شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، تحق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، نا: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: 01، ت ط: 1423 هـ -2003 م، ج13، ص307. الموضوعات، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج2، ص182.

[2] – ينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص321. والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج4، ص454، والميزان في نقد الرجال، الذهبي، مصدر سابق، ج3، 230.

[3] – أخرجه ابن الجوزي (183/2)، من طريق محمد بن مسلمة حدثنا يزيد بن هارون عن سليمان التيمى عن أبى عثمان النهدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعا، ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي، المصدر السابق، ج2، ص183.

[4] – ينظر: الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت 841هـ)، صبحي السامرائي، نا: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1407 – 1987، ص249.

[5] – أخرجه ابن الجوزي من طريق عاصم بن عبد الله حدثنا عبد العزيز بن خالد عن سفيان الثوري عن أبى الزبير عن جابر مرفوعا، ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج2، ص182.

[6] – ينظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، نا: دار القبلة للثقافة الإسلامية -مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: 01، ت ط: 1413 هـ -1992 م، ج1، ص520.

[7] – كتاب الضعفاء، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، تحق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، نا: مكتبة ابن عباس، ط: 01، ت ط: 1426هـ/2005م، ص109.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه[1]، ففيه عبد العزيز بن عمران؛ ضعفه يحي بن معين، والبخاري، والنَّسائي وقال: "متروك الحديث"[2].

أمَّا داود بن الحصين فقد وثَّقه الجمهور وروى له الستة وأكثر ما عيب عليه الابتداع[3]، وأنكر ابن المديني وأبو داود أحاديثه عن عكرمة خاصة كما سبق بيانه فالحمل في هذه الرواية من غيره[4].

وأمَّا حديث عائشة رضي الله عنها[5]: ففيه حسين بن علوان؛ قال يحي بن معين والدارقطني: " كذاب"[6]. وقال النَّسائي: "متروك"[7]. وقال ابن حبَّان: "كان يضع الحديث على الثقات"[8].

وبهذا يتبين أن جميع طرق الحديث ضعيفة، لا تصح بحال كما عبر عنها ابن الجوزي رحمه الله[9].

- **التحليل والتَّرجيح:**

ومن خلال ما سبق يتبيَّن أنَّ داود بن حصين ثِّقة إلا في عكرمة كما نصَّ على ذلك أكثر أهل العلم، ويعضِّد ذلك إخراج الأئمَّة له في كتبهم، فهذا توثيق ضمنيٌّ له، وأمَّا عن رميه

---

[1] – أخرجه ابن الجوزي من طريق عبد العزيز بن عمران عن إبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيب عن داود بن الحصين عن الاعرج عن أبي هريرة مرفوعا، ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي، المصدر السابق، ج2، ص183.

[2] – ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، مصدر سابق، ج6، ص29. والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج5، ص391، والموضوعات، ابن الجوزي، المصدر السابق، ج2، ص183.

[3] – قلنا: الابتداع وإن كان في حقيقة الأمر معيبا في أصله، إلَّا أنه لا يُردُّ الحديث بسببه، لأنَّ الراوي غير الداعي لبدعته تقبل منه الرواية حتما إن كان صادقا، فالضابط في قبول الرواية من عدمه الدَّعوة إلى البدعة لا التَّلبس بها والله أعلم.

[4] – ينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، عبد الرحمن ابن عراق الكناني، مصدر سابق، ج2، ص149.

[5] – أخرجه ابن حبان وابن الجوزي من طريق الحسين بن علوان عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعا، ينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص245، الموضوعات، ابن الجوزي، المصدر السابق، ج2، ص183.

[6] – الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، مصدر سابق، ج2، ص150.

[7] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج3، ص231.

[8] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص244.

[9] – ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج2، ص183.

بالقدر، فيُقال إنَّه لم يكن داعية إلى بدعته، فمن انتحل بدعة ولم يدع إلى بدعته وكان متقنا كان جائز الرِّواية محتجًّا به، كما ذكر ذلك ابن حبَّان، ولعلَّ ما يعضِّد هذا الكلام قول الإمام مالك فيه لما ذُكر له عن روايته عنه: "لأن يخرُّ من السَّماء إلى الأرض أسهل عليه من أن يكذب"، فالعبرة عند المحدِّثين النُّقاد بالصِّدق في الرِّواية، وبهذا يترجَّح لدينا قول المعلِّمي رحمه الله بأنه ثِّقة ولا يصحُّ إطلاق الضُّعف عليه والله أعلم.

أمَّا عن الحديث فبعد تخريجه ودراسته تبين لنا أن الخلل في حديث أبي هريرة لم يكن من داود بن الحصين، إنَّما هو من عبد العزيز بن عمران الذي ضعفه أكثر الأئمة وحكموا على روايته بالنكارة وكذا من غيره، وأما الأحاديث الأخرى فكلها ضعيفة جدًا أو ضعيفة، فداود بن الحصين من الرواة الثقات الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة، وزيادة على ذلك فروايته للحديث لم تكن عن عكرمة التي ضعفها أهل النقد، إنما هي عن الأعرج الذي حكم عليها أئمة النقد بصحة روايته عن غير عكرمة، وقد قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدارقطني: "وَحَدِيث الْأَعْرَج مَوْضُوع عَن يَحْيَى بْن سعيد، عَن الْأَعْرَج، وهما ضعيفان جدا عَمْرو بْن جَمِيع، وَسَعِيد بْن مُحَمَّد الْوراق"[1].

وهذا عين ما قاله الإمام المعلِّمي، فتبين بالأدلة أن الإمام الشَّوكاني جانب الصواب في نسبة الخطأ في الحديث لداود بن الحصين، والله أعلم.

○ **فوائد:**

– لا بدَّ أن يُعلم أنَّ الإمام البخاري رحمه الله لم يخرج لداود بن الحصين في صحيحه من طريق عكرمة بل أخرجه عن غيره، ولعلَّ هذا الصَّنيع يفهم منه أن الإمام البخاري يضِّعف رواية داود بن الحصين عن عكرمة فهي إشارة عملية على هذا.

– قد يوثَّق الرَّاوي في شيخ ويضعف في آخر، ويطلق عليه **التوثيق النسبي**، وقد يضَّعف في شيخ بعينه، ويسمَّى **التضعيف النسبي** ولعلَّ هذا يطلق على تضعيف رواية داود بن الحصين

[1] – تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحق: خليل بن محمد العربي، نا: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، ط: 01، ت ط: 1414 هـ - 1994 م، ص74.

عن عكرمة فروايته عن غيره مستقيمة، فهو ضعيف بالنِّسبة لشيخه عكرمة ثقة في غيره، وهذا ما أطلقنا عليه الدرجة العامَّة الأغلبيَّة للرَّاوي التي سبق وتكلمنا عليها.

– الحكم على راوٍ بعينه بالاطِّراد في الحكم على كل مرويَّاته خلل، فكما يقال، لكل حديث نقده الخاص.

الفرع الثاني: إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَجَاءٍ الحصني

ذكر الإمام الشَّوكاني في هذا الرواي قولين ولم يرجح بينهما، بل توقف فيه؛ فنقل عن ابن حبان والبيهقي تضعيفه، وذكر بأن العلة في الحديث الآتي من إسماعيل بن رجاء، وعن العجلي والحاكم وابن أبي حاتم توثيقه، وهذا من خلال دراسته لحديث "مَنْ جَاعَ أَوِ احْتَاجَ فَكَتَمَهُ النَّاسَ وَأَفْضَى بِهِ إِلَى اللَّهِ فتح الله له برزق سنة مِنْ حَلالٍ"[1].

فتعقَّبه المعلِّمي بترجيح التضعيف على التوثيق، وقرر بأن هذا الرواي ضعَّفه جمع من الأئمة وأنكروا له هذا الحديث، وأن كلمة "صدوق" لا تعني عدم الخطأ، وأن توثيق العجلي والحاكم فيه شيء من التساهل[2].

وللوقوف على صحة التعقُّب من عدمه لا بد من مناقشة درجة الراوي عند أئمة الجرح والتعديل وتخريج الحديث والوقوف على كلام الأئمة فيه.

[1] – أخرجه الطبراني في الأوسط (141/1)، والبيهقي في الشعب (379/12)، وابن حبان في المجروحين (130/1).، من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَجَاءٍ الْحِمْصِيُّ عن مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ عن الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعا. ينظر: المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ح2358، ج3، ص25، والمعجم الصغير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، نا: المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان، ط: 1، ت ط: 1405 – 1985، ح214، ج1، ص141، شعب الإيمان، البيهقي، مصدر سابق، ح9581، ج12، ص379، والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص130.

[2] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص64.

- **المناقشة:**

إسماعيل بن رجاء بن حيان، هو أبو عبد الله، مولى مسلمة بن عبد الملك بن مروان، يعرف بالحصني، حدث عن: موسى بن أعين، وعبيد الله بن عمرو، ومعقل بن عبيد الله وخالد بن سليمان البلخي، روى عنه: جعفر بن محمد بن الحجاج الرقي، وأحمد بن المحيا الحصني، وإبراهيم بن إسماعيل بن عبد الله بن زرارة[1].

قال أبو حاتم: "صدوق"[2]، وضعفه الدَّارقطني[3]، وقال الساجي، وابن حبَّان: "مُنكر الْحَدِيث"[4]، وقال ابن عديّ في ترجمة شيخه خالد بن سليمان: "له أحاديث شبه الموضوعة فلا أدري البلاء من قبله أو من قبل الرَّاوي عنه..."[5].

وَذكره العقيلي فِي الضُّعفاء وَأورد لَهُ منْ مَنَاكِيره هَذَا الْحَدِيث، والدارقطني، وابن حبان، والبيهقي وَوَثَّقَهُ العِجْليّ، والْحَاكِم[6].

وحديثه هذا، أخرجه الطبراني[7]، وابن حبان[8]، وتمام الرازي[9]. من طريق إِسْمَاعِيل بْن رَجَاءٍ، عن مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا، والبيهقي[10]، من طريق إسماعيل بن رجاء عن موسى بن أعين عن الأعمش عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعا.

---

[1] – ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، مصدر سابق، ج1، ص353.

[2] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج2، ص169.

[3] – الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، مصدر سابق، ج1، ص256.

[4] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص130.

[5] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج3، ص481.

[6] – ينظر: اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص61.

[7] – المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ج2، ص25.

[8] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص130.

[9] – الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت 414هـ)، تحق: حمدي عبد المجيد السلفي، نا: مكتبة الرشد – الرياض، ط: 01، ت ط: 1412، ج1، ص77.

[10] – شعب الإيمان، البيهقي، مصدر سابق، ج2، ص379.

قال الطبراني: " لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ إِلَّا مُوسَى، تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ"[1].

وقال ابن حبان: " وَهَذَا خَبَرٌ بَاطِلٌ لَا الأَعْمَشُ حَدَّثَ بِهِ، وَلا سَعِيدٌ رَوَاهُ، وَلا أَبُو هُرَيْرَةَ أَسْنَدَهُ، وَلا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم قَالَه"[2].

قال الهيثمى: "فيه إسماعيل بن رجاء الحصني ضعفه الدارقطني"[3] .

والظاهر من كلام الهيثمي أنَّ إسماعيل بن رجاء الحصني هو سبب ضعف الحديث أو أمارة من أماراته.

[1] – المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ج2، ص25.

[2] – المجروحين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص130.

[3] – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، مصدر سابق، ج10، ص256.

- **التحليل والتَّرجيح:**

اختلف الأئمَّة في إسماعيل بن رجاء الحصني، فضعَّفه السّاجي، والعقيلي، وابن حبّان، والدَّارقطني، وابن عديّ، والبيهقيّ، فيما وثّقه العجلي والحاكم، ووصفه أبو حاتم بأنَّه "**صدوق**".

وكذا أنكر جمع من الأئمَّة الحديث المرويَّ عنه وحكموا ببطلانه منهم: ابن حبَّان والعقيلي، حتَّى الإمام أبو حاتم حكم على الخبر ببطلانه رغم وصفه له بـ"الصَّدوق" كما نقل عنه ابنه فقال: " ...وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ محمَّد القَطَّانُ الرَّقِّيُّ، عَنْ إسماعيلَ بْنِ رجاءٍ الحِصْنِيّ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، عَنِ الأعمَش، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنْ أَبِي هريرةَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ جَاعَ أَوِ احْتَاجَ، فَكَتَمَهُ النَّاسَ وَأَفْضَى بِهِ إِلَى اللهِ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ عَزَّ وجَلَّ أَنْ يَفْتَحَ لَهُ رِزْقَ سَنَةٍ مِنْ حَلاَلٍ؟، قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطِلٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: مُوسَى، عَنْ شيخٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير"[1].

وقد يُجاب عن توثيق العجلي والحاكم بأن علماء الحديث قرروا بأنهما متساهلان في التوثيق، أما عن أبي حاتم، فلفظ "الصدوق" عند المتقدمين كما سبق وذكرنا، تطلق على العدالة الدينية[2]، أي أنه صدوق لا يتعمد الكذب، لكن هذا ليس توثيقا له من ناحية ضبطه.

وبالنَّظر إلى الأدلَّة وأقوال العلماء في هذا الرَّاوي، يترجَّح أنَّه ضعيف الحديث، كما صرَّح بذلك غير واحد من الأئمَّة، أمَّا وصف أبي حاتم له بالصدق على التنزل أنه أراد به جملة الحفظ، لا ينفي عنه الغفلة كما بين المعلِّمي في تعليقه، إذ أنَّ الحكم على الرَّواي بالصِّدق حكم عام أغلبي غير مطَّرِد، فقد يهم الصدوق والثِّقة، فهذا الإطلاق يعني به الدَّرجة العامَّة الأغلبية للرَّاوي كما يُعرَف ذلك عند المحدِّثين النُّقاد، ودليل ذلك حكم أبي حاتم على خبره بالبطلان، أمَّا عن توثيق العجلي والحاكم فإطلاق الثِّقة عندهما تعني الصدوق عند غيرهما، بل يقال أيضا قد يهم، وبهذا يتبين لنا صحة تعقُّب المعلِّمي على الشَّوكاني والله أعلم.

---

[1] – العلل لابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج6، ص208.

[2] – ينظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (ت 1386هـ)، مصدر سابق، ج1، ص449.

الفرع الثالث: خِلاس بن عمرو

نقل الإمام الشَّوكاني عند دراسته لحديث: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي مَقَامِكُمْ هَذَا فَقَبِلَ مِنْ مُحْسِنِكُمْ وَأَعْطَى مُحْسِنَكُمْ مَا سَأَلَ وَوَهَبَ مُسِيئَكُمْ لِمُحْسِنِكُمْ إِلا التَّبِعَاتِ فِيمَا بَيْنَكُمْ أَفِيضُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَالَ: وَالتَّبِعَاتُ فِيمَا بَيْنَكُمْ ضَمِنَ عِوَضَهَا مِنْ عِنْدِهِ"[1]. أنَّ راوي الحديث خلاس بن عمرو الذي أخرج له عبد الرزاق بن همام الصنعاني في "مصنفه" هذا الحديث، ضعيف؛ فقال عنه: "ليس بشيء"، كما ذكر من أخرج هذا الحديث من أصحاب كتب السنة مع تضعيفها، فتعقبه المعلِّمي بأن خلاس بن عمرو موثق يحتج به، ولكن العلة في الخبر من غيره، وقرر أن علته بسقوط راوٍ بين معمر وقتادة، وأن خلاسا يرسل عمن أدركهم من الصحابة ولم يصرح بالسماع من عبادة[2].

- **المناقشة:**

للوقوف على صحة تعقب المعلِّمي لابد أولا، التحقق من درجة عمرو بن خلاس ثم تخريج طرق الحديث وكلام الأئمة حوله، فنقول وبالله التوفيق:

خِلاَس بْن عَمرو، هو الهَجَريّ؛ سَمِعَ عمارا، وعَائِشَة، وروى عَنْ أَبي هُرَيرةَ، وعن عليٍّ صحيفة، وعن أبي رافع، رَوَى عَنه: قَتادة، ومالك بْن دينار[3].

---

[1] – أخرجه أبو نعيم في الحلية، وابن الجوزي في الموضوعات، والطبري في تفسيره من طريق من طريق مسلم بن حاتم قال: ثنا بشار بن بكير الحنفي قال: ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر فذكره... ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)، نا: دار السعادة -بجوار محافظة مصر، ت ط: 1394هـ -1974م، ج8، ص199، والموضوعات، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج2، ص213. وجامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر، نا: مؤسسة الرسالة، ط: 1، ت ط:1420 هـ -2000 م، ج4، ص194.

[2] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مصدر سابق، ص104.

[3] – التاريخ الكبير، البخاري، مصدر سابق، ج3، ص227.

وثَّقه ابن معين[1]، وأحمد بن حنبل[2]، وأحمد بن صالح[3]، وأبو داود[4]، والعجلي[5]، والنووي[6]، والذهبي[7]، وابن حجر[8]، وأبو حفص بن شاهين وكذلك ابن خلفون[9].

هؤلاء من وثَّقوه، وأمَّا من جاء عنهم تضعيفه، فقد قال أيُّوب السّختياني: "لا ترو عن خلاس فإنه صحفي"[10]. وقال شعبة للوليد بن خالد: "لا ترو عن خلاس شيئا ثم قال بعد ذلك: إنِّي أراه صحفيا"[11]، وقَالَ عبد الرَّحْمَن بن أبي حَاتِم: "حدَّثنا صَالح بن أَحْمد بن حَنْبَل قَالَ: قَالَ أبي: كَانَ يحيى بن سعيد يتوقَّى الحَدِيث عَن خلاس بن عَمْرو عَن عَليّ خَاصَّة"[12]. وقال البيهقيّ: "روايته عن عليّ عند أهل العلم بالحديث غير قويَّة، يقولون هي صحيفة"[13].

---

[1] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج3، ص402.

[2] – تهذيب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ج3، ص178. والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي الأندلسي، مصدر سابق، ج2، ص562.

[3] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، المصدر السابق، ج4، ص238.

[4] – تهذيب التهذيب، ابن حجر، المرجع السابق، ج3، ص178.

[5] – تاريخ الثقات، العجلي، مصدر سابق، ج1، ص145.وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت 762هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد –أبو محمد أسامة بن إبراهيم، نا: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: 1، ت ط:1422 هـ –2001 م، ج4، ص238.

[6] – تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (ت 676هـ)، نا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج1، ص177.

[7] – من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط: 01، ت ط: 1426هـ –2005 م، ص191.

[8] – تهذيب التهذيب، ابن حجر، المرجع السابق، ج3، ص178.

[9] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، المصدر السابق، ج4، ص238.

[10] – العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحق: وصي الله بن محمد عباس، نا: دار الخاني، الرياض، ط: 2، ت ط: 1422 هـ –2001 م، ج1، ص364.

[11] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، المصدر السابق، ج4، ص238.

[12] – التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي الأندلسي، مصدر سابق، ج2، ص562.

[13] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، مصدر سابق، ج4، ص238.

وقال الدَّارقطني: خلاس عن عليّ لا يحتجُّ به لضعفه[1].

قال الحاكم: قلت للدَّارقطني: "خلاس بن عمرو؟" قال: "هو صحفي، فما كان من حديثه عن أبي رافع، عن أبي هريرة احتمل، فأمَّا عن علي وعثمان فلا"[2].

وذكره أبو العرب في «جملة الضُّعفاء»[3]، وكان يحيى بن سعيد يقول: "لا تحدِّث عن خلاس عن عليّ بشيء، وكان يحدِّث عن قتادة عن خلاس عن غير علي، كأنَّه يتوقَّى حديثه عن علي وحده، ويقول: ليست هي بصحاح، أو لم يسمع منه"[4]، وقال أبو الفرج بن الجوزي: "خلاس ليس بشيء"[5].

وذُكر عن أبي الفتح الموصلي أنه قال: "خلاس تكلموا فيه"[6].

وقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: "يُقَال إِنَّه وَقعت إِلَيْهِ صحف عَن عَليّ وَلَيْسَ هُوَ بِقَوي"[7].

وقال جرير: "كان المغيرة لا يعبأ بحديث سالم بن أبي الجعد ولا أبي الطُّفيل وحديث خلاس بن عمرو..."[8].

وقَالَ ابْن عدي: "ولخلاس أَحَادِيث صَالِحَة، مِنْهُ مَا يروي عَن أبي هُرَيْرَة، وَمِنْه مَا يروي عَن أبي رَافع عَن أبي هُرَيْرَة. وَبَعض من يروي خلاس عَنْهُم عِنْدِي يُرْسِلهُ عَنهُ، إِلَّا أَنِّي لم أر بعامَّة حَدِيثه بَأْسا"[9].

---

[1] – موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ج1، ص244.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، مصدر سابق، ج4، ص238.

[4] – المصدر نفسه.

[5] – المصدر نفسه.

[6] – المصدر نفسه، ج4، ص239.

[7] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج3، ص402.

[8] – تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ)، تحق: عمرو بن غرامة العمروي، نا: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ت ط: 1415 هـ -1995 م، ج26، ص128.

[9] – مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت 845هـ)، تحق أيمن بن عارف الدمشقي، نا: مكتبة السنة -مصر / القاهرة، ط: 1، ت ط: 1415هـ -1994م، ص316.

وقال المروذي: سألته (يعني أحمد بن حنبل) عن خِلاس. فقال: "ما روى عن غير علي فلم ير به بأسًا، وأمَّا ما روى عن علي فليس هي عندي"[1].

أما حديث خلاس هذا، فرواه عبد الرزاق في مصنفه ، عَمَّنْ، سَمِعَ قَتَادَةَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا خِلَاسُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَرَفَةَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَيَغْفِرُ لَكُمْ إِلَّا التَّبِعَاتِ فِيمَا بَيْنَكُمْ، وَوَهَبَ مُسِيئَكُمْ لِمُحْسِنِكُمْ، وَأَعْطَى مُحْسِنَكُمْ مَا سَأَلَ، انْدَفِعُوا بِسْمِ اللَّهِ فَإِذَا كَانَ بِجَمْعٍ» قَالَ: " إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِصَالِحِكُمْ، وَشَفَعَ صَالِحُكُمْ فِي طَالِحِكُمْ، تَنْزِلُ الْمَغْفِرَةُ فَتَعُمُّهُمْ، ثُمَّ تُفَرَّقُ الْمَغْفِرَةُ فِي الْأَرَضِينَ فَتَقَعُ عَلَى كُلِّ تَائِبٍ مِمَّنْ حَفِظَ لِسَانَهُ وَيَدَهُ، وَإِبْلِيسُ وَجُنُودُهُ عَلَى جِبَالِ عَرَفَاتٍ يَنْظُرُونَ مَا صَنَعَ اللَّهُ بِهِمْ، فَإِذَا نَزَلَتِ الْمَغْفِرَةُ دَعَا هُوَ وَجُنُودُهُ بِالْوَيْلِ وَيَقُولُ: كُنْتُ اسْتَفِزُّهُمْ حِقَبًا مِنَ الدَّهْرِ، ثُمَّ جَاءَتِ الْمَغْفِرَةُ فَغَشِيَتْهُمْ فَيَتَفَرَّقُونَ وَهُمْ يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ "[2]

وروي الحديث من غير هذا الطريق؛ فرواه رواه أبو نعيم بإسنادين: من طريق أبي هشام عبد الرحيم بن هارون الغساني ومن طريق بشار بن بكير الحنفي –كلاهما عن عبد العزيز بن أبي رواد. ثم قال: "السياق لبشار بن بكير وحديث أبي هاشم فيه اختصار...غريب تفرد به عبد العزيز عن نافع ولم يتابع عليه"[3].

قال المنذري: "رواه الطبراني في الكبير ورواته محتج بهم في الصحيح إلا أن فيهم رجلا لم يسم"[4].

قال الهيثمي: " رواه الطبراني في الكبير وفيه راو لم يسم وبقية رجاله رجال الصحيح"[5].

---

[1] – العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره، أحمد بن حنبل، تحق: وصي الله بن محمد عباس، نا: الدارس السلفية، بومباي، الهند، ط: 1، ت ط: 1408هـ، 1988م، ج1، ص23.

[2] – المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت 211هـ)، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي، نا: المجلس العلمي–الهند، ط: 02، ت ط: 1403، ح8831، ج5، ص17.

[3] – ينظر: الحلية، أبو نعيم الأصفهاني، مصدر سابق، ج8، ص199.

[4] – الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت 656هـ)، تحق: إبراهيم شمس الدين، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1417، ج2، ص129.

[5] – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، مصدر سابق، ج3، ص568.

ورواه الفاكهي مرسلًا من طريق ابن أبي عدي[1]، والحديث له شواهد لكن كلها لا تسلم من ضعف أو نكارة كما صرح بذلك أئمة النقد[2].

- **التحليل والتَّرجيح:**

اختلف الأئمَّة النُّقاد في الحكم على خِلاس بن عمرو؛ فوثَّقه جمعٌ من الأئمَّة، وضعَّفه بعضهم وهم أقلُّ عددا من الموثِّقين له، فيما قبِلَ الباقون روايته عن غير علي، وردُّوا روايته عن علي وعلَّلوا ذلك بعدم سماعه منه، إنَّما هي صحفٌ يرويها عنه كما صرَّح بذلك الإمام أحمد وغيره من النُّقاد؛ فيما ردَّ شعبة وأيوب السختياني حديثه مطلقًا، ولعلَّ ذلك يعود إلى تشدد شعبة في الأخذ عن الرواة وهذا معروف عنه وتبعه في ذلك أيوب السختياني، ولا بد أن قولهما مرجوح لمخالفتهما لأكثر الأئمَّة النُّقاد كالإمام ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح، والدارقطني وغيرهم، ويحمل كلامهم على التشدد في قبول الرواية والله أعلم.

وعليه فبالجمع بين أقوال الأئمَّة يترجح والله أعلم أنَّ خِلاس بن عمرو ثقة، إلَّا في حديثه عن علي، فضعيف فيه، لا تقبل منه الرِّواية، والحديث الذي رواه حكم عليه الأئمة بالضعف كما سبق بيانه، لا لضعف خلاس بن عمروا، وإنَّما لعلة أخرى وهي وجود سقط في الإسناد إذ هناك راو عن قتادة لم يسم، وكل الطرق والشواهد غير هذا الطريق لا تسلم هي الأخرى من كلام وبهذا يمكننا القول إنَّ العلَّامة المعلِّمي أصاب في تعقُّبه على الإمام الشَّوكاني رحمهم الله جميعا، والله أعلى وأعلم ونسبة العلم إليه أعلى وأنسب.

[1] – أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت 272هـ)، تحق: عبد الملك عبد الله دهيش، نا: دار خضر – بيروت، ط: 02، ت ط: 1414، ج4، ص292.

[2] – ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج2، ص213.

الفرع الرابع: مُحَمَّد بن الخَلِيل الذُّهَلِي البَلْخِي

لقد حكم الإمام الشَّوكاني على محمَّد بن الخليل **بالجهالة**، ونقل قولًا لابن الجوزي والذهبي في عدم صحة الحديث الذي رواه، وأنه موضوع، وذلك في معرض ذكره لحديث: "لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، أَدْخَلَنِي جِبْرِيلُ الْجَنَّةَ. فَنَاوَلَنِي تُفَّاحَةً فَأَكَلْتُهَا فَصَارَتْ نُطْفَةً فِي صُلْبِي. فَلَمَّا نَزَلْتُ وَاقَعْتُ خَدِيجَةَ، فَفَاطِمَةُ مِنْ تِلْكِ النُّطْفَةِ"[1]. فتعقبه العلامة المعلّمي بأن هذا الراوي كذَّاب وضاع مخذول؛ كما عبر عنه، وأن العلة في الحديث من طرفه[2].

- **المناقشة:**

لم نقف في كتب التَّراجم وكتب الجرح والتَّعديل في حدود علمنا على ترجمة هذا الرَّاوي، إلَّا ما كان من الإمام الذَّهبي، ذكر له ترجمة يسيرةً، ونقل عن ابن حبَّان قوله: " يضع الحديث"، وساق له جملةً من الأحاديث التي حكم عليها بالكذب والوضع[3].

وقال في موضع آخر (أي الذَّهبي): "وهو كذَّاب (أي محمَّد بن خليل)"[4]، وأخرج له ابن الجوزي في الموضوعات وقال: " كذَّاب يضع"[5].

وأمَّا عن الحديث، فقد أخرجه الطبراني، أبو نعيم الأصفهاني، والخطيب البغدادي، كلهم من طريق عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. قالت: قلت: يا رسول الله مالك إذا جاءت فاطمة قبلتها حتى تجعل لسانك في فيها كله كأنك تريد أن تلعقها عسلا؟! قال: «نعم يا عائشة، إني

---

[1] – أخرجه أبو نعيم الأصفهاني في تاريخه، والخطيب البغدادي في التاريخ، والطبراني في المعجم، من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها. ينظر: تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، مصدر سابق، ج1، ص108، وتاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: 1، ت ط: 1417 هـ، ح2481، ج5، ص239، والمعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نا: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: 2، ح1000، ج22، ص400.

[2] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص389.

[3] – ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، مصدر سابق، ج3، ص539.

[4] – تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، نا: مكتبة الرشد – الرياض، ط: 1، ت ط: 1419 هـ -1998م، ص145.

[5] – الموضوعات، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج3، ص82.

لما أسري بي إلى السماء أدخلني جبريل الجنة فناولني منها تفاحة فأكلتها، فصارت نطفة في صلبي، فلما نزلت واقعت خديجة ففاطمة من تلك النطفة، وهي حوراء إنسية، كلما اشتقت إلى الجنة قبلتها"[1].

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن الخليل: "...هو أيضا موضوع[2] ساقه الخطيب في تاريخ بغداد انتهى وكأن الذي وضعه خذل، وإلا ففاطمة ولدت قبل الإسراء بمدة فإن الصلاة فرضت في ليلة الإسراء، وقد صح أن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة وقوله في آخر الحديث الأول، هذا كذب. غير عبارة ابن حبان فإنه بعد أن ساقه قال: هذا موضوع"[3].

فالحافظ ابن حجر حكم على الخبر بالوضع وأن واضعه هو محمد بن الخليل الذهلي وهذا واضح من خلال كلامه؛ وكذا كان صنيع الذهبي في الميزان[4]، والسيوطي في اللآلئ[5].

[1] – ينظر: تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، مصدر سابق، ج1، ص108، وتاريخ بغداد وذيوله، الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ح2481، ج5، ص239، والمعجم الكبير، الطبراني، مصدر سابق، ح1000، ج22، ص400.

[2] – يقصد الحديث الذي رواه محمد بن الخليل الذهلي.

[3] – لسان الميزان، ابن حجر، مصدر سابق، ج5، ص160.

[4] – ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، مصدر سابق، ج3، ص540.

[5] – اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص395.

- **التحليل والتَّرجيح:**

من خلال ما سبق يترجَّح أن محمَّد بن الخليل الذُّهلي البلخي، وضَّاع كما حكم عليه ابن حبَّان، وابن الجوزي، والإمام الذَّهبي والسيوطي، وأن الخبر المروي خبر موضوع مخالف لقواعد الشريعة العامة.

وعليه يمكننا الحكم بصحة تعقُّب المعلِّمي، وقد يُقال أيضا أن الإمام الشَّوكاني قصد بأنه مجهول عند أكثر أهل العلم، فإذا كان المقصود كذلك رفع التعارض بين كلام الإمامين، لأنَّ الجمع أولى من التَّرجيح والله أعلم.

- **فائدة:**

سبق وأن بيَّنا أنه لم يكتب لمحمَّد بن الخليل جرحٌ ولا تعديلٌ عند أكثر أئمَّة هذا الفنِّ، فمن هنا يمكن نطرح تساؤلاً مفاده: ما سبب عدم ذكر أهل الفنِّ له بمنقبة ولا مثلبة؟

إنَّ عدم ترجمة النُّقاد لمحمَّد بن الخليل يعود بالدَّرجة الأولى إلى جهالة الرَّواي وخفاؤه عنهم، كأن يكون غير معروف، أو لم يروي من الأحاديث إلا القليل.

وهذا ما نبَّه إليه الإمام ابن حبَّان رحمه الله بقوله: "... وَلَعَلَّه لَا يعرفهُ كثير إِنْسَان من أَصْحَابنَا لخفائه وَلَكِنِّي ذكرته فِي هَذَا الْكتاب لِأَن يعرفهُ من كَانَ فِي هَذَا الشَّأْن." [1]،وقد ذكر هذا الكلام في معرض التَّرجمة لمحمَّد بن الخليل والله أعلم.

[1] – المجروحين، ابن حبَّان، مصدر سابق، ج2، ص296.

المبحث الثاني: التعقُّبات في الحكم على الأحاديث

يعالج هذا المبحث تعقُّبات المعلِّمي على الشَّوكاني في الحكم على الأحاديث، من ناحية الحكم على صحَّة الحديث أو ضعفه، يتمُّ فيه عرض رأي الإمام الشَّوكاني ثم تعقُّب المعلِّمي عليه ومن ثُمَّ سرد أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في الرَّاوي وفي الأخير؛ من خلال النَّظر إلى تلك الأقوال والتَّدبر فيها يتمُّ ترجيح الحكم الذي نأمل أن يكون صوابًا في الحديث، ومعالجة صحَّة تعقُّب المعلِّمي من عدمه.

المطلب الأول: الحكم على الحديث بالوضع

الفرع الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنه: "إن سهيلا كان عشارا باليمن فمسخه الله شهابا. فجعله حيث ترون. "

تردد الإمام الشَّوكاني في الحكم على هذا الحديث، فنقل فيه قولان بصيغة التمريض، فقال: "قيل: موضوع، وقيل: ضعيف لا موضوع"، ولكن تعقبه المعلِّمي على أن هذا الحديث موضوع بلا ريب، وأطال الكلام فيه بتخريج طرقه والحكم على رجاله، وكان خلاصة تعليله بأن إسناد هذا الحديث، فيه مدلِّس يروي عن وضَّاع، وباقي أسانيده لا تسلم هي الأخرى من وجود وضاع فيها، فالوضع فيه بيِّن[1].

- **المناقشة:**

رُوي هذا الحديث عن ابن عمر وعلي رضي الله عنهما مرفوعا وموقوفا؛ فأما حديث ابن عمر فرواه ابن عدي[2] من طريق بقية بن الوليد، عن مبشر بن عبيد، عن زيد بن أسلم عن ابن عمر به موقوفا؛ ورواه ابن الجوزي[3] من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمان بن السايب عن ابن عمر به مرفوعا.

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص214.

[2] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج8، ص161.

[3] – الموضوعات، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج1، ص187.

وأمَّا حديث عليٍّ رضي الله عنه، فرواه إسحاق بن راهويه[1]، والطبراني[2] والدارقطني[3] وابن السنيّ[4]؛ كلُّهم من طريق جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن علي مرفوعا، ورواه أبو الشيخ الأصبهاني[5]، من طريق سفيان الثوري، عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن علي، موقوفا.

فأمَّا حديث علي فمدار الرواية فيه على جابر الجعفي، وهو مما اختلف فيه أئمة النَّقد، بين موثِّق له وبين موهِّن ومتهم له بالكذب؛ فوثَّقه جمعٌ من الأئمة، كسفيان الثوري، فقال: "كان جابر ورعا في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث من جابر"[6].

والإمام شعبة حين قال: "جابر الجعفي صدوق في الحديث"[7].

وقال زهير بن معاوية: "كان جابر إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس"[8].

---

[1] – في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر (458/14، رقم 3523)، وإتحاف الخيرة للبوصيري (180/6، رقم5620). المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، نا: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، ط: 01، ت ط: 1419هـ، ج14، ص458. و إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت 840هـ)، تحق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نا: دار الوطن للنشر، الرياض، ط:01، ت ط: 1420 هـ – 1999 م، ج6، ص180.

[2] – المعجم الكبير، الطبراني، مصدر سابق، ج1، ص108.

[3] – الكتاب: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.، نا: دار طيبة – الرياض.، ط: 1، ت ط: 1405 هـ – 1985 م.، ج4، ص187.

[4] – عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَريُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت364هـ)، تحق: كوثر البرني، نا: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت، ص604.

[5] – العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت 369هـ)، تحق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نا: دار العاصمة – الرياض، ط: 01، ت ط: 1408، ج4، ص1216.

[6] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج2، ص329.

[7] – المصدر نفسه.

[8] – المصدر نفسه.

وقال ابن عدي: "ولجابر حديث صَالِح وقد روى عَنْهُ الثَّوْرِيّ الكثير، وشُعبة أقل رواية عَنْهُ من الثَّوْرِيّ وحدث عَنْهُ زهير وشَرِيك وسفيان والحسن بْن صَالِح، وابن عُيَينة وأهل الكوفة وغيرهم وقد احتمله النَّاس ورووا عَنْهُ وعامة ما قذفوه أَنَّهُ كَانَ يؤمن بالرجعة.

وقد حدث عَنْهُ الثَّوْرِيّ مقدار خمسين حديثا، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ ولم أر لَهُ أحاديث جاوزت المقدار فِي الإنكار، وَهو مع هَذَا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق"[1].

هذا قول من وثَّقوه، أمَّا الذين ضعَّفوه، فمنهم أبو حنيفة حين جاء رجل إلى أبي حنيفة فقال: ما ترى في الأخذ عن الثوري؟ فقال: "اكتب عنه ما خلا حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وحديث جابر الجعفي"[2].

وقال ثعلبة: أردت جابر الجعفي، فقال لي ليث بن أبي سليم: "لا تأته فإنه كذاب"[3].

وقال أبو معاوية الضرير: جاء أشعث إلى الأعمش فسأله عن حديث، فقال: "ألست الذي تروي عن جابر الجعفي؟ لا ولا نصف حديث"[4].

وقال أبو الأحوص: كنت إذا مررت بجابر سألت الله تعالى العافية[5].

قال يَحْيَى بْن مَعِيْن: "جَابِر الْجُعْفِيّ ليس حديثه بشيء"[6]، وقال مرة أخرى: جَابِر الْجُعْفِيّ حديثه ضعيف"[7]. وقال أيضا: "جَابر الْجعْفِيّ لَا يكْتب حَدِيثه وَلَا كَرَامَة"[8].

وقال أبو زرعة: "جابر الجعفي لين"[9].

---

[1] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج2، ص336.

[2] – التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة ، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت 279هـ)، تحق: صلاح بن فتحي هلال، نا: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرةط: 01، ت ط: 1427 هـ – 2006 م، ج3، ص30.

[3] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج2، ص329.

[4] – التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، مصدر سابق، ج3، ص30.

[5] – المصدر نفسه.

[6] – تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، تحق: أحمد محمد نور سيف، نا: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: 01، ت ط: 1399 – 1979، ج3، ص285.

[7] – التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، مصدر سابق، ج3، ص30.

[8] – تاريخ ابن معين، يحي بن معين، ج3، ص364.

[9] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج2، ص498.

وذكر السمعاني عن أبي سعد الصغاني قال سألت الإمام عن الأخذ عن سفيان قال: "ثقة وأكتب عنه ما خلا أحاديث جابر الجعفي وزيد بن أبي عياش فإنهما كاذبان"، قال الإمام الشافعي: "سمعت ابن عيينة يقول سمعت جابرا يقول بالرجعة"[1].

وقال النسائي: "جَابِر بْن يزيد الجعفي كوفي متروك الحديث"[2].

قَالَ مُحَمد بْن بشار: "ترك عَبد الرَّحْمَنِ بْن مهدي حديث جابر الجعفي"[3].

وقَالَ عَبَّاس: سَمِعْتُ يَحْيى بْن يعلى المحاربي عَن زائدة، قَال: "كَانَ جَابِر الجعفي كذَّابًا يؤمن بالرجعة"[4].

قال ابن حبَّان: "هذا زعيم أهل الرأي وقائدهم وإمامهم في مذهبهم، يطلق على جابر الجعفي الكذب ضد قول من انتحل مذهبه، وزعم أن إطلاق مثله غيبة، فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا (عنه) فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدى الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار، وأمَّا شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء (بعد الشيء) على جهة التعجب فتداوله الناس بينهم"[5].

وقال ابن شاهين: "وأقل ما في أمر هذا الرجل، أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات، فإذا انفرد هو بحديث لم يعمل به لتفضيل سفيان له"[6].

ومن خلال جمع كلام النُّقاد يتبين لنا أن جابر الجعفي ضعيف الرواية، رغم اختلافهم فيهم إلَّا أنَّه لا يضر، لأنَّ من وثَّقه من الأئمة، قد يجاب عليه باعتبارين:

---

[1] – الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت 775هـ)، نا: مير محمد كتب خانه – كراتشي، ج1، ص512.

[2] – الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحق: محمود إبراهيم زايد، نا: دار الوعي – حلب، ط: 01، ت ط: 1396هـ، ص28.

[3] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج2، ص329.

[4] – المصدر نفسه.

[5] – المجروحين، ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص209.

[6] – المختلف فيهم، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، نا: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 01، ت ط: 1420هـ،1999م، ص23.

أمَّا الاعتبار الأول: فالموثقون له، يحمل كلامهم على ما كان من أول أمره، ثم تغيَّر، وأمَّا الاعتبار الثاني: فلعلَّ الموثقين له جنحوا لتوثيقه لرواية سفيان الثوري عنه، وهذا أجاب عنه الإمام ابن حبَّان؛ بأنَّه يروي عن الضعفاء وقد يكون روى حديث جابر هذا من جهة التعجب والاستنكار فتداوله الناس على سبيل الصحة.

وأما حديث ابن عمر المرفوع، فتفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد اتفق أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه، فقال ابن نمير: "إبراهيم بن يزيد الخوزي كان الناس يتوقون حديثه"[1].

وقال أحمد بن حنبل: "إبراهيم الخوزي متروك الحديث"[2].

وقال يحي ابن معين: "إبراهيم بن يزيد الخوزي ليس بثقة وليس بشيء"[3].

وقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيُّ ضَعِيفٌ"[4]، وقال أبو حاتم: "إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف الحديث منكر الحديث"[5]، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث سكن مكة وهو ضعيف الحديث"[6]، وقال البخاري: "سكتوا عنه"[7]، وهي أشد عبارة للجرح والقدح عنده.

وقال النسائي: " مَتْرُوك الحَدِيث"[8]، وقال ابن سعد: " ضعيف"[9].

---

[1] – الجرح والتعديل، ابن ابي حاتم، مصدر سابق، ج1، ص324.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – تاريخ ابن معين، ابن معين، مصدر سابق، ج3، ص111.

[4] – تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحق: خليل بن محمد العربي، نا: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، ط: 01، ت ط: 1414 هـ - 1994م، ص47.

[5] – الجرح والتعديل، ابن ابي حاتم، مصدر سابق، ج1، ص324.

[6] – المصدر نفسه، ج2، ص147.

[7] – كتاب الضعفاء، البخاري، مصدر سابق، ص23.

[8] – الضعفاء، النسائي، مصدر سابق، ص12.

[9] – الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230هـ)

تحق: محمد عبد القادر عطا، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط:01، ت ط: 1410 هـ - 1990 م، ج6، ص40.

وذكره العقيلي في الضعفاء[1]، وقال الذهبي: " واه"[2]. وقال ابن حجر: "متروك الحديث"[3].

وأما الموقوف فتفرد به بقية بن الوليد، عن مبشر بن عبيد، فأما هذا الأخير فحكم عليه الأئمة بالكذب وعلى أحاديثه بالوضع، قاله أحمد بن حنبل[4]، وقال البخاري: "منكر الحديث"[5]. قال أبو حاتم: " روى عنه بقية وابو المغيرة أحاديث موضوعة كذب"[6]. قال الدارقطني: " مبشر بن عبيد الحمصي يكذب"[7]. وقال ابن طاهر المقدسي: "ومبشر منكر الحديث، ليس بشيء"[8].

وقد ذكر الذهبي في هذا الحديث ضمن منكرات مبشر[9].

ومنه فلا شك إذًا في سقوط هذه الرواية، والحمل فيه على مبشر بن عبيد.

- **التحليل والترجيح:**

رُوي هذا الحديث من أربعة أوجه، مرفوعا وموقوفا من حديث علي وابن عمر رضي الله عنهما، وقد أخرج هذا الحديث جمعٌ من الأئمة في مصنفاتهم، أخرجه: ابن عدي، والطَّبراني، والدَّارقطني، وابن السُّنِّي، وابن الجوزي؛ وأبو الشيخ الأصبهاني.

وكل طريق من الطرق لا يسلم من كلام؛ فأما طريق ابن الجوزي ففيه إبراهيم بن الخوزي ضعَّفه النُّقاد وطرحوا حديثه، وأمَّا طريق ابن عدي ففيه بقية بن الوليد يروي عن مبشر بن عبيد، ومشبرُ

---

[1] – الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج1، ص70.

[2] – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، نا: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: 01، ت ط:1413 هـ - 1992 م، ج1، ص227.

[3] – تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، نا: دار العاصمة، ص118.

[4] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج8، ص161.

[5] – التاريخ الكبير، البخاري، مصدر سابق، ج8، ص11.

[6] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج8، ص343.

[7] – الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، مصدر سابق، ج3، ص132.

[8] – ذخيرة الحفاظ، ابن الطاهر المقدسي، مصدر سابق، ج2، ص915.

[9] – عُجالةُ الرّاغِب المُتَمَنِّي في تخريج كِتابِ «عَمَلِ اليَوم وَاللَيلة» لابن السُّنِّي، أبو أسامة، سليم بن عيد الهلالي، دار ابن حزم للطّبَاعة وَالنشر وَالتَوزيع، بيروت – لبنان، ط: 01، ت ط: 1422 هـ - 2001 م، ، ج2، ص741.

هذا حكم عليه النُّقاد بالكذب والوضع كما سلف، فلا مرية إذا في ضعف هذا الإسناد، وأما باقي الأسانيد والطرق فمدار الرواية فيها هو جابر الجعفي وهو كما ترجح عندنا ضعيف في الحديث.

وعليه، من خلال ما سبق ذكره، فإنَّ هذا الحديث موضوعٌ؛ وقد أصاب المعلِّمي في تعقُّبه وترجيحه للحكم بالوضع دون الضعف والله أعلم.

الفرع الثاني: حديث أنس رضي الله عنه: "إنَّ من عباد الله من لو أقسم على الله لأبرَّه"

ذكر الإمام الشَّوكاني بأنَّ هذا الحديث موضوع[1]، ونقل في موضع آخر عن القزويني القول بوضعه[2]، وذكر بأن له قصة في الصحيح بنحو هذا اللفظ، فتعقَّبه المعلِّمي بأنه ورد بهذا اللفظ ذاته في الصحيح في مواضع منها تفسير البقرة، باب (ياأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص) وبمعناه في صحيح مسلم من حديث حارثة بن وهب، ومن حديث أبي هريرة، وذكر فائدة مفادها أنَّ صاحب هذه الدرجة لا يكون إلا من أعلم الناس بالله عز وجل، وأخشاهم له، وأتبعهم لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم الله تعالى رقيب عليه، فلا يقسم إلا حيث يريد الله تعالى إيراده وأن الحديث في غاية الصحة[3].

- **المناقشة:**

هذا الحديث روي في مواضع عديدة في صحيح البخاري، وورد بمعناه في صحيح مسلم، أماَّ صحيح البخاري فرواه بهذا اللفظ في أربعة مواضع في الصحيح؛ فرواه في "كتاب التفسير" من الصحيح، باب "قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ) إِلَى قَوْلِهِ (عَذَابٌ أَلِيمٌ)"، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرٍ السَّهْمِيَّ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الرُّبَيِّعَ عَمَّتَهُ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ فَأَبَوْا ، فَعَرَضُوا الأَرْشَ فَأَبَوْا ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – وَأَبَوْا إِلاَّ الْقِصَاصَ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – بِالْقِصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ لاَ وَالَّذِى بَعَثَكَ

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص254.

[2] – المرجع نفسه، ص508.

[3] – المرجع نفسه، ص254.

بِالْحَقِّ لاَ تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – « **يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ** » . فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفَوْا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – « **إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ** »[1].

ورواه الإمام مسلم أيضا في صحيحه من حديث أنس؛ قال رحمه الله: باب إِثْبَاتِ الْقِصَاصِ فِى الأَسْنَانِ وَمَا فِى مَعْنَاهَ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُخْتَ الرُّبَيِّعِ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– « **الْقِصَاصَ الْقِصَاصَ** ». فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُقْتَصُّ مِنْ فُلاَنَةَ وَاللَّهِ لاَ يُقْتَصُّ مِنْهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم– « **سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمَّ الرَّبِيعِ الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ** ». قَالَتْ لاَ وَاللَّهِ لاَ يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا. قَالَ فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– « **إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ** »[2].

- **التحليل والترجيح:**

هذا الحديث متفق عليه، ومروي في الصحاح فلا شك في صحَّته بل في أعلى مراتب الصحة، والعجب كلَّ العجب على حكم الإمام الشَّوكاني بوضعه.

[1] – الجامع الصحيح، البخاري، مصدر سابق، كتاب التفسير، باب (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِى الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ) إِلَى قَوْلِهِ (عَذَابٌ أَلِيمٌ)، ح4500، ج14، ص476، وقد روي في مواضع عديدة منها: ح2703، 2806، 4611.

[2] – صحيح مسلم، مصدر سابق، كتاب القسامة، باب إِثْبَاتِ الْقِصَاصِ فِى الأَسْنَانِ وَمَا فِى مَعْنَاهَا، ح4467، ج5، ص105.

المطلب الثاني: الحكم على الحديث بالحسن والصحة

الفرع الأول: حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: "طاعة المرأة ندامة"

ذكر الإمام الشَّوكاني لهذا الحديث عدة أسانيدَ، ومن هذه الأسانيد ذكر إسناد الإمام الحاكم الذي يروي فيه الحديث من طريق بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن جده بلفظ: "هلكت الرجال حين أطاعت النساء. فإن: في خلافهن البركة"[1].

وقال: أخرجه الطبراني والحاكم وصححه، فكأن الإمام الشَّوكاني أقرَّ الحاكم على تصحيحه لهذا الحديث، فتعقَّبه المعلِّمي بأن هذا ليس بصحيح، وأنَّه لا يسلَّم للحاكم بتصحيحه هذا، وعلل كلامه بأنَّ بكَّارًا ضعيفٌ عند أئمَّة الجرح والتعديل، علاوةً على هذا، فأبوه لم يوثَّق توثيقا معتبرا، فهو معدود من المجاهيل فأنَّى لحديثٍ بهذا الإسناد بالصحة، وذكر أن الحديث الصحيح عن أبي بكرة مرفوعاً هو حديث: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"[2].

- **المناقشة:**

روي هذا الحديث من عدة طرق وبعدة ألفاظ، فرواه ابن عدي[3] من طريق عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن أم سعد بنت زيد بن ثابت عن أبيها قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "طاعة المرأة ندامة". وقال: "وعنبسة هذا متروك الحديث".

ورواه العقيلي[4] والقضاعي[5] من طريق مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مرفوعا بلفظ "طاعة النساء...".

---

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، ص130.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج6، ص462.

[4] – الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج4، ص74.

[5] – مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت 454هـ)، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نا: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:02، ت ط: 1407 – 1986، ج1، ص160.

قال العقيلي: "محمد بن سليمان بن سليط الأنصاري السالمي مجهول بالنقل روى عنه ضعف حديثه من أجل عبد العزيز بن يحي وعبد العزيز متروك"[1].

وروى ابن الجعد في مسنده من طريق أَبِي عَقِيلٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «خَالِفُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ فِي خِلَافِهِنَّ الْبَرَكَةَ»[2].

وروى ابن أبي خيثمة[3]، والطبراني[4]، وأبو نعيم[5]، والحاكم[6]، من طريق بكَّار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي بكرة رضي الله عنه: أن النَّبي صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يبشره بظفر خيل له ورأسه في حجر عائشة رضي الله عنه، فقام فخر لله تعال ساجدا فلما انصرف أنشأ يسأل الرسول فحدثه فكان فيما حدثه من أمر العدو وكانت تليهم امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "هلكت الرجال حين أطاعت النساء". باختلاف في ألفاظه، واللَّفظ للحاكم.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي[7].

أمَّا عن حكم الإسناد في الحديث الأوَّل، ففي إسناده عنبسة بن عبد الرحمن، ضعفه جمع من الأئمة؛ فقال فيه يحي بن معين: " لا شيء"[8]، وقال البخاري: "تركوه"[9]، وقال أبو حاتم: " متروك

[1] – الضعفاء الكبير، العقيلي، المصدر السابق، ج4، ص74.

[2] – مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: 230هـ)، عامر أحمد حيدر، نا: مؤسسة نادر – بيروت، ط: 01، ت ط: 1410 – 1990، ص436.

[3] – التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، مصدر سابق، ج2، ص976.

[4] – المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ج1، ص135.

[5] – تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، مصدر سابق، ج1، ص459.

[6] – المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1411 - 1990، ج4، ص323.

[7] – المستدرك على الصحيحين، الحاكم، المصدر السابق، ج4، ص323.

[8] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج6، ص403.

[9] – التاريخ الكبير، البخاري، مصدر سابق، ج7، ص39.

الحديث كان يضع الحديث"[1]. وقال النسائي: "متروك"[2]، وقال ابن حبان: "هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به"[3]، وقال الدارقطني: "ضعيف"[4].
أمَّا الثاني ففيه، مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، قال أبو حاتم: " ضعيف الحديث"[5]. وقال الأزدي: "شبه لا شيء"[6]، وقال العقيلي: "يروي عن هشام بن عروة بواطيل لا أصل لها"[7].

أمَّا الثالث ففيه حَفْصِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وهو مجهول أورده ابن أبي حاتم برواية أبي عقيل هذا وحده ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[8].

وأمَّا الرابع وفيها رواية الحاكم والتي صححها في المستدرك وهي التي تعقب عليها المعلِّمي بأن هذه الرواية ليست بالصحيحة فنقف أولا على راوٍ فيها وهو بكَّار، وقد اختلف فيه النقاد بين موثّق ومضعّف، كما قال ابن عبد البر: "يختلفون فيه"[9]. فوثقه يحي بن معين كما نقل عنه إسحاق بن منصور قوله في بكَّار: "صالح"[10]، وقال فيه البزار: "ليس به بأس"[11]، وذكره ابن حبان

[1] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج6، ص403.
[2] – الضعفاء والمتروكون، النسائي، مصدر سابق، ص76.
[3] – المجروحين، ابن حبان، مصدر سابق، ج2، ص171.
[4] – العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ومحمد بن صالح بن محمد الدباسي، نا: دار طيبة – الرياض، ط: 01، ت ط: 1405 هـ – 1985 م، ج7، ص280.
[5] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج7، ص268.
[6] – الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج3، ص69.
[7] – الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج4، ص74.
[8] – ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج3، ص184.
[9] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، مصدر سابق، ج3، ص11.
[10] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج2، ص408.
[11] – تهذيب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ج1، ص947.

في الثقات[1]، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ يكتب حديثهم"[2]، وقال الجوزجاني: "ثقة مأمون"[3]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[4].

بينما ضعَّفه عصبة من الأئمة النُّقَّاد، فضعفَّه ابن معين في رواية أخرى عنه حين سُئِلَ عَنْ بَكَّار بن عَبْد الْعَزِيْز بن أَبِي بَكْرَة؟ قَالَ: "لَيْسَ حَدِيثه بِشَيْءٍ"[5]، وقال البخاري: "مقارب الحديث"[6]، وقال أبو محمد بن الجارود: "ليس حديثه بشيء"[7]، وذكره الساجي، وأبو العرب في جملة الضعفاء[8]، قال الذهبي: " فيه لين"[9]، وقال محمد بن الطاهر المقدسي: " ليس بِشَيْء فِي الحَدِيث"[10].

إنَّ المتأمِّل في كلام الأئمة الموثقين له يجد عبارات غير قوية في التوثيق فهي في أدنى درجات التَّوثيق، أو أنها عبارات تحمل على العدالة الدينية كقولهم "صدوق"[11]، بينما نجد عبارات قوية في غمز ضبط الراوي، بل اختلف النقل عن ابن معين ذاته في التوثيق والتضعيف وهذه أمارة على وهن هذا الراوي، وهذا دليل على أن الرواية ضعيفة، والوهن فيها من بكَّارٍ.

---

[1] – الثقات، ابن حبان، مصدر سابق، ج6، ص107.

[2] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج2، ص219.

[3] – تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: بشار عوّاد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي، ط: 01، ت ط: 2003 م، ج5، ص360.

[4] – تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ص174.

[5] – التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، مصدر سابق، ج2، ص976.

[6] – علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، تحق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، نا: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1409، ص393.

[7] – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، مصدر سابق، ج3، ص11.

[8] – المصدر نفسه.

[9] – الكاشف، الذهبي، مصدر سابق، ج1، ص273.

[10] – تذكرة الحفاظ، محمد بن الطاهر المقدسي، مصدر سابق، ج2، ص818.

[11] – ينظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت 1386هـ)، مصدر سابق، ج1، ص449.

وممَّا يدلُّ أيضا على ضعف هذه الرواية، أنَّ حديث: "لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً"[1]، قد رواه الصحابي الجليل أبو بكرة رضي الله عنه كما في الصحيح، فالظَّاهر جدًا أنَّ بكارًا وهم في لفظه وخالف من رواه عن أبي بكرة باللفظ المشهور، والله أعلم.

أمَّا عن أبيه عبد العزيز بن أبي بكرة، فلم نقف على كثير كلام للعماء النُّقاد عليه فهو مجهول حال عندهم، خلا ذكر ابن حبان له في الثقات[2]، وقول العجلي: "بصري تابعي ثقة"[3]، وقد سبق وبيَّنا أن توثيق العجلي لا يجعل مرجِّحا لتساهله في التوثيق، وقد نُقل عن ابن القطان زعمه حاله لا يُعرف[4]، وقال ابن حجر: "صدوق"[5].

فالحكم على عبد العزيز بن أبي بكرة والله أعلم أنَّه مجهول الحال، وتوثيق ابن حبان والعجلي له توثيق غير معتبر، ويعضِّد هذا الكلام، تصريح ابن القطان له بالجهالة.

- **التحليل والترجيح:**

روي الحديث من عدة طرق، وبعدة ألفاظ متغايرة، ولا يسلم أي سند منها من كلام فكل سند يحوي على راوٍ إمَّا ضعيف، أو متروك، أو مجهول، كما روى هذا الحديث باختلاف ألفاظه جمع من الأئمة في كتبهم فرواه العقيلي، والقضاعي، وابن الجعد، والحاكم، والطبراني، وابن أبي خيثمة، وأبو نعيم.

أما الحديث الذي رواه الحاكم وصحح إسناده، فلا يسَلَّم له بهذا لأن في الإسناد علتان، ضعف وجهالة، فضعف في بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، وجهالة حالٍ في أبيه، كما سبق بيانه، وكلا العلتان قادحتان في صحَّة هذا الحديث والله أعلم.

وعليه نستطيع القول بأنَّ المعلِّمي أصاب في تعقُّبه على الإمام الشَّوكاني لأنَّه لم يتعقَّب على الإمام الحاكم بتصحيحه للحديث، وأن الأدلة والشواهد التي استدل بها على ضعف الإسناد ضعيفة والله أعلم بالصواب.

---

[1] – أخرجه البخاري في الصحيح (8/6، رقم4425). الجامع الصحيح، البخاري، مصدر سابق، ج6، ص8.

[2] – الثِّقات، ابن حبان، مصدر سابق، ج5، ص122.

[3] – الثقات، العجلي، مصدر سابق، ج2، ص95.

[4] – تهذيب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ج6، ص332.

[5] – المصدر نفسه، ص611.

الفرع الثاني: حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه: "الربا سبعون بابا، أصغرها كالذي ينكح أمه".

هذا الحديث خرَّجه الشَّوكاني عن جمع من الصحابة، ثم قال – عن رواية عبد الله بن حنظلة عند أحمد والدارقطني –: "لم يصب ابن الجوزي بإدخال هذا الحديث في الموضوعات. فحسين المذكور قد احتج به أهل الصحيح، وقد وثقه جماعة"[1]، ثم ذكر من شواهد هذا الحديث شاهدا عن "ابن مسعود عند الحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين"[2]. فتعقبه المعلِّمي بأنَّ الأئمة عدوا هذا الحديث من أوهام حسين، فقال: "لكنهم حكموا عليه بالغلظ في هذا، أشار إلى ذلك الإمام أحمد، إذ روى الخبر عن حسين ثم عقَّبه بالرواية التي جعلته من قول كعب، وكذلك أعله أبو حاتم"، وكذلك عدم اتفاقهم على صحبة عبد الله بن حنظلة راوي الحديث، فقال: "في صحبة عبد الله بن حنظلة نظر، وقد نفاها إبراهيم الحربي"، وكذلك تكلم على شاهد ابن مسعود فقال: "في سنده: محمد بن غالب التمتامي، وهو صاحب أوهام ولم أر الخبر عن ابن مسعود إلا من طريقه ووقع في السند في المستدرك وتلخيصه واللآلئ (شعبة عن زيد عن إبراهيم) وفيمن روى عنه شعبة، زيد العمى وهو ضعيف، لكن أخشى أن يكون الصواب (زبيد) فالله أعلم"، ثم ختم كلامه بقوله: "والذي يظهر لي أن الخبر لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم البتة"[3]

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص149.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه

- **المناقشة:**

رُوِيَ هذا الحديث عن عبد الله بن حنظلة من وجهين؛ موقوف على كعب الأحبار، ومرفوع إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وسنخرج كلا الوجهين – بإذن الله –:

أما المرفوع: فرواه أحمد[1]. والبزار[2]، والدارقطني[3]، عن يحيى بن يزداد أبي السقر الوراق.

– كلاهما – أحمد ويحيى – عن حسين بن محمد، عن جرير بن حازم، عن **أيوب السختياني**.

ورواه ابن أبي عاصم[4]، عن **عبد الله بن سليم**. والطبراني[5]، عن **يحيى**. ورواه أبو القاسم البغوي[6]، والدارقطني[7]، وابن قانع[8]، عن **هاشم بن الحارث**. وابن عبد البر[9]، عن **عبد اللَّه بن جعفر الرَّقِّيّ**، كلهم عن عبيد الله، عن **ليث بن أبي سُلَيْم**.

– كلاهما – أيوب وليث – عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

---

[1]– المسند، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج36، ص288، ح21957.

[2]– البحر الزخار، البزار، مصدر سابق، ج8، ص309، ح3381.

[3]– السنن، الدارقطني، مصدر سابق، ج3، ص403، ح2843. قال الدارقطني: "رواه عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة فجعله عن كعب ولم يرفعه".

[4]– الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت 287هـ)، ط1، تحق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، نا: دار الراية، الرياض، السعودية، ت ط:1411هـ، ج5، ص229، ح2759.

[5]– المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ج3، ص124، ح2682.

[6]– معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت 317هـ)، تحق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط1، نا: مكتبة دار البيان، الكويت، ت ط:1421هـ، ج4، ص95، ح1629. قال البغوي: "وهما – أي طريق حسين محمد و ليث بن أبي سليم – عندي وهم".

[7]– السنن، الدارقطني، المصدر السابق، كتاب البيوع، ج3، ص405، ح2845.

[8]– معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت 351هـ)، تحق: صلاح بن سالم المصراتي، ط1، نا: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ت ط:1418هـ، ج2، ص91.

[9]– الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحق: علي محمد البجاوي، ط1، نا: دار الجيل، بيروت، لبنان، ت ط:1412هـ، ج3، ص893.

وأما الموقوف على كعب الأحبار؛ فرواه أحمد[1]، وعبد الرزاق[2]، وابن أبي شيبة[3]، والدارقطني[4]، والبغوي[5]، بطرق عن سفيان الثوري، عن **عبد العزيز بن رُفَيْعٍ**.

ورواه عبد الرزاق[6]، عن **بَكَّار**[7]، ورواه العقيلي[8]، عن محمد بن موسى البلخي، عن مكي بن إبراهيم، **عن ابن جريج**[9]، -كلهم - عبد العزيز وبَكَّار وابن جريج - عن ابن أبي مليكة، عن ابن حنظلة بن الراهب، عن كعب.

أمَّا عن مدارات الحديث، فمدار الحديث المرفوع من الطريق الأول على حسين بن محمد، وهو حسين بن محمد بن بهرام التميمي، روى له الستة، قال عنه أحمد ابن حنبل: "اكتبوا عنه"[10]، وقال النسائي: "ليس به بأس"[11]، وقال العجلي: "بصري ثِقَة"[12]، وقال ابن سعد: "كان ثقة"[13]، وقال الذهبي: "المَرُّوذي الحافظ، وهو هو لا مغمز فيه"[14].

---

[1]- المسند، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج36، ص289، ح21958.

[2]- المصنف، عبد الرزاق، مصدر سابق، ج8، ص315، ح15349.

[3]- المصنف، ابن أبي شيبة، مصدر سابق، ج4، ص447، ح21997.

[4]- السنن، الدارقطني، مصدر سابق، كتاب البيوع، ج3، ص404، ح2844.

[5]- معجم الصحابة، البغوي، مصدر سابق، ج4، ص96، ح1630.

[6]- المصنف، عبد الرزاق، المصدر السابق، ج8، ص315، ح15348.

[7]- هو بكار بن عبد الله اليماني، قال عن أحمد وابن معين: "ثقة"، انظر: العلل ومعرفة الرجال: أحمد - رواية عبد الله -، ج3، ص146. الجرع والتعديل: ابن أبي حاتم، ج2، ص408.

[8]- الضعفاء، العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص261.

[9]- قلنا: صرح ابن جريج بالسماع من ابن أبي مليكة.

[10]- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج8، ص650.

[11]- المصدر نفسه، ج8، ص650.

[12]- الثقات، العجلي، مصدر سابق، ج1، ص303.

[13]- الطبقات الكبرى، ابن سعد، مصدر سابق، ج7، ص338.

[14]- ميزان الاعتدال، الذهبي، مصدر سابق، ج1، ص547.

أما الطريق الثانية فالمدار فيها على ليث بن أبي سُلَيْم، قال عنه ابن معين: "ضعيف"[1]، وقال مَرَّةً: "ليس حديثه بذاك"[2]، وقال أحمد: "ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حدث الناس عنه"[3]، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: "يضعف حديثه ليس بثبت"[4]، وقال العجلي: "جائز الحديث"، وقال مَرَّةً: "لا بأس به"[5]، وقيل لعيسى بن يونس: لم تسمع من ليث بن أبي سليم؟ قال: "قد رأيته وكان قد اختلط وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن"[6]، وقال أبو حاتم: "سمعت أبا معمر يقول: "كان ابن عيينة لا يحمد حفظ ليث بن أبي سليم"[7]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: "ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث"[8].

وأما الرواية الموقوفة على كعب الأحبار فمدارها على عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة المكي – وهو المدار الرئيسي للمرفوع كذلك –، روى له الستة، قال عنه العجلي: "تابعي، ثقة"[9]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: "مكي ثقة"[10]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[11].

وقد اختُلِفَ في هذا الحديث على ابن أبي مُليكة، فرواه: الثوري وابن جريج وبكار، عنه، عن عبد الله بن حنظلة، موقوفا على كعب الأحبار. ورواه ليث وأيوب، عنه، عن عبد الله بن حنظلة مرفوعا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد رجح أبو حاتم الطريق الموقوف على المرفوع عن عائشة – رضي الله عنها – حيث قال: "هذا خطأ؛ رواه الثوري، وغيره، عن عبد

---

[1]– التاريخ، ابن معين – رواية الدارمي –، مصدر سابق، ص197.

[2]– التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، مصدر سابق، ج1، ص230.

[3]– الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج7، ص178.

[4]– أحوال الرجال: أبو إسحاق الجوزجاني، تحق: عبد العليم البَستوي، نا: حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان، ص149.

[5]– الثقات، العجلي، مصدر سابق، ج2، ص231.

[6]– الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج7، ص178.

[7]– المصدر نفسه.

[8]– المصدر نفسه.

[9]– الثقات، العجلي، ط1، نا: دار الباز، ت ط:1405هـ، ص268.

[10]– الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ج5، ص100.

[11]– الثقات، ابن حبان، مصدر سابق، ج5، ص2.

العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة، عن كعب، قوله"[1]، وكذا رجح الموقوفَ العقيليُّ على مرفوع أبي هريرة – رضي الله عنه –، فقال: "حديثُ ابن جُرَيج أولى"[2].

لو صح عندهما المرفوع عن عبد الله بن حنظلة لرجحاه ولم يرجحا الموقوف، هذا وقد قال الدارقطني: "هذا – أي الموقوف على كعب – أصح من المرفوع"[3]، وقال أبو القاسم البغوي: "وهما – أي طريق حسين بن محمد و ليث بن أبي سليم – عندي وَهَم"[4].

وحتى لو افترضنا صحة رواية حسين بن محمد عن أيوب، فإنَّ أيوب وإن كان إماما حافظا فإنه يكون قد خالف الجماعة الثقات عن ابن أبي مليكة فقد يُحكَمُ بوهمه، أو وهم جرير بن حازم الراوي عنه، ولذلك حملوا هذا الوهم حسينَ بن محمد لأنه دونهم في الوثاقة. زيادة على أنَّ عبد الله بن حنظلة كان صغيرا لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم، قال البغوي: "رأى النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو ابن سبع سنين"[5]، واعتبر بعضهم أحاديثه مرسلة، قال ابن عبد البر: "وأحاديثه عندي مرسلة"[6]، فالموقوف أشبه، كما قال المعلِّمي – رحمه الله –.

و أمَّا شاهد ابن مسعود أخرجه الحاكم عن أبي بكر بن إسحاق، وأبي بكر بن بالويه قالا: أنبأ **محمد بن غالب**، ثنا عمرو بن علي، ثنا ابن أبي عدي، ثنا شعبة، عن زيد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الربا ثلاثة وسبعون بابا، أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم"، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على

[1]– علل الحديث، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج3، ص646.
[2]– الكامل في الضعفاء، العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص261.
[3]– السنن، الدارقطني، مصدر سابق، ج3، ص404.
[4]– معجم الصحابة، البغوي، مصدر سابق، ج4، ص95.
[5]– المصدر نفسه، ج4، ص96.
[6]– الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، مصدر سابق، ج3، ص893.

شرط الشيخين ولم يخرجاه"[1]. ومدار هذا الحديث على محمد بن غالب وهو التمتامي، قال الدارقطني: "ثقة مأمون، إلا أنه كان يخطىء، وكان وهم في أحاديث"، وقال: "مكثر مجود"[2].

والذي خَشِيَ منه العلامة المعلِّمي وقع، إذ الراوي عن شعبة زُبَيْدٌ وليس زيد. إذ ليس فيمن روى عنه شعبة إلا زيدين: الأول زيد بن الحوارى العمى، وزيد بن محمد العمري[3]، وكلاهما لم يرو عن من اسمه إبراهيم، ولكن زُبيد بن الحارث اليامي أو الأياميّ الكوفي[4]، روى عن أربعة كلهم إبراهيم، وشيخه هنا هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي[5]، إذ هو الوحيد من شيوخه الذين يروون عن أبي عائشة مسروق بن الأجدع الكوفي الهمداني[6]، وهو أخص أصحاب عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –، من أجل ذلك رجعنا إلى طبعتين مصورتين فوجدناها مختلفة إذ في طبعة دار الكتب العلمية التي اعتمدناها فيها زيد، وطبعة دار التأصيل فيها زُبيد[7]، ورجعنا إلى نسختين خطيتين فإذا بها اتفقت على زُبَيْد[8]، فالإسناد حسن إذا لم يكن من أوهام محمد بن غالب التمتامي إذ قد تفرد، فلا يبعد أن يكون من أوهامه.

ورواه عبد الرزاق[9]، عن الثوري، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود قال: "الربا بضعة وسبعون بابا، أهونها كمن أتى أمه في الإسلام"، هكذا موقوفا. والأعمش على إمامته فهو مُدَلِّسٌ وقد عنعن.

---

[1]– المستدرك: الحاكم، ج2، ص43، رح:2259.

[2]– موسوعة أقوال الدارقطني، محمد مهدي المسلمي وآخرون، ط1، نا: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ت ط:2001م، ج2، ص612.

[3]– وثقه أبو داود وأبو حاتم والنسائي والدارقطني وابن حبان. انظر: مصدر سابق: المزي، ج10، ص106.

[4]– قال عنه يحي القطان: "ثبت"، ووثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي. انظر: مصدر سابق: المزي، ج9، ص291.

[5]– قال الأعمش: "كان صيرفي الحديث". انظر: مصدر سابق: المزي، ج2، ص233.

[6]– قال ابن معين: "ثقة لا يسأل عَنْ مثله"، وقال ابن عيينة: "بقي مسروق بعد علقمة لا يفضل عليه أحد". انظر: مصدر سابق: المزي، ج27، ص451.

[7]– المستدرك على الصحيحين، الحاكم، نا: دار التأصيل، ج3، ص222، رح:2293.

[8]–ينظر: مخطوطة معهد المخطوطات 256 يونسكو أزهر "رواق المغاربة": الجزء الثاني، لوحة رقم 22. وكذا: مخطوطة الخزانة الوزيرية بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء، الجزء الأول، لوحة رقم: 243.

[9]– المصنف: عبد الرزاق، باب ما جاء في الربا، ج8، ص314، رح:15346.

ورواه عبد الرزاق أيضا، عن معمر، عن عطاء الخراساني، عن رجل، عن عبد الله بن مسعود موقوفا، وفيه مجهول كما هو بَيِّنٌ[1].

فهذا الشاهد لا يُقَوِّي حديث عبد الله بن حنظلة أبدا، وإنما يصح موقوفا على كعب وقد يصح موقوفا أيضاً عن ابن مسعود – إذا صح سماع الأعمش من عمارة – وهذا قد يشعر أنَّ للحديث أصلا ولكنه لا يصح مرفوعا.

- **التحليل والترجيح:**

ومن خلال ما سبق من تخريج الحديث والوقوف على كلام الأئمة حوله يتبين أنَّ الحديث لا يصحُّ مرفوعًا، وأن هذا الحديث من أوهام الحسين، لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما عن الحكم بالوضع فيه فبعيد لأن جمع الطرق يشعر بأن هذا الحديث له أصل، وعليه فيمكننا القول بأن كلام المعلِّمي راجح في هذا الحديث والله أعلم.

[1]– المصنف: عبد الرزاق، مصدر سابق، باب ما جاء في الربا، ج8، ص314، رح:15344.

الفرع الثالث: حديث أبي أمامة رضي الله عنه: "اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله"

ذكر الشَّوكاني هذا الحديث عن أبي سعيد مرفوعا وابن عمر وبيَّن تضعيف الأئِمة لهما، وذكره عن أبي أمامة ثم نقل عن السيوطي في اللآلئ قوله: "الحديث حسن صحيح" وتعقَّبه بقوله: "وعندي أن الحديث حسن لغيره، وأما صحيح فلا"[1]، وذكر له شواهد من حديث ثوبان وأنس، وتعقب المعلِّمي تحسين الشَّوكاني لحديث أبي أمامة، فقال: "تفرد به بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث، وبكر بن سهل ضعفه النسائي، وهو أهل ذلك فإن له أوابد، وعبد الله بن صالح أدخلت عليه أحاديث عديدة، فلا اعتداد إلا بما رواه المتثبِّتون عنه بعد اطِّلاعهم عليه في أصله..."، وضعف شواهده كذلك، ثم ختم بقوله: "لا أراه يستقيم الحكم بحسنه، وإن كان معناه صحيحا"[2].

المناقشة:

الحديث محل الخلاف هو حديث أبي أمامة، وهو الذي سنناقشه.

روى هذا الحديث الطبراني[3]. ورواه ابن نصر[4]، عن أبي علي محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري؛ كلاهما عن **بكر بن سهل**.

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص245.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المعجم الكبر، الطبراني، مصدر سابق، ج8، ص102، ح7497.

[4] – الفوائد عن الشيوخ، ابن نصر، تحق: أبو عبد الله حمزة الجزائري، ط1، نا: مكتبة دار النصيحة، ت:1428هـ، ص100، ح102.

ورواه القضاعي، عن هبة الله بن إبراهيم الخولاني، عن علي بن الحسين القاضي، عن أبو عروبة، عن **محمد بن عوف**[1]. ورواه ابن أبي خيثمة[2]، عن **يحيى بن معين**، ومن طريق ابن أبو خيثمة أخرجه ابن عبد البر[3]. ورواه ابن عدي، عن **جعفر بن أحمد بن علي بن بيان**[4]. ورواه ابن نصر، عن أبي علي محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري، عن **عمارة بن وثيمة**[5]، والخطيب، عن طلحة بن علي بن الصقر الكتاني، عن أبي الحسين أحمد بن عيسى بن الحكم المقرئ الحربي، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن المستلم بن حيان، عن **أبي بكر محمد بن رزق الله**[6].

– كلهم – بكر وابن عوف وابن معين وجعفر بن أحمد وعمارة وأبو بكر –، عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومدار هذا الحديث على عبد الله بن صالح، وهو أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، اختلف فيه؛ إذ طعن فيه أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري وابن المديني والنسائي، وقال أبو حاتم: "أخرج أحاديث في آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، لم يكن وزن أبي صالح الكذب، كان رجلا صالحا"[7]، ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: "حسن الحديث"، وقال أبو حاتم: "سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث"، وقال أيضا: "سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث، يقول: أبو صالح، ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يُحَدِّثُ بحضرة أبي، وأبي يَحُضُّه على التحديث"[8].

---

[1]– مسند الشهاب، القضاعي، مصدر سابق، ج1، ص387، ح663.

[2]– التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، مصدر سابق، ج3، ص269، ح4793.

[3]– جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحق: أبي الأشبال الزهيري، ط1، نا: دار ابن الجوزي، السعودية، ت:1414هـ، ج1، ص677.

[4]– الكامل في الضعفاء، ابن عدي، مصدر سابق، ج5، ص345. قال ابن عدي: "ولا أعلم يرويه عن راشد بن سعيد غير معاوية بن صالح وعن معاوية أبو صالح".

[5]– الفوائد عن الشيوخ، ابن نصر، مصدر سابق، ص100.

[6]– تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج6، ص278.

[7]– ميزان الاعتدال، الذهبي، مصدر سابق، ج2، ص440.

[8]– تهذيب الكمال، المزي، مصدر سابق، ج15، ص98.

والحديث تفرد بهذا الحديث عبد الله بن صالح – وقد اختلفوا فيه –، عن معاوية بن صالح – وقد اختلفوا فيه أيضا –[1]، عن راشد بن سعد – وهو ثقة –[2].

تَفَرَّد عبد الله بن صالح عن معاوية، وتَفَرَّد معاوية بن صالح عن راشد، فيُخشى أن الحديث وهم من أحدهما. والله أعلم.

وللحديث شواهد من –حديث ثوبان – رضي الله عنه –و أنس:

أمَّا حديث ثوبان فرواه الطَّبري[3]، وأبو الشيخ الأصبهاني[4]، وأبو نعيم الأصبهاني[5]، والشجري[6]، من طرق عن المؤمل بن سعيد بن يوسف الرحبي، عن أبي المُعَلَّى – أو العلاء – أسد بن وداعة الطائي، عن وهب بن منبه، عن طاوس بن كيسان، عن ثوبان، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

– قلنا: فيه مؤمل بن سعيد، قال البخاري وأبو حاتم: "منكر الحديث"، وزاد ابن حبان: "جدا"[7]، وفيه أسد بن وداعة شامي ناصبي يسب – نسأل الله العافية –، قال ابن معين: "كان هو وأزهر الحرازي وجماعة يسبون عليا" – رضي الله عنه –، وقال النَّسَائي: "ثقة"[8]، فهذا الشاهد لا يصح.

وأمَّا حديث أنس – رضي الله عنه –: فرواه أبو نعيم[9]، عن محمد بن أحمد بن الحسن، عن إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي، عن سعيد بن محمد الجرمي، عن أبي عبيدة الحداد، عن

---

[1]– تهذيب الكمال، المزي، مصدر سابق، ج28، ص186.

[2]– المصدر نفسه، ج9، ص8.

[3]– جامع البيان، الطبري، تحق: عبد الله التركي، ط1، نا: دار هجر، ت:1422هـ، ج14، ص97.

[4]– أمثال الحديث، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت 369هـ)، تحق: عبد العلي حامد، ط2، نا: الدار السلفية، بومباي، الهند، ت ط:1408هـ، ص166.

[5]– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، مصدر سابق، ج4، ص81.

[6]– ترتيب الأمالي الخميسية، محمد بن أحمد العبشمي، تحق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، نا: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط:1422هـ، ج1، ص331.

[7]– ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، مصدر سابق، ج8، ص49. لسان الميزان، الذهبي، مصدر سابق، ج8، ص233.

[8]– لسان الميزان، ابن حجر، مصدر سابق، ج2، ص93.

[9]– الطب النبوي، أبو نعيم الأصبهاني، تحق: مصطفى خضر دونمز التركي، ط1، نا: دار ابن حزم، ط1، ت ط:2006م، باب في استعمال الفراسة...، ج1، ص206، رح:67.

أبي بشر المزلق، عَن ثابت، عَن أنس، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلَّم: "إن لله عبادا يعرفون الناس بالتَّوَسُّم".

وفيه إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي، قال الدارقطني: "ليس بثقة، حدث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة"[1]، وفيه كذلك أبو بشر المزلق، بكر بن الحكم التميمي قَال أبو زرعة: "شيخ، ليس بالقوي"، وهذا الحديث مما أنكره عليه أبو حاتم، قال الذهبي: " روى خبرا منكرا قاله أبو حاتم، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن لله رجالا يعرفون الناس بالتوسم""[2]، وعليه فالشاهدان لا يصحان، والله أعلم.

- **التحليل والترجيح:**

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الحديث تَفَرَّد به عبد الله بن صالح عن معاوية، وتَفَرَّد به معاوية بن صالح عن راشد، فيُخشى أن الحديث وهم من أحدهما، أمَّا فيما يخص الشاهدان فكما سبق فهما لا يصحَّان لضعف مؤمل بن سعيد، وإبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي، ومنه يترجح قول المعلِّمي على قول الإمام الشَّوكاني، والحكم على الحديث بالحسن لا يستقيم والله أعلم.

[1]- مصدر سابق: محمد مهدي المسلمي وآخرون، ج1، ص39.

[2]- انظر: مصدر سابق: المزي، ج4، ص204. ميزان الاعتدال: الذهبي، ج1، ص344.

الملاحق: تعقبات المعلِّمي على غير الشَّوكاني

- أولا: تعقباته على السيوطي
- ثانيا: تعقباته على ابن حجر
- ثالثا: تعقباته على ابن الجوزي
- رابعا: تعقباته على الصغاني

أولا: تعقبه على السيوطي

01- حديث مالك بن العتاهية رضي الله عنه: "إن لقيتم عشَّارا فاقتلوه"[1].

نقل الإمام الشَّوكاني عن السيوطي تحسينه للحديث فقال السيوطي: "والصواب أنه حسن"، فتعقبه المعلِّمي بأن هذا كلام عجيب خصوصا إذا صدر من السيوطي، فقال: "هذا عجيب"، لأن الإسناد المروي به له علل كثيرة منهما الإبهام والجهالة وكذا التدليس والضعف فكيف يحكم على مثل هذا الإسناد بالحسن؟[2]

وللوقوف على صحة كلام المعلِّمي من عدمه لابد من الوقوف على طرق هذا الحديث وكلام النقاد فيه، فنقول وبالله التوفيق:

أخرج الحديث: أحمد[3] والطبرانى[4] والروياني[5] من طريق ابن لهيعة عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ مُخَيِّسِ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ جُذَامٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَتَاهِيَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِذَا لَقِيتُمْ عَاشِرًا فَاقْتُلُوهُ**» واللفظ لأحمد.

الإسناد فيه ابن لهيعة ضعفه النسائي[6] وغيره من الأئمة، وقال فيه ابن الجوزي: "منكر وسيئ الحفظ"[7]، واشتهر بالتدليس عند جمع من الأئمة[8]، حتى إنَّ الإمام السيوطي نفسه وصفه بذلك، وغمزه الإمام الباجي المالكي[9].

---

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص214.

[2] – المرجع نفسه، ص215.

[3] – مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ح18057، ج29، ص597.

[4] –المعجم الكبير، الطبراني، مصدر سابق، ج19، ص301

[5] – مسند الروياني، الروياني، مصدر سابق، ج2، ص434، رقم 1457.

[6] –الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ) ، تحق: محمود إبراهيم زايد، نا: دار الوعي – حلب، ط: 01، 1396هـ، ص64.

[7] –الضعفاء والمتروكين، بن الجوزي، ج2، ص136.

[8] –أسماء المدلسين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحق: محمود محمد محمود حسن نصار، نا: دار الجيل – بيروت، ط: 01، ج66، ص29.

[9] – التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، الباجي، مصدر سابق، ج1، ص260.

وفي الإسناد أيضا مُخَيِّسِ بْنِ ظَبْيَانَ وهو من المجهولين لا يذكر له عند الأئمة جرح ولا تعديل، والعلة الثالثة القادحة وجود راوٍ مبهم في الإسناد، فاجتمعت بذلك ثلاث علل في هذا الحديث؛ إبهام، وجهالة، وضعف.

ومن هنا يتبين لنا أنه لا غرابة في استنكار وتعجب المعلّمي على السيوطي فقد جمع الإسناد حججا للضعف واضحة جلية عند كل ذي لبٍّ، ومن له اشتغال بعلوم الحديث ولله الكمال المطلق سبحانه تعالت أسماؤه ولا إله غيره.

02-حديث أي موسى الأشعري رضي الله عنه: "يا معشر العلماء: إني لم أضع علمي فيكم إلا لمعرفتي بكم، قوموا فإني قد غفرت لكم"[1].

نقل الإمام الشَّوكاني توثيق السيوطي لرجال سند هذا الحديث بقوله: "رجاله موثَّقون"، فتعقَّبه المعلّمي مستنكرا توثيقه ومتعجّبا ممَّا يصدر من السُّيوطي فقال:" فهل في هذا توثيق" لأنَّ في سنده علل منها الوضع ورواية المقلوبات فكيف يطلق التَّوثيق على كل رجال وفيهم المتروك؟[2]

حتى نقف على صحة كلام المعلّمي وجب الوقوف على طرق هذا الحديث وكلام علماء النقد فيه ، أخرج هذا الحديث الطَّبراني[3]، وأبو نعيم[4] ، والبيهقي[5]، وبن عبد البر[6] من طريق طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَبْعَثُ اللَّهُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يُمَيِّزُ الْعُلَمَاءَ، فَيَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْعُلَمَاءِ، إِنِّي لَمْ أَضَعْ فِيكُمْ عِلْمِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعَذِّبَكُمْ، اذْهَبُوا فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**» واللفظ للطَّبراني.

---

[1] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص292.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المعجم الأوسط، الطبراني، مصدر سابق، ج4، ص302، المعجم الصغير، الطبراني، مصدر سابق، ج1، ص354.

[4] – معرفة الصحابة، أبو نعيم، ج4، ص1753

[5] – المدخل إلى السنن الكبرى، البيهقي، مصدر سابق، ج1، ص343.

[6] – جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج1، ص215.

وأخرجه الروياني[1] من طريق أبي مَعْمَرٍ، نا رَوْحٌ، نا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " **يَبْعَثُ اللَّهُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يُمَيِّزُ الْعُلَمَاءَ فَيَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْعُلَمَاءِ، إِنِّي لَمْ أَضَعْ عِلْمِي فِيكُمْ لِأُعَذِّبَكُمْ، اذْهَبُوا فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**"

نقل الذهبي[2] عن جمع من الأئمة أن طلحة بن زيد متروك ومنكر الحديث نقله، وهو مدار الإسناد في الحديث هذا.

من خلال كلام الذهبي يتبين لنا أن استنكار المعلِّمي للسيوطي في توثيقه لرجال هذا الإسناد في محله، أي أن فيه ما يدل بطلان هذا الإسناد عند أهل فن الحديث والله تعالى أعلم.

03- حديث عائشة رضي الله عنها: "ذَهَبْتُ لِقَبْرِ أُمِّي فَسَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهَا فَأَحْيَاهَا فَآمَنَتْ بِي، وَرَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى".

نقل الإمام الشَّوكاني عن السيوطي أن الحديث ضعيف وليس موضوعا قائلا: "الصواب الحكم عليه بالضعف لا بالوضع"، فتعقبه المعلِّمي بقوله" كثيراً ما تجمع المحبة ببعض الناس، فيتخطى الحجة ويحاربها، ومن وفق علم أن ذلك مناف للمحبة المشروعة"[3]، وأضاف أيضا تعقُّبه للسيوطي فأنَّ لإسناد فيه رجال وضَّاعون وغير موثوقين أن ينزل عن درجة الموضوع؟[4]

قال الذهبي: "النقاش أبو بكر محمد بن الحسن صاحب التفسير والقراءات هذا متأخر غير ثقة"[5].

---

[1] – مسند الروياني، الروياني، مصدر سابق، ج1، ص353

[2] –ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، مصدر سابق، ج2، ص338.

[3] – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص322.

[4] – ينظر: المرجع نفسه.

[5] – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، مصدر سابق، ج7، ص462.

قال ابن الجوزي: "محمد بن الحسن بن محمد بن زياد النقاش قال طلحة بن محمد بن جعفر كان النقاش يكذب"[1].

ومما سبق يتبن أن تعقب المعلّمي واستنكاره لكلام السيوطي في محله أي أن من رجال هذا الإسناد من كان غير ثقة وكذاب والله أعلى وأعلم.

ثانيا: تعقبه على ابن حجر

01- حديث أنس رضي الله عنه: "أَيَسْتَاكُ الصَّائِمُ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: بِرَطْبِ السِّوَاكِ وَيَابِسِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لَهُ: عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ"[2].

هذا الحديث؛ ذكر الشَّوكاني بأنَّه من رواية تمامٍ عن أنس مرفوعًا، ونقل تضعيف ابن حبان له بقوله: "لا أصل له"[3]، ثم نقل قول ابن حجر عن هذا الحديث، بأنَّ له شاهد من حديث معاذٍ، رواه الطبراني عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ قَالَ: سَأَلْتُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ: أَتَسَوَّكُ وأنت صائم؟، قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: أَيَّ النَّهَارِ أَتَسَوَّكُ؟ قَالَ: أَيَّ النَّهَارِ شِئْتَ إِنْ شِئْتَ غُدْوَةً وَإِنْ شِئْتَ عشيه"[4].

فتعقبه المعلّمي بأنَّ هذا الحديث لا يصلح أن يكون شاهدا لأن فيه بكر بن خنيس، وهو عابدٌ ليس بشئ في الرِّواية، أي لا يحتجُّ به، عن أبي عبد الرحمان، وهو محمد بن سعيد الكذاب الدجال، المصلوب في الزندقة.[5]

إن الشاهد الذي ذكره ابن حجرٍ، أخرجه الطبراني من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ، عن بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نَسِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ: أَتَسَوَّكُ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيَّ النَّهَارِ أَتَسَوَّكُ؟ قَالَ: أَيَّ النَّهَارِ شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ غُدْوَةً، وَإِنْ شِئْتَ عَشِيَّةً، قُلْتُ: فَإِنَّ النَّاسَ يَكْرَهُونَهُ عَشِيَّةً، قَالَ: وَلِمَ؟ قُلْتُ: يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مَنْ رِيحِ الْمِسْكِ» فَقَالَ:

---

[1] -الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج3، ص52.

[2] - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص94.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - المرجع نفسه.

[5] -المرجع نفسه.

سُبْحَانَ اللهِ، لَقَدْ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالسِّوَاكِ حِينَ أَمَرَهُمْ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِفَمِ الصَّائِمِ خُلُوفٌ – وَإِنِ اسْتَاكَ – وَمَا كَانَ بِالَّذِي يَأْمُرُهُمْ أَنْ يُنْتِنُوا أَفْوَاهَهُمْ عَمْدًا، مَا فِي ذَلِكَ مَنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، بَلْ فِيهِ شَرٌّ، إِلَّا مَنِ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ لَا يَجِدُ مَنهُ بُدًا قُلْتُ: وَالْغُبَارُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَيْضًا كَذَلِكَ؟ إِنَّمَا يُؤْجَرُ فِيهِ مَنِ اضْطُرَّ إِلَيْهِ وَلَمْ يَجِدْ عَنْهُ مَحِيصًا؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَأَمَّا مَنْ أَلْقَى نَفْسَهُ فِي الْبَلَاءِ عَمْدًا فَمَا لَهُ مَنْ ذَلِكَ مِنْ أَجْرٍ»[1].

والملاحَظ أنَّ في هذا السند راويين؛ بكر بن خنيس ومحمد بن سعيد وأحدهما ضعيف، والآخر كذَّاب، لا يحتج بهما، أمَّا تضعيف بكر بن خنيسٍ، فقد نُقل عن جمعٍ من الأئمة؛ منهم علي بن المديني حين قال: "للحديث رجال"[2]، وقال يحي بن معين: "ليس بشيء"[3]، وقال الدارقطني: "وَبَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ ضَعِيفٌ"[4]،

وقال العقيلي: "وَهُوَ ضَعِيفٌ"[5]، وقال أبو عبد الله الهمداني الجورقاني: "وَبَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ متروك"[6]، وقال ابن القيسراني: "وَبكر ضَعِيف الحَدِيث"[7]، فاتفق بذلك كلام الأئمة علة تضعيفه بكر بن خنيس، أمَّا عن محمد بن سعيد، فرُمي بالوضع عن غير واحد من الأئمة النقاد، فقال أبو حاتم: "محمد بن سعيد الشامي متروك الحديث".[8]

وقال العقيلي: "مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الشَّامِيُّ الْمَصْلُوبُ، كَانَ صُلِبَ فِي الزَّنْدَقَةِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ".[9]

---

[1] – المعجم الكبير، الطبراني، مصدر سابق، ج20، ص70.

[2] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج2، ص384.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – سنن الدارقطني، الدارقطني، مصدر سابق، ج3، ص28.

[5] –الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج1، ص148.

[6] –الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، المؤلف: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت 543هـ)، تحق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، نا: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط: 04، ت ط: 1422 هـ – 2002 م، ج1،ص،161.

[7] – ذخيرة الحفاظ، محمد بن الطاهر المقدسي، مصدر سابق، ج4، ص1968.

[8] –العلل، أبو حاتم الرازي، مصدر سابق، ج6، ص234.

[9] – الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج4، ص70.

وقَالَ الدارقطني: "كَانَ رَجُلُ سُوءٍ"، وقَالَ ابْنُ عَدِيّ: "رَأَيْتُ مَشَائِخَ بَغْدَادَ يُسِيئُونَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ وَيَقُولُونَ كَانَ لا يَتَدَيَّنُ بِالْحَدِيثِ وَيَحْمِلُ شُيُوخَنَا بِالْكُوفَةِ عَلَى الْكَذِبِ وَيُسَوِّي لَهُمْ نُسَخًا وَيَأْمُرُهُمْ بِرِوَايَاتِهَا"[1]، قال الذهبي: "...وَضعه مُحَمَّد بن سعيد"[2].

وقال أيضا: "مُحَمَّد المصلوب، وَهُوَ مُتَّهم"[3].

قال الجورقاني: "وَكَانَ لَعَنَهُ اللَّهُ وَضَّاعًا كَذَّابًا"[4]، وقال ابن القيسراني: "ومحمد هذا هو المصلوب، وهو متروك الحديث"[5].

من خلال ما سبق وبجمع أقوال الأئمة يتضح أن بكر بن خنيس ضعيف اتفق الأئمة على تضعيفه، ومحمد بن سعيد رُمي بالوضع، فالإسناد بهذه العلل لا يصلح أن يكون شاهدا لأنَّه ضعيف جدًّا، وبهذا يمكننا القول بأن الإمام المعلِّمي أصاب عين الصواب في كلا الراويين وفي تعقبه على الحافظ ابن حجر والله أعلم.

02- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا لِلْخِلافَةِ مَسَحَ نَاصِيَتَهُ بِيَدِهِ".

قال ابن حجر في الأطراف: إلا أن شيخ الحاكم ضعيف، وهو من الحفاظ يعني: أبا بكر بن أبي دارم، فتعقب عليه المعلِّمي بأن هذا الراوي وهو أبا بكر بن أبي دارم، كذَّاب وضاع، ونصح بمراجعة ترجمته في "اللسان"، وبرجوعنا إلى كلام ابن حجر في اللسان وجدناه —ابن حجر- يقول: " أحمد بن محمد بن السري بن يحي بن أبي دارم المحدث أبو بكر الكوفي الرافضي الكذاب" ،فنجد أن تعقب المعلِّمي في محله ، ولا ندري سبب ذهول ابن حجر في هذا الرَّاوي، وإن كان الذهول واضحًا.

---

[1] – العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، مصدر سابق، ج1، ص195.

[2]– تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، نا: مكتبة الرشد – الرياض، ط: 01، ت ط: 1419 هـ - 1998م، ص84.

[3] – تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، الذهبي، مصدر سابق، ص98.

[4] –الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجورقاني، مصدر سابق، ج1، ص261.

[5] –ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني، مصدر سابق، ج5، ص2650.

ثالثا: تعقبه على ابن الجوزي

حديث: أبو غليظ بن أمية بن خلف الجمحي: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم قال: إِنَّ الصُّرَدَ أَوَّلُ طَيْرٍ صَامَ عَاشُورَاءَ".[1]

هذا الحديث رواه الخطيب[2] من طريق إسماعيل بن إسحاق الرقي، عن عبد الله بن معاوية الجمحي، عن أبيه عن جده عن أبي غليظ بن أمية بن خلف الجمحي مرفوعا. وفي إسناده عبد الله بن معاوية "وهو منكر الحديث" كما نقل عنه الإمام الشَّوكاني عن ابن الجوزي، لكن تعقب عليه المعلِّمي –على ابن الجوزي– فقال: هذا من أوهام ابن الجوزي ، فإن عبد الله بن معاوية الذي قيل فيه منكر الحديث، هو عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي ،أما الذي في السند المنصوص هو عبد الله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ الجمحي وهو ثقة عندهم[3].

من خلال النظر في كلام ابن الجوزي والمعلِّمي نجد أن هناك راويين أحدهما صاحب هذا الحديث والآخر منكر الحديث؛ لذلك نبحث عن أقوال العلماء عليهما ونحكم بعد ذلك.

من أقوال العلماء على عبد الله بن معاوية بن عاصم:

قال البخاري: "فِي بعض أَحَادِيثه مَنَاكِير"[4]،

وقال النَّسائي: "ضعيف"[5]، قال العقيلي: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ الزُّبَيْرِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِمَنَاكِيرَ لَا أَصْلَ لَهَا"[6].

وقالوا عن عبد الله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ الجمحي: روى عنه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأبو يعلى، وآخرون. قال أبو زرعة عنه: "لا بأس به كتبنا عنه بالبصرة"[7]، وثَّقَهُ ابن

---

[1] –الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص97.

[2] – تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج6، ص239.

[3] – تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج6، ص239.

[4] – الضعفاء الصغير، البخاري، مصدر سابق، ص67.

[5] – الضعفاء والمتروكون، النسائي، مصدر سابق، ص63.

[6] –الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص307.

[7] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص387.

حبان[1].قال الخطيب: "والجمحي ثِقَة"[2]، ذكره الشيخ الألباني مع جماعة من الرواة في إسناد وقال عنهم: "رجال ثقات"[3]؛ أي بمعنى أن عبد الله بن معاوية الجمحي "ثقة".

ومن خلال ما سبق وبالجمع نجد أن تعقُّب المعلِّمي في محلِّه، لأنه فرق وأوضح من هو عبد الله بن معاوية المقصود بـ:"منكر الحديث"، فهو عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي.

رابعا: تعقبه على الصغاني

حديث: علي رضي الله عنه: "إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ. فَقِيلَ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ...".

هذا الحديث حكم عليه الصغاني بالوضع فقال: "موضوع"[4]، فتعقَّبه المعلِّمي بأنَّ هذا الحكم غير صحيح، وأن سند الحديث ضعيف، ومتنه حسن فلا يتّجه الحكم بوضعه[5].

وللوقوف على صحة تعقب المعلِّمي لابد من الوقوف على تخريج الحديث وجمع أقوال الأئمة في الرواة وفي الحديث ومن ثم الترجيح، فنقول وبالله التوفيق.

---

[1] -بَهْجَة المَحَافِل وأجمل الوَسائل بالتعريف برواة الشَّمَائل، إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين المالكي (ت 1041هـ)، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، نا: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط:01، ت ط: 1432 هـ - 2011 م، ج2،ص.11.

[2] - تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، نا: مكتبة الرشد - الرياض ط:01، ت ط: 1419 هـ - 1998م، ص208.

[3] - صحيح أبي داود، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت 1420هـ)، نا: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط: 01، ت ط: 1423 هـ - 2002 م، ج5،ص،188.

[4] - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مرجع سابق، ص296.

[5] - المرجع نفسه.

أخرج هذا الحديث الترمذي[1]، والدارمي[2]، والبيهقي[3]، من طريق حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الجُعْفِيُّ، عن حَمْزَةَ الزَّيَّاتَ، عَنْ أَبِي المخْتَارِ الطَّائِيِّ، عَنْ ابْنِ أَخِي الحَارِثِ الأَعْوَرِ.

ورواه البزار[4]، والخطيب البغدادي[5]، من طريق يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عن أَبِيه، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عن مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ.

ورواه الدارمي[6]، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، عن زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عن مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ.

كلهم (أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ، ابْنِ أَخِي الحَارِثِ الأَعْوَرِ)، عن حارث الأعور قال: مَرَرْتُ فِي المسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الأَحَادِيثِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المؤْمِنِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الأَحَادِيثِ، قَالَ: وَقَدْ فَعَلُوهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ**». فَقُلْتُ: مَا المخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: " **كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الفَصْلُ لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ المَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الأَلْسِنَةُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ العُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلَقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ الجِنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ حَتَّى قَالُوا: {إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ}[** سورة الجن: 2.**]، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ".

---

[1] – السنن، الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص172.

[2] – سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت 255هـ)، تحق: حسين سليم أسد الداراني، نا: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1412 هـ – 2000 م، ج4، ص 2098.

[3] – شعب الإيمان، البيهقي، مصدر سابق، ج3، ص335.

[4] – البحر الزخار، البزار، مصدر سابق، ج3، ص70.

[5] – الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، نا: دار ابن الجوزي – السعودية، ط: 02، ت ط: 1421هـ، ج1، ص193.

[6] – سنن الدارمي، الدارمي، مصدر سابق، ج4، ص2099.

وقال الترمذي: " هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وَفِي الحَارِثِ مَقَالٌ"[1].

ومدار هذا الحديث على حارث بن عبد الله الأعور الثقفي، وكان غاليا في التشيع[2]، ضعَّفه كثير من النقاد، ضعفه إبراهيم النخعي[3]، و المغيرة بن شعبة[4]، جرير بن عبد الحميد[5]، وأيوب السختياني[6]، ابن معين[7]، والبخاري[8]، النسائي[9]، الدارقطني[10]، ابن عدي[11] وغيرهم.

بينما رماه بعضهم بالكذب، فكذبه الشعبي[12]، وابن المديني[13]، ابن سيرين[14]، والساجي،[15] وغيرهم.

إلا أن بعض الأئمة أجاب عن تكذيب الحارث الأعور ورد ذاك الحكم عليه، قال ابن عبد البر: " وأظن الشعبي عوقب بقول إبراهيم فيه كذاب لقوله في الحارث كذاب، ولم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي، وتفضيله له على غيره، ومن ها هنا والله أعلم كذبه عامر، لأن الشعبي يذهب إلى غير مذهبه"[16].

---

[1] – السنن، الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص172.

[2] – إكمال تهذيب الرجال، مغلطاي، مصدر سابق، ج3، ص298.

[3] – المصدر نفسه.

[4] –المصدر نفسه.

[5] –المصدر نفسه

[6] –المصدر نفسه، ج3، ص299.

[7] – المصدر نفسه.

[8] – الضعفاء، البخاري، مصدر سابق، ص40.

[9] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مصدر سابق، ج2، ص451.

[10] –الضعفاء الكبير، العقيلي، مصدر سابق، ج1، ص208.

[11] – الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، المصدر السابق، ج2، ص451.

[12] – إكمال تهذيب الرجال، مغلطاي، مصدر سابق، ج3، ص298.

[13] – المصدر نفسه.

[14] – المصدر نفسه، ج3، 299.

[15] –المصدر نفسه.

[16] – جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مصدر سابق، ج2، ص1098.

وبجمع أقوال الأئمة يتضح أن إسناد هذا الحديث ضعيف جدا، أو منكر، لضعف حارث الأعور، الذي ضعفه جمع من الأئمة، قال الشيخ الألباني: " ضعيف جدا "[1]، أي الحديث، هذا فيما يخص الإسناد أما المتن فقد روي بطرقٍ بمعناه، وإن كانت لا ترتقي إلى الصحة فإنها لا تنزل عن الحسن والله أعلم.

وبهذا يمكننا القول بصحة تعقب المعلِّمي، وأن الحكم على الحديث بالوضع كما حكم عليه الصغاني مجانب للصواب، فحكمه للحديث بناه على حكمه على حارث الأعور بالوضع والله أعلم بالصواب.

[1] – سنن الترمذي، الترمذي، مصدر سابق، ج5،ص172

الخاتمة

الحمد الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، وبمنِّه وفضله تتنزَّل البركات والرَّحمات، نحمده سبحانه وتعالى على أن وفَّقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، عشنا فيه أيَّامًا عديدةً مع كلام الأئمَّة، نجول ونصول بين كتبهم، ونستفيد من دررهم، فرحمة الله عليهم أجمعين، وقد توصَّلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النَّتائج، وهي كالآتي:

- تعقُّب المعلِّمي على الشَّوكاني رحمهما الله كان تعقبا علميًّا وفق القواعد الصَّحيحة، احترام فيه مقام الإمام الشوكاني، وحلاه بالأدب في النقد.

- العلَّامة المعلِّمي يعدُّ من نقَّاد هذا العصر، ومن المحقِّقين الأفذاذ في المسائل الحديثيَّة، وقد أصاب رحمه الله في كل تعقُّباته على الإمام الشَّوكاني.

- بلغ عدد الرُّواة الذين تعقَّب المعلِّمي على الشَّوكاني في حكمهم سبعة رواةٍ بين التَّوثيق والتَّضعيف، وعدد الأحاديث المتعقَّبة عليه بلغت خمسة أحاديث.

- تعقَّبَ المعلِّمي على غير الإمام الشَّوكاني في الكتاب في جملة بلغت سبعةَ تعقُّبات، تعقَّب على السُّيوطي في ثلاثة أحاديثَ، وابن الجوزيّ، والصَّغاني في حديثٍ لكلٍّ منهما، وابن حجر في حديثين.

التوصيات:

ونوصي الباحثين بدراسة تعقُّبات المحدِّثين واستدراكاتهم على غيرهم، لما في دراستهم من فوائدَ ودررًا، من النَّاحية العلميَّة، والتَّزكية الأخلاقيَّة، وتعلُّم الإنصاف ونبذ التَّقليد الأعمى، وذلك من خلال الوصول للقول الصَّواب في الحكم على الأحاديث والرُّواة خصوصًا، ومباحث علوم الحديث عمومًا، لأنها في الحقيقة دراسة حديثيَّة مقارنة، لا يُكتفى فيها بجمع الأقوال فقط، بل لا بدَّ فيها من التَّمحيص والمناقشة، وبيان الرَّاجح منها بالدَّليل الصَّحيح، مما يُكسب الباحث ملكةً علميَّةً في التَّعاملِ مع المسائلِ الخلافِيَّة في علوم الحديث بكلِّ يسرٍ وسهولةٍ.

وفي الأخير لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نحمد الباري ﷻ على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، ونسأله سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن لا يجعل لأحدٍ فيها شيئًا، وأن يكسوه ثواب القبولِ، وأن ينفع به من كتبه وقرأه وصوَّبَه، وأن يجعله مصدرًا للخير، يكون لنَا ذخرًا ليومِ العرضِ على الله.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1.الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت 543هـ)، تحق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، نا: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط: 04، ت ط: 1422 هـ - 2002 م.

2.إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت 840هـ)، تحق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نا: دار الوطن للنشر، الرياض، ط:01، ت ط: 1420 هـ - 1999 م.

3.آثَار الشّيخ العَلاّمَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المعلِّمي اليَماني: مجموعة من الباحثين منهم: المدير العلمي للمشروع عَلِي بْن مُحَمَّد العِمْرَان وفق المنهج المعتمد: من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (رحمه الله تعالى) الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، 1434 هـ

4.الآحاد والمثاني: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت 287هـ)، ط1، تحق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، نا: دار الراية، الرياض، السعودية، ت ط:1411هـ.

5.أحوال الرجال: أبو إسحاق الجوزجاني، تحق: عبد العليم البَستوي، نا: حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان.

6.أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تحق: محمد باسل عيون السود، نا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:01، ت ط: 1419 هـ -1998 م

7.الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحق: علي محمد البجاوي، ط1، نا: دار الجيل، بيروت، لبنان، ت ط:1412هـ.

8.أسماء المدلسين: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحق: محمود محمد محمود حسن نصار، نا: دار الجيل – بيروت، ط: 01، ج66.

9.الاعلام لخير الدين الزركلي دار العلم للملايين: بيروت – لبنان الطبعة الخامسة أيار (مايو)

10. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت 841هـ)، تحق: علاء الدين علي رضا، نا: دار الحديث – القاهرة، ط: 1، ت ط:1988م.

11. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت 762هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، نا: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: 1، ت ط:1422 هـ – 2001 م.

12. الإمام الشَّوكاني مُفَسِّرًا: محمَّد حسن بن أحمد الغماري، رسالة دكتوراه، إشراف: السيد أحمد صقر، كلية الشريعة الدراسات الإسلاميَّة بمكة المكرمة، ت ط: 1400هـ، 1980م.

13. أمثال الحديث: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت 369هـ)، تحق: عبد العلي حامد، ط2، نا: الدار السلفية، بومباي، الهند، ت ط:1408هـ.

14. الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، تحق: كمال يوسف الحوت، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1، ت ط: 1411هـ.

15. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، نا: دار المعرفة – بيروت.

16. بَهْجَة المحَافِل وأجمل الوَسائل بالتعريف برواة الشَّمَائل: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين المالكي (ت 1041هـ)، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، نا: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط:01، ت ط: 1432 هـ - 2011 م.

17. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: 1307هـ)، نا: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1: 1428هـ - 2007م.

18. تاريخ ابن معين: أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، تحق: أحمد محمد نور سيف، نا: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط: 01، ت ط: 1399 – 1979.

19. تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحق: صبحي السامرائي، نا: الدار السلفية – الكويت، ط: 1، ت ط: 1404 – 1984.

20. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط: 1، ت ط: 1409هـ/1989م.

21. تاريخ أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)، تحق: سيد كسروي حسن، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 1، ت ط: 1410 هـ-1990م.

22. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: بشار عوّاد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي، ط: 01، ت ط: 2003 م.

23. تاريخ الثقات: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (ت 261هـ)، نا: دار الباز، ط: 1، ت ط: 1405هـ-1984م.

24. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

25. التاريخ الكبير: والمعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت 279هـ)، تحق: صلاح بن فتحي هلال، نا: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرةط: 01، ت ط: 1427 هـ - 2006 م.

26. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: 1، ت ط: 1417 هـ.

27. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ)، تحق: عمرو بن غرامة العمروي، نا: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ت ط: 1415 هـ - 1995 م.

28. التبيين لأسماء المدلسين: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت 841هـ)، تحق: يحيى شفيق حسن، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1406 هـ - 1986 م، ص16.

29. تذكرة الموضوعات: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (ت 986هـ)، نا: إدارة الطباعة المنيرية، ط: 1، ت ط: 1343 هـ.

30. ترتيب الأمالي الخميسية: محمد بن أحمد العبشمي، تحق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، نا: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط:1422هـ، ج1.

31. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت 474هـ)، تحق: أبو لبابة حسين، نا: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط: 1، ت ط: 1406 – 1986.

32. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحق: عاصم بن عبدالله القريوتي، نا: مكتبة المنار – عمان، ط: 01، ت ط: 1403 – 1983.

33. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحق: خليل بن محمد العربي، نا: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، ط: 01، ت ط: 1414 هـ - 1994م.

34. تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، نا: دار العاصمة.

35. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، نا: مكتبة الرشد – الرياض، ط: 1، ت ط: 1419 هـ -1998م.

36. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحي بن علي بن محمد المعلِّمي العتمي اليماني (ت 1386هـ)، تحق: محمد ناصر الدين الألباني وآخرون، نا: المكتب الإسلامي، ط: 02، ت ط: 1406 هـ - 1986 م.

37. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (ت 676هـ)، نا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

38. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، نا: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: 01، ت ط: 1326هـ.

39. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت 354هـ)، نا: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: 1، ت ط: 1393 هـ، م1973.

40. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر، نا: مؤسسة الرسالة ط: 1، ت ط:1420 هـ - 2000 م.

41. جامع البيان: الطبري، تحق: عبد الله التركي، ط1، نا: دار هجر، ت:1422هـ.

42. جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت 761هـ)، تحق: حمدي عبد المجيد السلفي، نا: عالم الكتب – بيروت، ط:02، ت ط: 1407 – 1986.

43. الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نا: دار طوق النجاة، ط: 1، ت ط: 1422هـ.

44. الجامع الصحيح: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، نا: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

45. جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحق: أبي الأشبال الزهيري، ط1، نا: دار ابن الجوزي، السعودية، ت:1414هـ.

46. الجامع: محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، تحق: بشار عواد معروف، نا: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ت ط: 1998 م

47. الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، نا: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، ط: ذ، ت ط:1271 هـ 1952 م.

48. الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت 775هـ)، نا: مير محمد كتب خانه – كراتشي.

49. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)،نا: دار السعادة – بجوار محافظة مصر، ت ط: 1394هـ - 1974م.

50. الدِّيباج الخسرواني في أخبار أعيان المخلاف السِّليماني: الحسن بن احمد عاكش الضَّمدي (ت 1218هـ)، تحق: إسماعيل بن محمَّد البشري، نا: دارة الملك عبد العزيز، ت ط: لا ت.

51. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: حماد بن محمد الأنصاري، نا: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، ط: 2، ت ط: 1387 هـ -1967 م.

52. ذخيرة الحفاظ: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ)، تحق: عبد الرحمن الفريوائي، نا: دار السلف – الرياض، ط: الأولى، ت ط: 1416 هـ -1996م

53. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345هـ)، تح: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، نا: دار البشائر الإسلامية، ط6: 1421هـ-2000م.

54. سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت 255هـ)، تحق: حسين سليم أسد الداراني، نا: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1412 هـ - 2000 م، ج4.

55. السنن: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، نا: دار إحياء الكتب العربية.

56. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحق: محمد علي قاسم العمري، نا: الجامعة الإسلامية –المدينة المنورة، ط: 1، ت ط: 1399 – 1979.

57. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، نا: مؤسسة الرسالة، ط : 3، ت ط: 1405 هـ / 1985 م.

58. الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي وجهوده في السنة ورجالها: منصور بن عبد العزيز السماري، نا: دار ابن عفان؛ م ط: المملكة العربية السعودية، ط:1، ت ط: (1418هـ، 1998م)

59. صحيح أبي داود: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت 1420هـ)، نا: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط: 01، ت ط: 1423 هـ - 2002 م.

60. صحيح مسلم: واسمه المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، نا: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

61. الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت 322هـ)، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي، نا: دار المكتبة العلمية – بيروت، ط: 1، ت ط:1404هـ - 1984م، ج1، ص319.

62. الضعفاء والمتروكون: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحق: عبد الرحيم محمد القشقري، نا: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ت ط: 1404.

63. الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحق: محمود إبراهيم زايد، نا: دار الوعي – حلب، ط: 01، ت ط: 1396هـ.

64. ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، نا: دار العبيكان – المملكة العربية السعودية، ط:04، ت ط:1434هـ – 2013م.

65. الطب النبوي: أبو نعيم الأصبهاني، تحق: مصطفى خضر دونمز التركي، ط1، نا: دار ابن حزم، ط1، ت ط:2006م، باب في استعمال الفراسة...، ج1.

66. الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230هـ)، تحق: زياد محمد منصور، نا: مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة، ط: 2، ت ط: 1408 هـ.

67. عُجالةُ الرّاغِب المُتَمَنّي في تخريج كِتابِ «عَمَلِ اليَوم وَاللّيلة» لابن السُّنِّي: أبو أسامة، سليم بن عيد الهلالي، دار ابن حزم للطّبَاعة وَالنشر وَالتَوزيع، بيروت – لبنان، ط: 01، ت ط: 1422 هـ - 2001 م.

68. العظمة: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت 369هـ)، تحق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نا: دار العاصمة – الرياض، ط: 01، ت ط: 1408.

69. علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، تحق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، نا: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1409.

70. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحق: إرشاد الحق الأثري، نا: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط: 2، ت ط: 1401هـ/1981م.

71. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.، نا: دار طيبة – الرياض.، ط: 1، ت ط: 1405 هـ - 1985 م.

72. العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل: رواية المروذي وغيره، أحمد بن حنبل، تحق: وصي الله بن محمد عباس، نا: الدارس السلفية، بومباي، الهند، ط: 1، ت ط: 1408هـ، 1988م.

73. العلل ومعرفة الرجال: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحق: وصي الله بن محمد عباس، نا: دار الخاني، الرياض، ط: 2، ت ط: 1422 هـ - 2001 م.

74. العلل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ) ،تحق: فريق من الباحثين، نا: مطابع الحميضي، ط: 01، ت ط: 1427 هـ - 2006 م.

75. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد: أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت364هـ)، تحق: كوثر البرني، نا: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.

76. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، (ت 840هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط، نا: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: 03، ت ط: 1415 هـ - 1994 م.

77. غنية الملتمس ايضاح الملتبس: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحق: يحي بن عبد الله البكري الشهري، نا: مكتبة الرشد - السعودية/ الرياض، ط:1، ت ط:1422هـ - 2001م.

78. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، نا: دار المعرفة -بيروت، ت ط: 1379.

79. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشَّوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، تح تر: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق، نا: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن.

80. فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، نا: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1: 1414هـ.

81. الفقيه والمتفقه: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، نا: دار ابن الجوزي – السعودية، ط: 02، ت ط: 1421هـ.

82. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، تح: إحسان عباس، نا: دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: 5787/113، ط2: 1982.

83. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني (المتوفى: 1250هـ)، تحق: عبد الرحمن بن يحي المعلِّمي اليماني؛ نا: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: 1416هـ، 1995م.

84. فوائد عن الشيوخ: ابن نصر، تحق: أبو عبد الله حمزة الجزائري، ط1، نا: مكتبة دار النصيحة، ت:1428هـ.

85. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

86. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ). تحق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، نا: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: 01، ت ط:1413 هـ - 1992 م.

87. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، تحق، عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، نا: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1418هـ1997م.

88. كتاب الضعفاء: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، تحق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، نا: مكتبة ابن عباس، ط: 01، ت ط: 1426هـ/2005م.

89. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نا: دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1، ت ط: 1417 هـ -1996م.

90. لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحق: دائرة المعرف النظامية – الهند، نا: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط: 2، ت ط: 1390هـ ، 1971م.

91. المجتبى من السنن: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، نا: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط:2، ت ط: 1406 – 1986.

92. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت 354هـ)، تحق: محمود إبراهيم زايد، نا: دار الوعي – حلب، ط: 1، ت ط: 1396هـ.

93. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نا: دار الفكر، بيروت – 1412 هـ.

94. مختصر الكامل في الضعفاء: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت 845هـ)، تحق أيمن بن عارف الدمشقي، نا: مكتبة السنة –مصر / القاهرة، ط: 1، ت ط: 1415هـ -1994م.

95. المختلف فيهم: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، نا: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 01، ت ط: 1420هـ،1999م.

96. مخطوطة معهد المخطوطات: 256 يونسكو أزهر "رواق المغاربة": الجزء الثاني، لوحة رقم 22. وكذا: مخطوطة الخزانة الوزيرية بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء، الجزء الأول، لوحة رقم: 243.

97. المدلسين: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت 826هـ)، تحق: رفعت فوزي عبد المطلب، نافذ حسين حماد، نا: دار الوفاء، ط: 01، ت ط: 1415هـ، 1995م.

98. المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 01، ت ط: 1411 – 1990.

99. مسند ابن الجعد: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: 230هـ)، عامر أحمد حيدر، نا: مؤسسة نادر – بيروت، ط: 01، ت ط: 1410 – 1990.

100. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نا: مؤسسة الرسالة، ط: 1، ت ط: 1421 هـ -2001 م.

101. مسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت 292هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، نا: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط:1، ت ط: 2009م.

102. مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت 454هـ)، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نا: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:02، ت ط: 1407 – 1986.

103. المصنف: ابن أبي شيبة، تحق: كمال يوسف الحوت، ط1، نا: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ت ط:1409هـ.

104. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، نا: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، ط: 01، ت ط: 1419هـ.

105. معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت 351هـ)، تحق: صلاح بن سالم المصراتي، ط1، نا: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ت ط:1418هـ.

106. معجم الصحابة: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت 317هـ)، تحق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط1، نا: مكتبة دار البيان، الكويت، ت ط:1421هـ.

107. المعجم الصغير: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، نا: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان، ط: 1، ت ط: 1405 – 1985.

108. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نا: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: 2.

109. معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008.

110. معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعه جي-حامد صادق قنيبي، نا: دار النفائس بيروت – لبنان، ط:02، ت ط: 1408 هـ -1988 م.

111. معجم مقاييس اللغة لابن فارس: عبد السلام محمد هارون الناشر : دار الفكر الطبعة : 1399هـ - 1979م.، ج4، ص79.

112. معرفة الرجال: عن يحي بن معين رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، تحق: محمد كامل القصار، نا: مجمع اللغة العربية – دمشق، ط: 1، ت ط: 1405هـ، 1985م.

113. المقتنى في سرد الكنى: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: محمد صالح عبد العزيز المراد، نا: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:1، ت ط: 1408هـ.

114. من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط: 01، ت ط: 1426هـ -2005 م.

115. منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، نا: دار الفكر دمشق-سورية؛ ط:03، ت ط:1418هـ -1997م.

116. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: مجموعة من المؤلفين، نا: عالم الكتب للنشر والتوزيع -بيروت، لبنان، ط: 1، ت ط:2001 م.

117. موسوعة أقوال الدارقطني: محمد مهدي المسلمي وآخرون، ط1، نا: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ت ط:2001م.

118. الموضوعات: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان، نا: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: 01، ت ط: 1388 هـ - 1968 م.

119. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحق: علي محمد البجاوي، نا: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: 1، ت ط: 1382 هـ -1963 م.

120. النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلّمي اليماني: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، نا: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: 01، ت ط: 1431 هـ - 2010،

121. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، نا: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، 1951أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

122. الوضع في الحديث: عمر بن حسن عثمان فلاتة، نا: مؤسسة مناهل العرفان، بيروت- لبنان، ت ط: 1401هـ- 1981م.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية _ السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
سورة الأنعام		
كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ...	141	23
سورة ص		
وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ...	34	23
سورة الحشر		
ومَا ءَاتَيكُم الرَّسُولُ فَخُذُوه...	7	23
سورة النجم		
وأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَاسَعَى...	39	24
سورة القلم		
أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينٍ...	14	24
سورة الجن		
إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ		24
سورة المسد		
مَا أَغْنَى عَنهُ...	2	24
سورة البقرة		
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ...	178	89

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
"مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِين"	04
"أبو بكر يلي أمتي بعدي".	06
"علي خير البشر فمن أبي فقد كفر".	06
"الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية".	06
"لا بَأْسَ بِبَوْلِ الْحِمَارِ وَكُلِّ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ".	47
"ماء البحر لا يجزي مِنْ جَنَابَةٍ"	47
" مَاءَانِ لا يُجْزِيَانِ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؛ مَاءُ الْبَحْرِ وَمَاءُ الْحَمَّام".	47
"إذا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا وَنِصْفًا إِلَى ذِرَاعَيْنِ فَصَلُّوا الظُّهْر".	47
" إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ".	48
" إن لقيتم عشَّارا فاقتلوه ".	108
" أَنَّ الرُّبَيِّعَ عَمَّتَهُ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ".	89
"طاعة المرأة ندامة"	91
" خَالِفُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ فِي خِلَافِهِنَّ الْبَرَكَةَ".	92
" الربا سبعون بابا، أصغرها كالذي ينكح أمه"	96
""الربا ثلاثة وسبعون بابا، أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه	100
"الربا بضعة وسبعون بابا، أهونها كمن أتى أمه في الإسلام"	101
" اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله"	103
"إن لله عبادا يعرفون الناس بالتَّوَسُّم".	106
"يا معشر العلماء: إني لم أضع علمي فيكم إلا .."	109
"يَبْعَثُ اللَّهُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يُمَيِّزُ الْعُلَمَاءَ"	110
ذَهَبْتُ لِقَبْرِ أُمِّي فَسَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهَا"	110
"أَيَسْتَاكُ الصَّائِمُ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: بِرَطْبِ السِّوَاكِ وَيَابِسِهِ؟	111

"أَتَتَسَوَّكُ وأنت صائم"	111
"لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مَنْ رِيحِ الْمِسْكِ"	111
"إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا لِلْخِلافَةِ مَسَحَ نَاصِيَتَهُ بِيَدِهِ".	113
"إِنَّ الصُّرَدَ أَوَّلُ طَيْرٍ صَامَ عَاشُورَاءَ"	114
"إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ. فَقِيلَ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟.."	115

فهرس الأشعار

البيت	الصفحة
هم أخذوا الأحرار منا رهائنا... وهم أخذوا الأموال بلا عقد	12
إن هزَّ أقلامَهُ يوماً ليعملها... أنساك كلَّ كميٍّ هزَّ عاملَهُ	34
إني إذا حضرتني ألفُ محبرةٍ... نقولُ أخبرني هذا وحدثني	35
كلّنا عالمٌ بأنك فينا... نعمةٌ ساعدتْ بها الأقدارُ	35

فهرس الأعلام

العَلم	الصفحة
محمَّد بن علي بن محمَّد ابن السيد أحمد ابن إِدْرِيس	12

فهرس الأماكن والبلدان

البلد	الصفحة
مدينة زنجبار	13

فهرس الألفاظ الغريبة

البيت	الصفحة
مخلاف	10
طَرِيق المجرة	55

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	
مقدمة	أ
مدخل تمهيدي **التعريف بمصطلحات البحث**	
المطلب الأول: تعريف التعقبات	02
المطلب الثاني: تعريف الحديث الموضوع	03
الفصل الأول **القسم النظري**	
المبحث الأول: ترجمة العلَّامة المعلِّمي رحمه الله	09
المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته	09
المطلب الثاني: رحلاته العلمية	12
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه	16
المطلب الرابع: ثناء العلماء والفضلاء عليه	20
المطلب الخامس: آثاره العلميَّة ووفاته	23
المبحث الثاني: ترجمة الإمام الشَّوكاني رحمه الله	28
المطلب الأول: اسمه ومولده ونشأته	28
المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه	31
المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية	34

المطلب الرابع: آثاره العلمية ووفاته	37
المبحث الثالث: التَّعريف بالكتاب ومنهج المؤلِّف فيه	39
المطلب الأول:اسم الكتاب ونسبته وموضوعه	39
المطلب الثاني: سبب تأليف الكتاب	42
المطلب الثالث: مورده في الكتاب	43
المطلب الرَّابع: منهج الإمام الشَّوكاني في الكتاب	45
الفصل الثاني **تعقبات المعلمي في الجرح والتعديل والحكم على الأحاديث**	
المبحث الأول: تعقباته في الجرح والتعديل	51
المطلب الأول: تعقباته في توثيق الراوي	51
المطلب الثاني: تعقباته في تضعيف الراوي.	65
المبحث الثاني: التعقُّبات في الحكم على الأحاديث	82
المطلب الأول: الحكم على الحديث بالوضع	82
المطلب الثاني: الحكم على الحديث بالحسن والصحة	90
الملاحق: تعقبات المعلِّمي على غير الشَّوكاني	
أولا: تعقبه على السيوطي	107
ثانيا: تعقبه على ابن حجر	110
ثالثا: تعقبه على ابن الجوزي	113
رابعا: تعقبه على الصغاني	114
الخاتمة	119
المصادر والمراجع	121
.فهرس الآيات القرآنية.	136
.فهرس الأحاديث النبوية.	137
فهرس الأشعار	139

فهرس الأعلام	139
فهرس الأماكن والبلدان	139
فهرس الألفاظ الغريبة	139
.فهرس الموضوعات	140